



د. فتحي عبد الفتاح

الناصريّة

وتجربة الثورة من أعلى
المسائل الثوريّة



الناصية
وتجربة الثورة من أملي
المسألة الزراعية

الطبعة الأولى

القاهرة - ١٩٨٧

جميع الحقوق محفوظة


دار الفكر
للدراسات
والنشر والتوزيع
القاهرة - باريق

القاهرة - شارع مشاريب - رقم ٤٢/٢٥
مدينة نصر - المنطقة الشامية



الناصريّة وتجربة الثورة من أعلى لمسائل الزراعة

د. فتحي عبد الفتاح



تقديم

قدم الباحث من خلال رسالته حول الإجراءات الاصلاحية في مصر في ظل الرئيس عبد الناصر اضافات ملموسة عن الأبحاث الاشتراكية حول حركات التحرر في دول آسيا وأفريقيا ، كما يعتبر عمله اسهاما في تلمس عملية التطور الاجتماعى في العالم العربى .

ويعكس البحث المقدم ، ليس فقط التمكن العلمى للباحث ، بل وبشكل خاص خبرته السياسية العملية في مجال البحث ، الأمر الذى أعطى للبحث العلمى أبعاداً أوسع في تناوله لتطور المجتمع المصرى منذ ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ .

إن الأهمية الخاصة للعمل المقدم تكن من وجهة النظر الأكاديمية ، في التناول النقدى للتطورات التى طرأت على المجتمع المصرى في أعقاب اسقاط الملكية ، من خلال مناقشة علمية للإنجازات التى حققها الشعب المصرى ، وكذلك تجربته العميقة تحت حكم الرئيس جمال عبد الناصر ، وفي نفس الوقت طرح الأسباب الموضوعية والذاتية التى أدت إلى تحديد وتحجيم هذه التطورات والإنجازات ، الأمر الذى وفر لنا قاعدة علمية لفهم التطورات التى حدثت في مصر بعد وفاة عبد الناصر ، والتخلص من الجناح اليسارى الناصرى فى مايو سنة ١٩٧١ ، والتغير الحاد الذى حدث في توجهات التطور الثورى في مصر في ظل الرئيس السادات واتجاهه إلى الرأسمالية ..

وفي الفصل الأول طور الباحث مفهومنا عن الأوضاع في القرية المصرية والمجتمع المصرى بشكل عام ، وذلك من خلال تناول تاريخى لتطور هذه الأوضاع مع محاولة جادة لتلمس الملامح الخاصة له . وهى مقدمة علمية متميزة مهدت بشكل جيد للقضية الرئيسية التى يتناولها .

وفي الفصل الثاني ركز الباحث على تناول الإجراءات التي اتخذت في مجال الإصلاح الزراعي مع رصد لمراحل التطور المختلفة ، سواء بالنسبة لطبيعة القوانين نفسها أم بالنسبة للتطبيقات العملية ، وشرح التوجيهات الأساسية لسياسة الإصلاح ومنطلقاته من وجهة نظر حكومة الرئيس عبد الناصر .

ويكن جوهر البحث حقيقة في الفصلين الثالث والرابع حيث تناول الباحث فيها أثر وانعكاس الاجراءات الاصلاحية التي اتخذت في علاقات ووسائل وقوى الانتاج ، والتطور الذي طرأ على القوى العاملة في الزراعة ، وتوزيع الدخل ، وقدم مجموعة واسعة من الاحصائيات والبيانات التي حاول فيها أن يؤكد وجهة نظره ، وأثار الباحث هنا قضايا عديدة وجديدة تستحق المناقشة منها :

● أثر التعويضات التي قدمت للملاك على تطور علاقات الانتاج .

● النتائج الحقيقية لقوانين تنظيم الإيجارات .

● تطور التعاونيات الزراعية .

● مغزى الهجرة الداخلية للقوى العاملة .

ونذكر من خلال تناول الباحث لهذه القضية خبرته النظرية والعملية الواسعة في هذا المجال ، خاصة أنه شخصيا كان له دور وتجربة سياسية توضع في الاعتبار في نضاله من أجل دفع التقدم والتطور في الريف المصري .

إن المراجع الجديدة والمصادر المتعددة ثم الدراسات الميدانية التي شارك فيها تزيد الاحساس لدينا بأهمية العمل المقدم كإسهام جاد وجديد ليس فقط بالنسبة لتطور المشكلة الزراعية في مصر بل وتقس المنطلقات الأساسية لتلك المشكلة في الدول العربية والدول النامية بشكل عام ..

وقد حدد الباحث ملامح رئيسية للإجراءات الاصلاحية الناصرية نتفق معه عليها :

١ - مثلت قوانين الإصلاح ضربة حادة ثقيلة بالنسبة للاقطاع ولكن ذلك لم يرتبط بتحرير كامل للفلاحين . ولقد استفادت الجماهير الفلاحية العاملة من هذه الإجراءات ، ولكن الاستفادة الأساسية ذهبت لاغنياء الفلاحين والبورجوازية الريفية .

٢ - التمسك التقليدي بمبدأ توسيع قاعدة الملكية الخاصة في الأرض مثلما نص على ذلك ميثاق العمل الوطني الصادر سنة ١٩٦٢ ، حال دون إجراء تغييرات جذرية في العلاقات الاجتماعية في الريف .

٣ - مارست الادارة تنفيذ قوانين الإصلاح « من فوق » دون مشاركة فعالة لحركة جماهيرية فلاحية واسعة تعمل « من تحت » الأمر الذي لم يؤدي إلى استقلالية ودعم مواقع المعدمين وعمال الزراعة وفقراء الفلاحين سواء من الناحية الايديولوجية أو من الناحية السياسية والاقتصادية .

وهذه النتائج التي توصل اليها الباحث من خلال تقديم مواد ومعلومات واسعة ومتنوعة ، وخاصة الهوامش المميزة ، انعكست أيضا على الفصل الخامس الذي تناول فيه التقسيم والتمايز الطبقي والاجتماعي في الريف .

ولكن يبقى لنا هنا بعض الملاحظات والتساؤلات ، أرجو أن يتناولها الباحث أثناء « الدفاع » (أي

المناقشة) :

١ - فقد أشار الباحث إلى أن الإصلاح الزراعى الناصرى لم يؤد إلى تحرير وانعتاق كامل للفلاحين ، وقد كان من الممكن أن يكتسب هذا العمل بعداً أوسع لو أن الباحث تناول بتفاصيل أكثر خط التطور الرأسمالى الذى انتهجته البورجوازية الصغيرة المصرية والآثار المترتبة على ذلك فى المدينة والقرية .

٢ - لدى التعرض للجوانب السلبية فى التجربة ، لم يعط الباحث أهمية كبيرة للتصاعد المكثف للامبريالية العالمية ضد التجربة الناصرية وانعكاس ذلك على تطور التجربة نفسها ، كما أنه لم يشرح مآذكره ، بسرعة ، من الآثار السلبية التى ترتبت على العدوان الاسرائيلى ضد مصر سنة ١٩٦٧ وانعكاس ذلك على وقف أو الحد من التطورات الاجتماعية والاقتصادية .

٣ - هناك علم تحديد غموض فى بعض الأسس التى اعتمدها الباحث فى تناوله للتقسيم الطبقي فى الريف .

ولعل الباحث يشرح لنا مرة أخرى أثناء الدفاع مفهومه عن :

أ - البورجوازية الزراعية .

ب - أغنياء الفلاحين .

ج - البورجوازية الزراعية المتوسطة .

٤ - فى الفصل الخامس ، وفى الجزء الخاص بالطبقة العاملة الزراعية ، لم يقدم الباحث الأسباب والأسس الموضوعية للدور الهام والخطير لهذه الطبقة الثورية العربية ، لقد أعتنى الباحث بتوصيف أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية البائسة دون الاحساس بأى تميز عن دور الفقراء الفلاحين مثلاً .

٥ - فى النتائج النهائية التى توصل لها الباحث ، تحدث الباحث عن دفع التطور الرأسمالى بكل عام ، ولم يتعرض للملامح الخاصة للإجراءات التى اتخذت بعد سنة ١٩٦١ والتى يرى البعض أنها تميزت عن المرحلة السابقة بتوجهات اشتراكية .

ومع كل هذه الملاحظات فإننا نعتقد أن هذه الرسالة تقدم إسهاماً متميزاً فى الدراسات العلمية حول قضايا التطور بالنسبة لحركات التحرر ودول العالم الثالث ، وقد أثبت الباحث جدارته وكفاءته العلمية فى العمل المقدم .

الفصل الأول

علاقات الملكية والانتاج قبل الإصلاح الزراعي

كان قانون الإصلاح الزراعى من الناحية العملية أول خطوة اتخذتها السلطة الجديدة التى أمسكت بزمام الأمور فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، فقد أعلن القانون بعد ٤٥ يوما من قيام تنظيم الضباط الأحرار بطرد الملك فاروق . وحتى صدور القانون لم تكن الأهداف الحقيقية لحركة الضباط الجدد واضحة ، فقد طرد فاروق ولكن ابنه الطفل أعلن ملكا على مصر ، كما أن التغيير الوزارى تم فى إطار الدائرة التقليدية ، ولا يمكن القطع بأن رئيس الوزراء الذى أتى به الضباط كان أفضل من سابقه ، كما أن التغييرات فى بعض قيادات الجيش كانت محدودة ، بالإضافة إلى الحديث عن التغيير الهادى كل ذلك دفع الكثير من المراقبين إلى الاعتقاد بأن الحركة الجديدة محدودة للغاية فى أهدافها ، وأنه لا يمكن ، بأى حال من الأحوال ، توقع تغيير ، راديكالى (١) .

وبعد أسابيع قليلة كان لصدور قانون الإصلاح الزراعى مغزى كبير وبعد صدور القانون بيومين ، وبسببه استقالت وزارة على ماهر ، كما أعلن الكثير من السياسيين والشخصيات القيادية فى الأحزاب العلنية الموجودة على الساحة معارضتهم للقانون ، بل أن أحدهم تجاوز مرحلة المعارضة إلى التبرد المسلح ضده ، فقد تصدى « عدلى للموم » المالك الكبير ومن ورائه عائلته ذات النفوذ فى محافظة المنيا ومعه مئات من الرجال المسلحين ، للسلطة الجديدة وأعلن أنه لن يترك هذا القانون يمر ، كما أبدى كثير من المراقبين المختصين دهشتهم للضجة السياسية العالية التى أثارها صدور قانون الإصلاح الزراعى ، فلقد رأوا فيه قانونا ليبراليا ، وبشكل خاص توفيقيا ، مثله مثل كثير من القوانين التى كانت قد صدرت بالفعل فى عديد من البلدان الرأسمالية والبلدان النامية (٢) ولقد لاحظت الأستاذة البريطانية « دورين وارنر » المتخصصة فى الاقتصاد السياسى ، وبدهشة ، أن هذا القانون قد أثار هذه الضجة الكبيرة ، بالرغم من أنه لا يمس سوى ١٠ ٪ من الأراضى الزراعية ، وبالرغم من أنه قد تقرر صرف تعويضات عالية للملاك وبفائدة مرتفعة (٣-٤) فى حين أعلن آخرون أن ذلك القانون جاء متخلفا عن التوقعات والأفكار التى كانت مطروحة على الساحة (٥) تلك الأفكار والمشروعات التى طرحها ، قبل سنة ١٩٥٢ ، كثير من المثقفين المصريين كان بينهم بعض كبار الملاك (٦) ، فى حين ذهب البعض إلى القول بأن هذا القانون جاء موافقا « للنمط الأمريكى » فى الإصلاحات الزراعية .

وقبل الدخول في تحليل علمي موضوعي للتطورات والتغيرات التي أعقبت قانون الاصلاح الزراعى ، فإنه من الضروري التعرض للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة ، وتلمس بعض القسّمات والملامح الخاصة لتطور المجتمع المصرى ، وخاصة في الريف ، قبل ثورة سنة ١٩٥٢ .

الملكية الخاصة في الأرض

١ - ظروف تاريخية :

تنتمى مصر إلى عدد من البلدان التي لم تعرف الملكية الخاصة للأرض بمعناها الحقيقي إلا في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر (أبريل سنة ١٨٩١) . وفي حضارتها الزراعية القديمة كان الملك (فرعون) هو مالك الأرض والكل يزرعها باسمه ، وقد فرضت هذا النظام عدة عوامل تاريخية وجغرافية : مثل النيل من ناحية ، والصحراء من ناحية أخرى ، حدوداً صارمة للمصريين فرضت عليهم العيش في دلتا النيل ، وإلى المدى الذي يمكن أن تصل إليه مياهه ، كما حتم ذلك على السكان من البداية أن يتعاونوا فيما بينهم في اتخاذ الاجراءات والخطوات التي تكفل لهم الحد الأقصى لاستخدام مياه النيل مثل شق القنوات والترع واقامة السدود والخزانات ومن ناحية أخرى مواجهة الأخطار من الناحية سواء من فترات الفيضان أم الجفاف .

لقد كان من المستحيل أن تقوم جماعة بمفردها أو مجموعات محددة بهذا العمل الكبير ، وكان الطبيعي في مجتمع كهذا ينتمى إلى « المجتمعات الهيدرولوجية » أن تقوم مركزية مطلقة تستطيع التحكم والتعامل مع هذه الثوابت والمتغيرات . وأصبح فرعون يمثل أبن النيل ، الاله « حابي » وأتاح له ذلك الفرصة للتحكم المركزى في مصر من شلالات النيل جنوب أسوان حتى مصب النيل في البحر الأبيض في الشمال .^(٧) ومصر ، هي أحد النماذج النادرة في التاريخ التي حافظت على وحدة أراضيها وعلى المركزية الحكومية لمدة تزيد عن ستة آلاف عام ، منذ قام « مينا » مؤسس الأسرة الأولى بتوحيد القطرين ، البحرى والقبلى .

ولقد أدت هذه الملامح الجغرافية والتاريخية إلى عدد من القسّمات الخاصة التي كان لها أثرها بشكل أو بآخر في تشكيل الانتاج والانتاج الزراعى وعلاقاته بشكل خاص :

● الدور البارز للدولة المركزية التي كانت تشرف وتنظم الانتاج الزراعى ابتداء من تنظيم الري حتى فرض الضرائب والرسوم على الذين يقومون بزراعة الأرض .

● غياب الملكية الفردية في الأرض ، الأمر الذى أدى إلى وجود علاقة مباشرة بين الدولة وموظفيها من ناحية والمنتفعين بالأرض والفلاحين من ناحية أخرى ، الأمر الذى أدى - باستقراره لفترات طويلة - إلى نوع من الجمود والتجبر في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية^(٨) .

● تطور المدن ، ليس كراكز انتاجية ، ولكن في الاساس كراكز ادارية حيث يتواجد فيها الجهاز الادارى الذى يشرف على النشاط الزراعى ، ولقد عمق من ذلك فقدان مصر لاستقلالها لفترات طويلة تعاقبت من اليونان والرومان إلى العرب والأتراك ، ولقد كان السادة الحاكون وموظفهم يقيمون - أساساً - في المدن ويحرصون على التباعد عن الفلاحين ، مما دمج المدينة المصرية - لفترة طويلة - بصفقتها ، كركز إدارى تعيش بشكل مطلق على استغلال الفلاحين في القرى .

ولهذا لم تتواجد في مصر « تاريخيا » طبقة الارستقراطية الزراعية ، بل كان هناك دائما الموظفون الـذين يستخدمون سلطتهم من تواجدهم في جهاز الدولة .

ب - النمط الآسيوى فى الإنتاج :

دارت فى السنوات الأخيرة مناقشات واسعة حول مسمى « بنمط الآسيوى فى الإنتاج » وشهدت العشرون عاما الماضية ندوات ودراسات واسعة حول هذا الموضوع ودخل الحلبة عدد كبير من الباحثين فى العالم النامى نفسه . وتتلخص هذه الأفكار فى أن المجتمعات البدائية الأولى ، تطورت عنها ثلاثة أنماط مختلفة للإنتاج تتمثل فى نمط الإنتاج القديم ، نمط الإنتاج الآسيوى ، نمط الإنتاج الجرمانى^(١١) .

وقد ثار كل هذا الجدل عندما اكتشف مخطوط جديد لكارل ماركس سنة ١٩٢٩ بعنوان « أسس النقد فى الاقتصاد السياسى » والذى فرق فيه ماركس بين مأساء « علاقات الملكية فى المجتمع الجرمانى ، وعلاقات الملكية فى النمط الآسيوى ، فبينما تميزت علاقات الملكية الجرمانية بالملكية المستقلة للشخص المستقل ، فإن الشخص فى النمط الآسيوى كان عضوا فى جماعة المتفعين بالأرض مع أشرف وإدارة تامة من جانب المجتمع » ، ويقوم إلى جانب ذلك الدولة الآسيوية أو « الوحدة العليا » التى يخضع لها الجميع . وقد حدد جان شينو - وهو واحد من أبرز المفكرين الاشتراكيين المعاصرين - ملامح النمط الآسيوى فى الإنتاج فى : غياب الملكية الخاصة للأرض ، ووجود شريحة من كبار الموظفين تقوم باسم الملك بالأشراف على النشاط الزراعى ، دور الدولة البارز ، والطبيعة الطفيلية للمدينة^(١٢) .

والواقع أن هذه القضية قضية واسعة ، مازال الخلاف حولها حادا بين المفكرين الاشتراكيين ، فالبعض ينفيها أصلا ، والبعض يجعل منها محورا رئيسيا لإعادة التفكير فى كثير من قضايا التطور الاجتماعى والطبقى بعيدا عن الأشكال التقليدية والمعروفة ، وآخرون يتصورونها شكلا من أشكال الاقطاع أو حق للمرحلة العبودية ..^(١٣) وبدون الدخول فى تفاصيلها ، على أية حال ، فإن ماهمنا هنا ، فيما يتعلق بتطور الإنتاج الزراعى فى مصر ، أن نمط الإنتاج الآسيوى لا يمكن أن ينطبق عليها إلا فى فترات تاريخية سابقة ، وبأى حال لا يمكن أن تتجاوز مرحلة ما قبل السيطرة التركية على مصر فى بداية القرن الخامس عشر^(١٤) . فنذ دخول الاتراك ، طرأت عدة عوامل وحقائق جديدة فى تنظيم الاستغلال الزراعى فى مصر .

ج - نظام الالتزام :

ترجع الجذور الأولى لهذا النظام إلى ما بعد الفتح العربى لمصر ، وإن كان قد طبق بشكل محدود ، وقد تمثل فى أن يعطى الحاكم لبعض كبار معاونيه الحق فى جمع الضرائب مرتين أو ثلاث من بعض الأراضى ، وفى بعض الأحوال من مقاطعة بأكملها ، وقد أتاح ذلك لهؤلاء « الموظفين » الفرصة فى تقدير الضرائب أحيانا وفقاً لأغراضهم . وأصبح الملتزم (أى الذى يلتزم بجمع الضرائب) نوعا من أنواع الوظائف ، وإن كانت لم تتخذ فى ذلك الوقت طابع الاستمرار مدى الحياة^(١٥) . وفى ولاية الإيوبيين ثم المماليك بين القرنين الحادى عشر والرابع عشر ، لم يكن لهذا النظام طابع الثمول . ولكن منذ السيطرة العثمانية التركية ثم اعتمادهم على المماليك فى حكم مصر ، اتسع هذا النظام حتى أصبح النظام السائد فى استغلال الأراضى الزراعية ، وكانت هناك علاقة وثيقة بين الملتزم وحكام الأقاليم والمقاطعات ، وأحيانا كان الملتزم هو حاكم الأقليم نفسه ، وكان

للملتزم بالإضافة إلى سلطاته في جمع الضرائب التي يحددها ، قطعة أرض يلتزم الفلاحون بزراعتها لحسابه ، وأطلق على هذه الأرض اسم الوسية ^(١٤) . وكان الالتزام في البداية مسئولية وظيفية ترتبط بشخص معين ، ولكنه بعد ذلك أصبح وظيفة وراثية يتولاها الأبناء عن الآباء .

وحينما ألغى محمد على نظام الالتزام سنة ١٨١٤ ، كان للملتزمون يكونون في الواقع طبقة من كبار الحائزين الذين يمارسون كل حقوق الملكية كما يمارسون سلطات اقتصادية وغير اقتصادية على الفلاحين ولهم شرطتهم وحتى سجونهم الخاصة . وكان شيخ البلد في حقيقته يمثل الملتزم في القرية ، يتبعه الصراف ، وعدد من الموظفين منهم « المشد » وهو المنوط به توقيع العقوبات على الفلاحين الذين يتأخرون في سداد الضرائب أو يتهربون منها ..

وأثناء الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ - ١٨٠٠) كتب كثيرون وبتفاصيل مثيرة عن نظام الالتزام والملتزمين ووضعهم الاجتماعي والطبقي باعتبارهم ملاكا اقطاعيين ^(١٥) . وقد أعطى المؤرخ المصري عبد الرحمن الجبرتي صورة واقعية لمدى السلطات التي كان يتمتع بها الملتزمون وقهرهم للفلاحين بقوله « فهم مع الملتزمين أذل من العبد المشتري ، فربما أن العبد يهرب من سيده إذا كلفه فوق طاقته أو أهانه بالضرب ، فأما الفلاح فلا يمكنه ولايسهل به أن يترك وطنه وأولاده وعياله ويهرب ، وإذا هرب إلى بلد أخرى واستعلم استأذه مكانه ، أحضره قهراً وازداد ذلاً وإهانة » ^(١٦) . وبذلك يمكننا القول إنه في بداية القرن التاسع عشر كان هناك وضع اجتماعي واقتصادي تسوده علاقات انتاج اقطاعية بشكل أو بآخر ، وذلك بين الملتزم الذي تطور إلى شكل من أشكال الملاك الاقطاعيين ، مع بعض الملامح الخاصة ، وبين الفلاحين الذين كانوا يمثلون شكلاً من أشكال القنانة .

وفي البداية لم يكن من الممكن مقارنة الملتزم بكبار الملاك الاقطاعيين في أوروبا ، ولكن في المراحل الأخيرة كان الملتزم يحمل الملامح الاقطاعية الرئيسية ، ويمارس نفس سلطاتهم على الفلاحين ، وكان يعتمد هذه الصلاحيات والسلطات من كونه موظفاً كبيراً في الدولة ، ولذلك يمكن أن نطلق على هذا اللون من الأقطاع « إقطاع من فوق » بخلاف الاقطاع الأوروبي « إقطاع من تحت » ^(١٧) . ويمكننا القول في النهاية أن أراضي الوسية التي كانت ممنوحة للملتزمين كانت أحد المصادر الرئيسية لتشكيل طبقة الملاك الزراعيين بعد تقنين الملكية الزراعية في مصر ، بعد ذلك في أواخر القرن التاسع عشر .

توزيع الأرض في عهد محمد علي

أ - مدخل تاريخي :

يعتبر محمد علي ، من زوايا كثيرة ، مؤسس مصر الحديثة ، فقد اتخذ إجراءات عديدة لبناء صناعة مصرية وخلق جيش قوى ، كما طمح في تشكيل فئة من المثقفين والفنيين ، فتوسع في إرسال البعثات العلمية إلى الخارج ، وقامت استراتيجيته كلها ، ومن البداية ، على تنظيم أشكال الاستغلال الزراعي . واتخذ في هذا المجال الكثير من الإجراءات والقوانين التي جعلت كثيراً من الباحثين يذهبون إلى أنه أول من أقام إصلاحاً زراعياً في مصر ^(١٨) . ويمكننا أن نلخص إصلاحات محمد علي الزراعية في الخطوات التالية :

● إلغاء نظم الالتزام (١٨١٣) ، ذلك النظام الذى خلق ولمدة « ٤٠٠ » عاماً طبقة غريبة لعبت دوراً كبيراً فى تجميد علاقات الانتاج والقوى الاجتماعية فى الريف المصرى ولكن محمد على أعطى ، فى نفس الوقت ، للملتزمين السابقين الحق فى الاحتفاظ بأراضى « الوسية » لاستغلالها بشكل خاص ، كما أعطى لهم الحق بعد ذلك فى التصرف فى تلك الأرض ووراثتها ، الأمر الذى جعلها تمثل أحد مصادر الملكية الكبيرة الخاصة فى مصر ، وكانت مساحتها تقدر بـ ١٠٠ ألف فدان . بل إن محمد على فى أواخر أيامه عاد إلى شكل من أشكال الالتزام وهو ما أطلق عليه نظام « العهدة » ، ولقد مثلت أراضى العهدة هى الأخرى مصدراً من مصادر تشكيل كبار الملاك الجدد .

● ألغى محمد على أراضى الوقف وهى التى كانت تمثل حوالى ٦٠٠ ألف فدان ، وقد نشأت هذه الأراضى تاريخياً من الهبات والعطايا التى كان يمنحها السلاطين لبعض كبار المسؤولين فى جهاز الدولة كملكية معفاة من الضرائب ، فأوقفوها حتى لاتصادر ، فقد كانت المصادرة سهلة فى تلك الأيام التى يتعاقب فيها الملاك والولاة بشكل سريع ، وكان الأصل فى أراضى الاوقاف أن تصرف على الشؤون الدينية (مساعدة الفقراء ، فتح الكتاتيب وأروقة الدراسة ، .. الخ) وتحمل مسؤوليتها الأزهر ، ولكنها تحولت فى واقع الأمر إلى شبه ملكية خاصة للنظار الذين كان معظمهم حتى عهد محمد على من رجال الأزهر مما يتيح لنا فرصة القول بأن هذه الأراضى لعبت دوراً مشابهاً لأراضى الكنيسة فى أوروبا فى القرون الوسطى . (٢٠)

● قام محمد على بعد مسح الأراضى الزراعية بتوزيعها على الفلاحين لزراعتها بين ٣ - ٥ أفدنة ، وفى كل الأحوال ارتبط هذا التوزيع بظروف دفعت الاستغلال الزراعى من ناحية ، كما دفعت استغلال الفلاح بشكل مركز حين ارتبط التوزيع بشروط والتزامات ، فزادت الضرائب زيادة كبيرة ، كما فرضت أوامر ملزمة بتوريد كثير من المحاصيل وبأسعار تقل كثيراً عن أسعار السوق الحقيقية فى ذلك الوقت ، ولقد مثلت هذه الأراضى بعد ذلك الشريحة الرئيسية فى تطور ملكيات الفلاحين الخاصة . (٢١)

● قام محمد على بتوزيع جزء كبير من الأراضى الزراعية على أفراد عائلته ، وهى الأراضى التى أطلق عليها اسم « الجفالك » وتقدر بحوالى مليون فدان ، كما قام بتوزيع « الأبعديات » بين كبار موظفى الدولة ، وتقدر مساحتها بين ٥٠٠ ألف فدان إلى ٧٠٠ ألف فدان . وكانت هذه الأراضى الممنوحة معفاة من الضرائب ، وتطورت بعد ذلك إلى شكل من أشكال الملكية الخاصة . بالإضافة إلى ذلك قام محمد على بمنح العمدة ومشايخ البلد ٤ ٪ من الأراضى المنزرعة فى الزمام منفعة خاصة لهم نظير خدماتهم ، معفاة من الضرائب ، ويقوم الفلاحون بزراعتها مجاناً « بالسخرة » (٢٢)

٢ - استقرار الملكية الفردية فى الأرض :

وضع محمد على بإجراءاته الأسس الحقيقية للملكية الخاصة فى الأرض ، إذ أنشأ بذلك ارستقراطية زراعية جديدة تمثلت فى كبار الملاك الذين وزع عليهم الأرض ، بما يعنى ذلك من تعديل للنظام الاقطاعى فى مصر من « إقطاع من فوق » إلى « إقطاع من أسفل » (٢٣) . وكان على قوانين الملكية الخاصة فى الأرض أن تنتظر حتى سنة ١٨٩١ حتى تأخذ شكلها القانونى الكامل ، ولكنها كانت ، حتى ذلك التاريخ ، تشق طريقها وتفرض نفسها كواقع عملى سواء على يد محمد على أو على يد خلفائه . ففى عهد الحديوى سعيد

(١٨٥٤ - ١٨٦٣) ثم بعد ذلك الحديوى اسماعيل أصبح من حق الموظفين المتوسطين فى الدولة ، وليس فقط كبارهم ، الحصول على نصيب من الأراضى الموزعة ، كما تواصلت التشريعات التى توسع من حقوق الانتفاع لتقريبها من الملكية . فقوانين سنة ١٨٥٤ منحت ورثة المنتفعين بالأرض الزراعية الحق فى الانتفاع بهذه الأراضى ، ثم أكدت قوانين (١٨٥٨) وهى المعروفة باللائحة السعيدية حق التصرف للمنتفعين بالبيع أو الهبة أو الوقف أو غير ذلك من التصرفات الشرعية للملاك فى أملاكهم ، ثم كان قانون « المقابلة » الذى أصدره اسماعيل سنة ١٩٧١ باعطاء حقوق الملكية الكاملة لكل من يدفع خراج أرضه ست سنوات مقدما . وفى أبريل سنة ١٨٩١ صدر الأمر العالى الذى أعطى كل حقوق الملكية للمنتفعين فى الأرض ، وبدأ بذلك تاريخ الملكية الخاصة للأرض فى مصر .

٣ - الهيكل الاجتماعى فى الريف :

تشير الاحصائيات الأولى التى صدرت عن توزيع الملكية فى مصر سنة ١٩٠٠ ، أى بعد عشر سنوات فقط من صدور قوانين الملكية الخاصة فى الأرض ، إلى الخطوط العريضة والاتجاهات التى لازمت هذا التوزيع حتى سنة ١٩٥٢ ، (أنظر الجدول المقارن) .

توزيع ملكية الأراضى الزراعية (١٩٠٠) (٢٤)

فئة الملكية	نسبة الملاك	نسبة الأرض
أقل من ٥ أفدنة	٨٣,٢ %	٢١,٧ %
من ٥ - ٥٠ فدانا	١٥,٤ %	٣٤,٣ %
أكثر من ٥٠ فدانا	١,٣ %	٤٤ %

توزيع الملكية للأراضى الزراعية (١٩٥٢)

فئة الملكية	نسبة الملاك	نسبة الأرض
أقل من ٥ أفدنة	٩٤,٢ %	٣٥,٥ %
من ٥ - ٥٠ فدانا	٥,٣ %	٣٠,٤ %
أكثر من ٥٠ فدانا	٠,٥ %	٣١,٤ %

ويمكن اضافة تفاصيل أكثر للجدول الأخير ، إذ أن هناك أكثر من ٧٠ % من فئة من يملكون خمسة أفدنة فأقل ، يملكون فدانا فأقل (٢٥)

إن مقارنة بسيطة بين الجدولين توضح أنه لم تحدث على الإطلاق أية تغيرات كبيرة فى هيكل الملكية ،

وطوال أكثر من خمسين عاماً وحتى قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى ، تشكلت الطبقات والشرائح الاجتماعية على النحو التالى :

ا - طبقة الملاك الاقطاعيين وشبه الاقطاعيين :

على قمة الهرم الطبقي تواجدت هذه الطبقة الجديدة ، وهى جديدة بمعنى أنها استقرت مع استقرار قوانين الملكية الخاصة للأرض فى نهاية القرن التاسع عشر ، ولكن جانباً هاماً من هذه الطبقة ترجع جذوره القديمة إلى نظام الالتزام ، وحملت حتى النهاية سمات الملتزمين . والغالبية العظمى لهذه الطبقة لم تكن لها علاقة مباشرة بالانتاج الزراعى ، فقد تكونت فى الأساس من كبار موظفى الدولة الذين حصلوا على ممتلكاتهم من خلال مراكزهم الوظيفية وليس من خلال دورهم الانتاجى ، وظلوا يقيمون فى العاصمة أو فى المدن الكبرى ، كما أن قطاعاً واسعاً منها ترجع أصوله إلى جذور أجنبية غير مصرية (الاتراك ، المماليك ، الفرنسيين ، قبائل البدو العربية) ، وحتى من لهم جذور مصرية من هذه الطبقة من فئة العمدة والمشايخ ، هجروا هم الآخرون قراهم وأقاموا فى عواصم الأقاليم . ونظراً لهذه الظروف الخاصة فلقد تميزت هذه الطبقة بالعمل على الحصول على أكبر عائد ممكن من الأرض دون بذل أى جهود فى تطوير وسائل وأدوات الانتاج ، ولجأ قطاع منهم إلى تأجير أرضه قطعاً صغيرة أو كبيرة بحشا عن دخل أكبر^(٣٦) ، وبشروط كانت مجحفة للغاية بالمستأجرين ، واتخذت غالبية الايجارات شكل المزارعة والايجار العيني الذى كان يفرض على المستأجر فى أحيان كثيرة أن يعطى للمالك أكثر من نصف المحصول^(٣٧) ، وقد أدى ذلك إلى أن يتحول كثير من المستأجرين إلى شكل « القن » فى العلاقات الاقطاعية التقليدية .

وإلى جانب طبقة كبار الملاك الاقطاعيين وشبه الاقطاعيين ومن داخلها نمت شريحة من كبار الملاك وأيضاً من كبار المستأجرين الذين دفعهم الطلب المتزايد على القطن المصرى إلى الاهتمام بمزارعهم والإشراف عليها بأنفسهم مع استخدام وسائل وأساليب حديثة للانتاج واستخدام عمال زراعيين مأجورين . وقد ظلت هذه الشريحة من كبار الملاك الرأسماليين التى تمثلت فى أشخاص أو شركات زراعية ، حتى سنة ١٩٥٢ ملحقة بالطبقة الاقطاعية ، تتناقض معها أحياناً وتسلم لها القيادة فى أحيان كثيرة .^(٣٨)

ب - الملاك المتوسطون :

نشأت هذه الفئة فى الأساس من ثلاثة مصادر :

- تفتيت بعض أراضى الملكية الكبيرة نتيجة الميراث أو الرهونات .
- منح الحكام (الحديوى) لمتوسطى الموظفين والضباط وفقاً لمراكزهم ورتبهم .
- تجار الريف والمدن الذين اتجهوا لشراء الأرض لارتفاع الدخل التى تغلها .

ومن الواضح أن قطاعاً هاماً من هذه الفئة لم يكن يزرع الأرض بنفسه بل يقوم بتأجيرها قطعاً صغيرة ، وإلى حد ما بنفس الشروط المجحفة التى يتبعها كبار الملاك مع المستأجرين ، ولكن ، فى نفس الوقت ، فإن مجموعات أخرى منها كانت تقيم فى القرية وتقوم بنفسها بزراعة أرضها والإشراف عليها بشكل مباشر سواء مستعينة بالعمل العائلى أو بالعمل المأجور أو بها معاً .

لقد لعبت هذه الفئة التى يمكن أن نطلق عليها « أغنياء الفلاحين » دوراً هاماً فى المجتمع ، والمجتمع

الريفى بشكل خاص ، فقادت الاتجاهات الاصلاحية فى الريف وبشكل خاص الحركة الفلاحية فى مواجهة الارستقراطية الزراعية المتحركة .

ومن الملاحظات ذات الدلالة أن وضع تلك الفئة وحجمها سواء بالنسبة لعددتها أو للملكيتها الزراعية قد ظل ثابتاً نسبياً طوال النصف الأول من القرن العشرين ، فلقد كانوا يمثلون حوالى ٥ ٪ من الملاك ويسيطرون على حوالى ٣٠ ٪ من الأراضى الزراعية ، تزيد أو تقل قليلاً ..

جـ - صغار الملاك :

ويشكلون ١٥ ٪ من الملاك ، شريحة ضئيلة منهم تملك بين ٣ إلى ٥ أفدنة ، بينما ٧٠ ٪ منهم يملكون فداناً فأقل ، وغالبيتهم وخاصة من يملكون أقل من فدان كانوا يضطرون إلى العمل هم وعائلاتهم جزءاً من السنة كعمال مأجورين لتوفير ضرورات الحياة . وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن هذه الفئة كانت حتى سنة ١٩٥٢ تبلغ ٢,٦٤٢ مليون مالك أى بنسبة ٩٤,٣ ٪ من مجموع الملاك ويزرعون ٢,٨٠١ فدان أى بنسبة ٣٢,٤ ٪ من الأراضى المنزرعة .

والتحليل الدقيق لشرائح هذه الفئة يوضح أن ٧٠ ٪ منهم يملكون أقل من فدان ، فى حين أن حوالى ٢٠ ٪ يملكون من فدان إلى ثلاثة وحوالى ١٠ ٪ من ثلاثة إلى خمسة . ورغم اهتمامنا بالتفرقة بين شرائح هذه الفئة من الملاك الصغار ، إلا أنه ولاشك تجمعهم ظروف مشتركة كثيرة ، وخاصة أن الملكية فى ظل ارتفاع نسبة الأراضى المؤجرة (حوالى ٦٠ ٪) لم تكن وحدها العامل الحاسم فى تحديد الوضع الاجتماعى ، فهناك حجم العائلة وهناك ملكية وسائل الإنتاج الأخرى (الحيوانات والادوات الزراعية) ، إلا أنه من المؤكد أن ملاك فدان فأقل كانوا يبيعون عملهم كعمال مأجورين جزءاً من الوقت ، وكان هناك حرص من النظام على الإبقاء على طبقة صغار الملاك بذلك الاتساع فى الحجم وبذلك التفتيت فى الملكية ، وهناك ما يؤكد أن السياسة البريطانية لمصر ممثلة فى أشخاص مثل « كرومر وكتشر » كانوا منتبهين إلى أهمية حماية طبقة صغار الملاك من زاوية الحرص على النظام الاجتماعى القائم . « فالحفاظ على الملاك الصغار والقزميين يبعد عن الطبقة العاملة الزراعية » (٣٠) بالرغم من أنه فى واقع الأمر كانت الظروف المعيشية لصغار الملاك الفقراء أسوأ فى أحيان كثيرة من حياة عمال الزراعة المعدمين .

د - العمال الزراعيون :

بدأت هذه الطبقة تتشكل منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، عندما كان الكثيرون من الفلاحين يهربون من حيازة الأرض نظراً لازدياد الضريبة المفروضة والعمل الاجبارى (٣١) ، وفى النصف الأول من القرن العشرين كانت أعداد العاملين بالزراعة والذين لا يملكون أرضاً فى تزايد مستمر ، وذلك لعدة أسباب ، فبعد تقنين الملكية الزراعية فى الأرض وحصول كبار الملاك على الجانب الأكبر منها لم تعد هناك مساحات كافية من الأرض لاستيعاب جميع الفلاحين المعدمين كما أن زيادة السكان والتفتيت الشديد فى الملكية الصغيرة قد أدبأ إلى إضافة أعداد كبيرة لقائمة المعدمين (٣٢) .

وقد أدى انتشار البنوك العقارية والرهونات ، وخاصة فى السنوات الأولى للقرن العشرين ، إلى فقدان كثير من الفلاحين لأراضهم ، وأدى إلى انتشار المرايين وتجار الريف الذى استغلوا حاجة الفلاحين الصغار

وأقرضهم بفوائد عالية للغاية عجز الفلاحون عن سدادها ، الأمر الذى أدى إلى اتساع موجة مصادرة أراضى الفلاحين لصالح هؤلاء المرايين والتجار ، وقد كان القانون الذى صدر سنة ١٩١٣ بمنع مصادرة أراضى صغار الملاك هو الذى أدى إلى وقف هذا الاتجاه (٣٣) .

ويمكننا داخل هذه الطبقة أن نفرق بين فئات مختلفة ، فهناك عمال التراحيل التقليديون الذين يجمعهم مقاولون لحساب بعض المشروعات الفردية أو الحكومية والتي تستغرق شهراً أو شهرين وأحياناً ثلاثة .

وهناك العمال الموسميون الذين يعملون داخل إطار القرية أو المنطقة عند بعض كبار الملاك أو متوسطيهم وخاصة في مواسم كثافة العمل الزراعى (الرى - الحصاد) والغالبية العظمى من هؤلاء من أصحاب الملكيات القزمية الذين لا تكفل لهم ملكيتهم الحد الأدنى لمتطلبات حياتهم وحياة أسرهم .

ثم هناك مجموعة محددة من عمال الزراعة الدائمين الذين يعملون في بعض المزارع الكبيرة التى تستخدم الوسائل والأساليب الحديثة لزراعة المحاصيل النقدية (القطن - القصب - الخضر - الفاكهة) . وهذه المزارع كانت مملوكة في الأساس لبعض الشركات الزراعية ولعدد محدود من كبار الملاك ، ولاشك أن ظروف هذه الفئة الأخيرة كانت أفضل من ظروف الفئتين الأخرين ، فهناك أجر ثابت وظروف عمل أفضل .

وليست هناك احصائيات محددة عن عدد عمال التراحيل في ذلك الوقت ، فالاحصائيات الرسمية تقدرها بين ١,٤٥٧ مليون إلى مليونين من العمال ، وتدخل ضمن هذه الأعداد طبعا مجموعة كبيرة من أصحاب الملكيات القزمية من فدان فأقل (٣٤) .

ولقد كانت ظروف العمال الزراعيين غاية في السوء بشكل عام ، فالأجور ضئيلة للغاية وليس هناك في أغلب الأحوال عقود مكتوبة ، ولا يتمتعون بأية ضمانات صحية أو مسكنية أو تعويضات لدى الإصابة ، كما أنه كان محرماً عليهم أن يقيموا تنظيمات تقاوية لهم ، وحينما كان يحاول بعضهم الاحتجاج على هذه الظروف الصعبة كانت أجهزة الدولة بالاشتراك مع كبار الملاك يوجهون لهم الضربات العنيفة (٣٥) .

لقد كانوا مقهورين ، بل ومسحوقين ، تحت السيطرة المطلقة لكبار الملاك ، والفقر المدقع الذى يعانونه ، والحياة العارية من أى ضمان قانونى وأى مضمون أنسانى ولقد أدى ذلك ، مع تخلف وسائل الانتاج ، إلى أنعاش فكرة الملكية الصغيرة ، حتى ولو كانت قزمية ، كضمان ضد الضياع ، مع أنه في الواقع لم يكن الأمر يختلف كثيراً من زاوية الظروف المعيشية (٣٦) وكانت النتيجة هى عدم نمو وتطور طبقة عاملة زراعية بالمعنى الصحيح ، ففيها عدا بعض النائج المحدودة والتي تواجدت في المزارع الواسعة المملوكة لبعض الشركات الزراعية ، فإن الشرائح الأخرى يصعب إطلاق تعبير عمال الزراعة عليها ، والأدق أنها كانت إلى حد كبير « أشباه الأكنان » (٣٧) .

٤ - علاقات الانتاج :

قبل أن نحدد طبيعة علاقات الإنتاج في مصر حتى سنة ١٨٩١ ، فإنه من الضروري رصد بعض الظواهر المميزة .

١ - التفتيت :

منذ تفتيت الملكية الخاصة في الأرض سنة ١٩٨١ تفاقمت مشكلة تفتيت الأراضي الزراعية ، فهناك كما سبق أن أسلفنا ٩٤,٣ ٪ من الملاك يملكون خمسة أفدنة فأقل من بينهم ٧٠ ٪ يملكون أقل من فدان (٣٨) .

كان هذا نتيجة طبيعية لسوء التوزيع الشديد والعدالة المتقدمة في توزيع الملكيات ، كما أن ازدياد السكان بعد ذلك بنسب أكبر بكثير من ازدياد الأراضي المزروعة بالإضافة إلى قوانين الوراثة التي لعبت دوراً في تعميق هذه الظاهرة ، على أن ظاهرة التفتيت لم تنحصر فقط في الحيازات الصغيرة ، بل شملت أيضاً الحيازات المتوسطة فهناك ٤٥ ٪ من مساحة الملكيات الزراعية مقسمة إلى أربعة قطع أو أكثر وفي الحيازات المتوسطة بين ٥ - ٥٠ فداناً نجد بعضها مقسماً إلى قطع صغيرة تتراوح بين أربعة وعشرة (٣٩) ولعب التفتيت دوراً كبيراً في تخلف الزراعة المصرية من جميع الوجوه سواء في الانتاج أو وسائل الانتاج وعلاقاته ، على النحو التالي :

● فالتفتيت يعنى ضياع ٢٥ ٪ من الأراضي الزراعية في البتون والقنوات والحدود التي تفصل بينها .
● لعب التفتيت دوراً سلبياً خطيراً في تدهور الانتاج لصعوبة تخطيط سياسة انتاجية زراعية أو تنفيذها ، فاذا تصورنا زمام إحدى القرى يبلغ ١٠٠ فدان مقسمة على ٤٠٠ حيازة صغيرة فإنه يصبح من الصعب تحديد سياسة محصولية وفرضها على الحائزين .

● كما أدى التفتيت إلى تخلف شديد في وسائل الانتاج ، فالجرارات والآلات الزراعية والوسائل الحديثة التي تؤدي إلى زيادة الانتاج تحتاج إلى مساحات واسعة لكي يكون استخدامها اقتصادياً ومفيداً ، وقد ترتب على ذلك استخدام الفلاحين لأكثر أدوات الانتاج تخلفاً وبدائية ، بل إن تاريخ استخدام بعضها يرجع إلى أكثر من ألف عام مثل الشادوف والساقية التي ثبت استخدامها أيام الفراعنة . وحتى سنة ١٩٥٢ كان هناك مالايزيد عن ١٠ آلاف جرار هي كل المستخدمة في الزراعة من بينها حوالي ٨ آلاف جرار (٧٨ ٪) مستخدمة في أراضي كبار الملاك (٤٠) .

● ترتب على الآثار السلبية للتفتيت في الانتاج وأدواته ، تخلف شديد في علاقات الانتاج . وطوال خمسين عاماً أدى التفتيت إلى وقف أى تطور في علاقات الانتاج وتجميده في أشد أشكاله تخلفاً . وأصبحت الملكية القزمية بديلاً عن الطرد من الأرض ، وقد أدى ذلك طبعاً ليس فقط إلى إعاقة تشكيل طبقة عاملة زراعية قوية ، بل وأيضاً إلى تعميق محاولة حائزي الملكيات القزمية التميز والتباعد عن العمال الزراعيين ، بالرغم من أن حيازتهم القزمية لا تنفى شيئاً ، الأمر الذي أدى إلى ربط هؤلاء بفكرة الملكية من ناحية الشكل ، مع أنها في واقع الأمر قدمت أرضية مثالية لاستغلالهم بشكل مكثف لاعتمادهم على كبار الملاك . فحيازتهم الصغيرة لم تكن تكفل لهم الحد الأدنى الضروري لمتطلبات المعيشة وقد انعكس ذلك في العلاقات الاقطاعية وشبه الاقطاعية . بينهم وبين كبار الملاك (٤١) .

وبذلك لعب التفتيت دوراً مزدوجاً في علاقات الانتاج ، فهو من ناحية كان عقبة أمام بلورة حقيقية للشرائح الاجتماعية وبشكل خاص أمام تطور طبقة عاملة زراعية ، ومن ناحية أخرى قدم أرضية مثالية لنمو وتعاظم أشكال الاستغلال شبه الاقطاعية . ولذا ، فإن أعداداً كبيرة من أصحاب الحيازات القزمية والذين

كانوا يضطرون للعمل بعضاً أو جزءاً كبيراً من الوقت كعمال زراعيين ، هم في الواقع ينتون إلى فئة الأتقان وشبه الأتقان .

ولهذا كله ، بالرغم من إلغاء السخرة في نهاية القرن التاسع عشر ، وبالرغم من التقنين الكامل لحق ملكية الأراضي ، وأيضاً بالرغم من دخول عناصر وعوامل جديدة في الانتاج الزراعى (زراعة المحاصيل من أجل السوق) إلا أن علاقات الانتاج ظلت في الأساس اقطاعية وشبه اقطاعية ، وقد كان كبار الملاك ومعهم مهندسو السياسة الاستعمارية البريطانية في مصر يدركون بشكل كامل هذه الحقيقة ، حقيقة أن الملكيات القزمية المفتتة تقدم لهم تبريراً طبيعياً لزيادة استغلالهم وسيطرتهم على جماهير الفلاحين في نفس الوقت .

ب - تركيز الملكيات الزراعية :

إزاء التفتت الشديد في الحيازات الزراعية لصغار الفلاحين ، كان هناك ، ومن ناحية أخرى ، تركيز كبير في الملكيات الكبيرة في أيدي عدة آلاف من الملاك الكبار .

ففى النصف الأول من القرن العشرين زاد عدد الملاك من حوالى ٩١٤ ألف مالك سنة ١٩٠٠ إلى ٢,٨ مليون مالك سنة ١٩٥٢ ، أما مساحة الأراضي المزروعة في تلك الفترة فلم تزد إلا نسبة ١٦ ٪ (من حوالى ٥,١ مليون فدان إلى ٥,٩ مليون فدان) (٢٣) . وهذه الزيادة في أعداد الملاك قد تمت أساساً بين صغار الحائزين وملاك المساحات القزمية ، الأمر الذى أدى إلى انخفاض نسبة الملكية بين هذه الفئات ، فقد تراجع متوسط الملكية للفرد من ١,٤٥ فدان سنة ١٩٠٠ إلى ٠,٨ من الفدان سنة ١٩٥٢ ، بينما زاد ، في نفس الوقت متوسط ملكية الفرد فين يملكون أكثر من ٥٠ فدانا إلى حوالى ١٨٠ فدانا للفرد الواحد سنة ١٩٥٢ . فقد كان هناك ٧٠ ألف مالك يجمعون في أيديهم أكثر من نصف الأراضي المزروعة ، وبأرقام محددة فإن ٢,٩ ٪ من الملاك كانوا يستولون على ٥٥,٧ ٪ من الأراضي الزراعية (٢٣) .

إن سوء توزيع الملكيات الزراعية التى بدأت منذ إجراءات محمد على قد وصل إلى درجة صارخة في النصف الأول من القرن العشرين ، كما أدى بيع أراضى الدولة بعد ذلك إلى كبار الملاك إلى خلق حالة ما يسمى « الجوع إلى الأرض » وقد نتج عن ذلك ارتفاع كبير في قيمة الأرض بشكل مصطنع ، أى أن قيمة الأرض العالية لم تكن تمشى في الواقع مع قيمتها الفعلية (ماتفله من انتاج) . وقد كان من أسباب ذلك ، استخدام كبار الملاك لأموالهم في شراء أراض جديدة وتركيز استثماراتهم في هذا المجال واعتمد غالبيتهم حياة البذخ والاسراف الشديدين لنفسه ، سواء في الرحلات إلى أوروبا أو في النمط الاستهلاكى في الداخل ، الأمر الذى جعل « الباشا » المصرى نموذجاً يضرب به المثل في هذا المجال ، ومثلما لاحظ الدكتور حسين خلاف «انه على عكس كبار الملاك الأوربيين أثناء الثورة الصناعية ، فإن كبار الملاك المصريين لم يقبلوا باستثمارهم على مجالات جديدة ، بل اتجهوا إلى انفاقها في الشراب والملذات السريعة » (٢٤)

ثم عامل آخر تمثل في دور البنوك الأجنبية والمؤسسات العقارية التى ركزت نشاطها واستثمار أموالها في «التجارة بالأرض» وليس في الانتاج الزراعى نفسه ، وفي سنة ١٩٤٩ كانت هناك ١٩ شركة أجنبية ، غالبيتها العظمى مملوكة لروءوس أموال إنجليزية أو بلجيكية ، تملك مساحة من الأرض تقدر بـ ١٨٠ ألف فدان ، وقد كانت غالبيتها العظمى تلعب دور التاجر فقط ، أى بيع وشراء الأراضي ، (٢٥)

كما أن بنوك الرهونات المنتشرة في ذلك الوقت لعبت دوراً خطيراً في تعميق ماسمى بالازمة العقارية ، فالبنك العقاري المصري ، وكان يقوم في الأساس على رأس مال انجليزي ، قام في الفترة بين ١٩١١ إلى ١٩١٣ بنزع ملكية أراضٍ تقدر بـ ١,١ مليون فدان .^(٤٦) وحتى سنة ١٩١٢ كان هناك ١٠٠ مليون جنيه تمثل مجموع رؤوس الأموال المستثمرة في مصر ، ومنها ٧٥ ٪ مستثمر في مجال الأرض والزراعة .^(٤٧) ولعبت البنوك والشركات الأجنبية دوراً سلبياً في تطور الاقتصاد المصري بشكل عام والانتاج الزراعي بشكل خاص . إن بعضاً من تناولوا هذه القضية قد تحدثوا عن الدور الإيجابي للبنوك والاستثمارات الأجنبية في دفع عجلة التطور في مصر ، والعكس هو الصحيح تماماً ، فقد كان الهدف من المبالغ الطائلة التي كانت تستثمر في عملية الرهونات وبيع الأراضي هو الربح والفائدة المرتفعة وليس الانتاج . وقد لعب ذلك دوراً سلبياً ليس فقط بالنسبة للانتاج الزراعي بل وبالنسبة لمجالات النشاط الاقتصادي الأخرى ، وخاصة الصناعة .

ويجب أن نفرق بين استثمارات مالية لزيادة الانتاج ورفع مستوى الأداء الزراعي (وهي تأخذ هنا الشكل الرأسمالي في تطور وسائل وعلاقات الانتاج) وبين استثمارات تتجه في الأساس إلى نشاطات جانبية لا يهتمها الإنتاج أو تطور أدواته أو وسائله بل يهتمها في الأساس الربح والفائدة التي تحصل عليها من عمليات البيع والشراء والرهونات ، وفيما عدا بعض الأمثلة المحدودة ، كان هذا هو الدور الغالب للاستثمارات الأجنبية في مصر .

ولقد أورد لينين رأى كارل ماركس في موضوع بنوك الرهونات وتجار القرى ومدى تأثير ذلك على تطور علاقات الانتاج وذلك في كتابه « رأس المال » ، حين قال « أنه كلما زاد تطور رأس المال التجاري ورأس مال المزارعين يقل تطور رأس المال الصناعي »^(٤٨) فالهدف الرئيسى لهذه البنوك والشركات ، كما لاحظ لينين ، كان الربح والفائدة العالية وليس الانتاج وزيادته . وكانت النتيجة الطبيعية لكل ذلك أن أصبحت الأرض في حد ذاتها أغلى قيمة في المجتمع ، وبذلك زاد القهر الاقتصادي وغير الاقتصادي الذي كان يتعرض له صغار الحائزين والمعدمين .

جـ - المالك الغائب :

إذا أضفنا إلى هذه العوامل تلك الظاهرة الخاصة بالمالك الغائب عن الأرض يمكننا أن ندرك الأسباب التي أدت إلى ارتفاع أسعار الأرض وبالتالي ارتفاع الايجارات بدرجة فاقت كل الحدود ، وأصبح الايجار المدفوع في الفدان أكبر بكثير من الدخل الحقيقي الذي يمكن أن يغله ، وتشير الاحصائيات الرسمية إلى أن دخل الفدان الصافي في الفترة بين ١٩٢٧ - سنة ١٩٣٨ كان حوالى ١٧ جنيهاً مصرياً ، في حين أن إيجار الفدان في تلك الفترة وصل إلى ٤٣ جنيهاً^(٤٩) .

وكان لهذه الظاهرة تأثيرها الخطير على الانتاج الزراعي ، فلقد دفع ذلك الكثير من كبار الملاك وحتى متوسطيهم إلى تأجير أراضيهم وقفزت بذلك نسبة الأراضي المؤجرة من ١٧ ٪ سنة ١٩٣٩ إلى ٦٠ ٪ لسنة ١٩٥٠^(٥٠) وفرض الملاك شروطهم في التأجير ، فهو أحياناً نقداً وكثيراً ما يدفع الايجار عينا أو خليطاً بين الاثنين ، وفي كل الأحوال كانت للمالك السيطرة المطلقة على الأرض والانتاج والمستأجر . إن هذا الشكل من الايجار ، أيا كان نوعه ، هو ولاشك أكثر الأشكال رجعية ويقوم على أساس علاقات اقطاعية متخلفة .

وإذا كان من المعروف أن الإيجار النقدي أكثر تقدماً من الإيجار العيني لأنه قد يلعب دوراً في التطور وتنشيط العمل التجارى والصناعى وخلق دورة مالية ، إلا أن ظروف الإيجار النقدي في مصر أفقدته هذه الميزة ، إذ كان استئراف المالك للمستأجر مطلقاً وبلا حدود^(٥١) .

وقد غمت ظاهرة تأجير الأراضى حتى بين صغار الملاك الذين أغرام ارتفاع الإيجارات فقاموا بتأجير جزء من أراضيهـم ، ومن الثابت أن ثلث الملاك لأقل من خمسة أفدنة كانوا يؤجرون أراضيهـم أو جزءاً منها ثم يقومون بالعمل كعمال موسمين في أراضى الغير ، وقد أدى ذلك إلى ظاهرة أخرى كان لها تأثيرها الخطر على الانتاج وعلاقات الانتاج وهى أن ٤٠ ٪ فقط من الحائزين هم الذين كانوا يشرفون على زراعتهم بأنفسهم^(٥٢) .

وقد أدت كل هذه الظروف إلى ظهور فئة نشطة وجشعة في نفس الوقت من المربين وتجار الأراضى الذين قاموا بدور طفيلى فى الانتاج ، إذ كانوا يستأجرون قطعاً من الأرض من كبار الملاك ومتوسطيهـم ثم يقومون بإعادة تأجيرها لصغار الفلاحين بأسعار أعلى بالطبع وبشروط مجحفة^(٥٣) .

ومن الضرورى هنا التفرقة بين هذه الفئة الطفيلية من الوسطاء وتجار الأراضى وبين مجموعة أخرى من كبار المستأجرين ، وهى فئة محدودة للغاية ، كانت تستأجر مساحات واسعة من الأراضى بغرض إستثمارها وزراعتها بوسائل علمية وبمحاصيل نقدية مثل الخضر والفاكهة .

إن هذه الفئة الأخيرة ، على عكس الوسطاء الطفيليين ، قد لعبت دوراً ولاشك في دفع علاقات ووسائل الانتاج خطوات إلى الأمام ، ولكنها كانت - في النهاية - نماذج فردية ومحدودة .

وقد انعكس كل هذا في انخفاض الدخل الحقيقى لصغار الملاك والحائزين ، فانخفض دخل الفرد من العاملين فى الزراعة من ١٢,٤ جنيه سنة ١٩١٣ إلى ٨,٢ جنيه سنة ١٩٣٣ ، وبين سنوات ١٩٣٥ - ١٩٤٩ كان هذا الدخل يتراوح بين ٨,٢ إلى ٩,٥ جنيه^(٥٥) . كما شهدت هذه السنوات انخفاضاً للدخل الزراعى بشكل عام ، فبين سنوات ١٩٣٥ - ١٩٣٩ بلغ الدخل العام من الانتاج الزراعى ٣٤٠,٤ مليون جنيه ، وتراجع هذا الدخل بشكل نسبى بعد ذلك مع ارتفاع نفقات الزراعة ومع خصم قيمة الإيجارات . ولو حسبنا الدخل الصافى من الزراعة سنة ١٩٤٥ لمجده ١٠٢ مليون جنيه ، بينما وصل فى ١٩٥٢ إلى ٦٧,٥ مليون جنيه ، لأن قيمة الإيجارات ارتفعت من ١٤٠ مليون جنيه إلى ١٥٠ مليون جنيه .

د - العامل الرأسمالى فى الزراعة :

إن التخلف الشديد فى علاقات الانتاج فى ذلك الوقت لا يجب أن يحجب عنا حقيقة أنه كان هناك قطاع صغير ومحدود فى الزراعة المصرية تسوده علاقات مختلفة ، هذا القطاع المحدود الذى تمثل فى بعض كبار الملاك والمستأجرين وبعض الشركات الزراعية التى كانت تستخدم المزارع الواسعة والجرارات والآلات الحديثة وتستخدم عمالاً مأجورين وتنتج محاصيل للسوق أو للصناعة المحلية مثل قصب السكر والقطن والخضروات والفاكهة .

والغريب أن هذا القطاع المتطور فى الزراعة المصرية قد بدأ مبكراً ومرتبطاً بالخطوات الإصلاحية التى اتخذها محمد على لتطوير الزراعة والصناعة المصرية ، ولكن عوامل خارجية وداخلية لعبت دوراً فى وقف

هذا التطور . وبعد فرض معاهدة لندن على مصر من جانب القوى الاستعمارية الأوروبية تم فتح السوق المصرى بعد ذلك لروؤس الأموال الأجنبية ، ولكن الاحتلال البريطانى لمصر أوقف هذا الاتجاه لصالح الخطة البريطانية التى ترمى إلى تحويل مصر إلى مزرعة للقطن لمد مصانع النسيج فى بوركشير ولانكشير . ومنذ منتصف القرن التاسع عشر أتم التطور الزراعى فى مصر بالازدواجية ، فلقد أدت الحرب الأهلية الأمريكية إلى ازدياد الطلب على القطن المصرى ، الأمر الذى دفع الحديوى اسماعيل ومعه عدد من كبار الملاك إلى الاهتمام بتنظيم مزارعهم الواسعة واستخدام الآلات والوسائل الحديثة ، وقد وجدت فى هذه الفترة مزارع واسعة تستخدم الأساليب الزراعية الحديثة ويعمل فيها عمال مأجورون . ولكن هذا التطور تضاعف ثم توقف بعد ذلك . وتلاحظ الكاتبة البريطانية « دورين وارينر » أن هذا التوقف قد ارتبط بالسياسة الاستعمارية الإنجليزية فى مصر ، حتى أن نسبة هذه المزارع غداة الحرب العالمية الأولى كانت أقل بكثير من نسبتها فى أواخر القرن التاسع عشر^(٥٦) ..

ولقد اتهم روزنشتاين السياسة البريطانية فى مصر بالتخطيط عن عمد لضرب التطور الاقتصادى المصرى فى الصناعة والزراعة وذلك بالتعاون مع كبار الملاك الاقطاعيين ، الذين انغمسوا فى الحياة الاستهلاكية المنعمة وبالفوا فيها .^(٥٧) وبالرغم من كل هذه العوامل المحيطة فلقد بقى حتى سنة ١٩٥٢ قطاع رأسالى متطور فى الزراعة المصرية لعب دوراً هاماً نسبياً^(٥٨) .

إن هذه الازدواجية فى الانتاج الزراعى والتى تواجدت فى كثير من البلدان التى كانت واقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، لم تغير من حقيقة أن علاقات الانتاج الاقطاعية وشبه الاقطاعية ظلت هى الظاهرة السائدة . وليس لدينا احصائيات محددة عن المزارع الرأسمالية فى مصر حتى سنة ١٩٥٢ ، ولكنها كانت متواجدة فى عدد من المساحات التى يمتلكها بعض كبار الملاك والمستأجرين الذين ارتبطوا بالنشاط الصناعى وعمليات الاستيراد والتصدير . ومن أمثلة هؤلاء أحمد عبود « الذى كان يملك حوالى ٥ آلاف فدان ، ويشرف فى نفس الوقت على عدد من مصانع النسيج والسكر ، ومنهم أيضاً أمين يحيى وفرغلى والشيشينى والألفى عطيه . وينتجى إلى هذا القطاع من المزارع الرأسمالية المتقدمة ، أراضى بعض الشركات التى كانت تستغلها استغلالاً عسرياً يستخدم الجرارات والوسائل العلمية وأيضاً العمال المأجورين .^(٥٩)

وفى الفترة بين نهاية الحرب العالمية الأولى ونهاية الحرب العالمية الثانية ارتبط تطور هذا القطاع الرأسمالى فى الزراعة مع التطور الصناعى والتجارى النامى فى ذلك الوقت وارتفع عدد الجرارات المستخدم فى الزراعة المصرية فى تلك الفترة من ٢٠٠ جراراً إلى ١٠ آلاف جرار . وقد كانت هذه الجرارات مستخدمة فى ٨٦٠٠ حيازة زراعية تمثل ١ ٪ فقط من كل الحيازات الزراعية فى ذلك الوقت .^(٦٠)

كما شهدت خريطة المحاصيل الزراعية فى ذلك الوقت تطوراً لصالح المحاصيل النقدية والتجارية والصناعية .^(٦١) فتضاعفت مساحة الأراضى المنزرعة بالخضر والفاكهة ، ومن المعروف أن زراعة الفاكهة تحتاج بشكل خاص إلى استثمار رأسالى أكبر من المحاصيل التقليدية ، وهذه الفئة سواء كانوا ملاكاً كباراً أو مستأجرين أو شركات زراعية هى التى وضعت أسساً لظروف جديدة فى الانتاج الزراعى كانت تبرز أكثر وأكثر طوال النصف الأول من القرن العشرين^(٦٢)

الخلاصة :

يمكن القول أنه حتى سنة ١٩٥٢ كانت هناك ثلاثة أشكال تسود علاقات الانتاج في الزراعة المصرية :

١ - ظل الشكل الاقطاعى وشبه الاقطاعى والذي تسوده علاقات انتاج متخلفة هو الشكل السائد حتى سنة ١٩٥٢ . فأدوات الانتاج المستخدمة بدائية والعلاقة بين الفلاحين ، صغار الملاك والمستأجرين ، وبين كبار الملاك علاقة تبعية تتحكم فيها عوامل اقتصادية وغير اقتصادية وتسودها أساليب القهر والطغيان الموروثة منذ عهد المماليك والملزمين . ويرتبط كبار الملاك بعلاقات وثيقة متداخلة مع السلطة وأجهزة الدولة مستخدمين كل هذا في تعميق الاستغلال والسيطرة على فقراء الفلاحين ومعدميهم .

٢ - برز قطاع رأسمالى محدود تسوده علاقات انتاج جديدة ، ويتمثل في المزارع الواسعة والتي تستخدم الجرارات والآلات الزراعية والوسائل الحديثة ، وتنتج محاصيلها للسوق الرأسمالى ولبعض الصناعات وتستخدم عمالا زراعيين مأجورين . ولقد نما هذا القطاع بشكل ملحوظ في النصف الأول من القرن العشرين ، ولكنه لم يلعب في النهاية دوراً رئيسياً وظلت تأثيراته محدودة ، بتعايش في ظل سيادة القطاع التقليدى « الاقطاعى وشبه الاقطاعى » .

٣ - ثم هناك قطاع ثالث مختلط ، نما وامتد بعد تقنين الملكية الزراعية وبرز طبقة وسطى من الملاك ، ولكنه ومع السيطرة شبه المطلقة لكبار الملاك والازدياد المطرد لظاهرة الإيجار تراجع دور هذا القطاع وحوصر ، وليس من الغريب أن تثبت فئة متوسطة الملاك عند نسبة لاتتعداها لفترة تزيد عن الخمسين عاماً ، بل لقد لجأ كثيرون من هذه الفئة إلى تأجير أراضيهم وبالأشكال المتخلفة التي كانت سائدة ،..

لقد انعكس هذا التخلف في علاقات الانتاج والقوى الاجتماعية بشكل خاص في التردى الثقافى الواسع الذى خيم على القرية المصرية ، وارتبطت الأمية السائدة بالقيم والعادات القديمة والمتخلفة بالإضافة إلى تراث طويل من القهر والاستبداد مما فرض على الفلاحين انماطاً من السلبية والخضوع والصمت كادت تقتل فيهم نزعات التحرر والابتكار وتفقد روح الحركة والجمال .

إن البؤس الذى عاش فيه الفلاحون المصريون دفع كاتباً فرنسياً زار بعض القرى المصرية في الثلاثينيات لأن يكتب في مجلة « ايكودى بارى »

« لقد رأيت أشد قرى المائش الأسبانية فاقة ، رأيت منازل أهل الرأس الأخضر الرديئة ، ورأيت عشش اللانداى الذين هم متوحشوا أعماق أنجولا ، ولكن لم أشعر بالبؤس قط مثلما شعرت به في بيوت القرية المصرية » (٦٣)

هوامش

- ١ - من المعروف أنه حتى ذلك الوقت كانت الصحافة تطلق على حركة الضباط الأحرار اسم « الحركة المباركة » ولم يستخدم اسم الثورة إلا في سنة ١٩٥٢ حينما أطلق الضباط على مجلسهم اسم « مجلس قيادة الثورة » .
- ٢ - قال ذلك سيد مرعى الذى كان هو نفسه أحد كبار الملاك ، ولقد كان غريبا بالنسبة له أن يعترض بعض الملاك على هذا القانون « بالرغم من أن الإصلاح الزراعى أصبح مبنياً طبق بالفعل في حوالى ١٢ بلداً منها دول ديمقراطية وبرلمانية مثل النافرك وفنلندا وإيطاليا ، وبالرغم من أن كبار الملاك في هذه البلدان حصلوا على أراضيهم بمسائل مشروعة وليس من خلال الهبات والقهر » .
سيد مرعى - الإصلاح الزراعى - ص ٢١ ، ٢٢ - القاهرة سنة ١٩٥٧
- ٣ - عملت دورين واريلا كاتاذ للاقصاد السياسى في جامعة لندن .
وقد عملت في القاهرة في الفترة بين ١٩٤٦ - ١٩٤٧ من خلال الأمم المتحدة . وركزت اهتمامها في معالجة مشاكل الفلاحين والانتاج الزراعى في أوروبا ودول العالم الثالث ، وتناولت في الغالبية العظمى من كتبها هذه القضايا . ومن بين هذه الكتب « التصايدات المزروعة الفلاحية » سنة ١٩٣٩ ، « الغذاء والمزارع في أوروبا بعد الحرب » ١٩٤٧ - « الأرض والفقر في الشرق الأوسط » ١٩٥٥ - « الإصلاح الزراعى والتطور في الشرق الأوسط - دراسة عن مصر والعراق » ١٩٥٧ وقد توفيت د . واريلا سنة ١٩٧٢ .
- ٤ - إن الضجة الواسعة التي أثارها قانون الإصلاح الزراعى لا تتناسب مع التغيرات الحقيقية التي جاء بها هذا القانون في الواقع . لقد من القانون ١٠ ٪ فقط من الأراضي الزراعية ، وأعطى للمالك الحق في الاحتفاظ بـ ٢٠٠ فدان وهذا يعنى دخلا سنويا بين ٥ آلاف ، ٦ آلاف جنيه مصرى ، كما احتفظ القانون لهم بحق التعويض للمالى .
دورين واريلا - الإصلاح الزراعى والتطور في الشرق الأوسط - ص ٢٦ ، ٢٧ - لندن ١٩٥٧ .
- ٥ - طارق البشرى - تقرير عن الإصلاح الزراعى - مجلة الطبيعة - القاهرة سبتمبر سنة ١٩٦٨ .
- ٦ - منشورات التنظيمات الماركسية في الفترة بين ١٩٥٢ - ١٩٥٥ . وقد أورد أبراهام طاهر هذه الأفكار في كتابه - الأرض والفلاح - القاهرة سنة ١٩٥٨ .
- ٧ - انشغل كل من ماركس وأيضا المجلز بالجمعات ذات المشروعات الهيدرولوجية ، وقد رأيا في هذه المجتمعات سيطرة الحكومات الآسيوية على مشاريع الزراعة وخاصة الري . وقد لاحظ فردريك المجلز أنه كان دائما من مهمة الحكومات الأتوقراطية وللطلقة في الهند وإيران أن ترعى عملية الري ووصول مياه الأنهار إلى الوديان .
لقد كانت مشروعات الري ضرورية للزراعة في تلك البلدان وبدونها لم يكن من الممكن الاستمرار . جان شينو - نمط الانتاج الآسيوى - ص ٥١ - بيروت سنة ١٩٧٢ .

- ٨ - للمرجع السابق ص ٤٢
أكد كل ماركس والمجلز أن غياب الملكية الفردية في الأرض هو مفتاح كل شيء في هذه البلدان .

٩ - كتب ج . شينو : « لقد فرق ماركس بوضوح بين غط الملكية الآسيوية وأنماط الملكية الأخرى في العصور القديمة . كما فرق بين هذه الاشكال وشكل الملكية الجرمانية . وكان من رأيه أن هناك ثلاثة أشكال مختلفة من علاقات الملكية خرجت من المجتمعات البدائية ، وقد كان هذا بداية تشكيل ثلاثة أنماط طبقية مختلفة . فبينما في النمط الجرمانى كان يحتل الشخص المستقل في الجماعة قطعة أرض مستقلة ، تميز النمط الآسيوى بأن الشخص كان يستغل الأرض كعضو من الجماعة وتحت رقابة وإشراف الجماعة ، وإلى جانب هذه الجماعة كانت توجد الدولة الآسيوية ، التي أطلق عليها ماركس اسم « الوحدة العليا » والتي كانت تبقى الجميع في حالة تبعية تامة » .

ج شينو حول النمط الآسيوى في الانتاج ... ص ٤١

١٠ - ج . شينو - للرجع السابق . ص ٦٢ .

١١ - من المعروف انه كان هناك ومازال جدل خصب بين المفكرين الماركسيين حول نمط الانتاج الآسيوى ، وقد جرت مناقشات واسعة بين العلماء السوفيت حول هذا الموضوع في الفترة بين ١٩٢٩ - ١٩٣١ .

وكان الاتجاه السائد هو اعتبار هذا النمط ليس متيزاً في حد ذاته بل يدخل في إطار مراحل التطور الخمس للبشرية « الشيوعية البدائية - العبودية - الاقطاع - الرأسمالية - الاشتراكية » والمحصرا الخلاف فقط حول كونها مرحلة في العبودية أو في المرحلة الاقطاعية ، ولكن هذا الجهد المظرى تعرض لمزات قوية في العشرين عاماً الأخيرة حيث أعيد طرح القضية من جديد وأسهم مفكرون ماركسيون كبار في لقاء أضواء جديدة تماماً على هذه القضية ، من أمثال ج . شينو ، ف . فارجا ، ج . كانتال وآخرين غيرهم .

١٢ - إن مفكرين مثل فارجا وشتروفا لم يستطيعوا أن يحددا بالضبط إلى متى ظل نمط الانتاج الآسيوى سائداً في مصر .

وفي رأى شتروفا أن ذلك النمط ظل سائداً حتى فترة السيطرة الرومانية ...

فارجا - حول نمط الانتاج الآسيوى ص ١٠٢ - بيروت سنة ١٩٧٢ .

١٣ - أحمد الحنة - تاريخ مصر الاقتصادية ، ص ٨ - ١٠ ، القاهرة سنة ١٩٥٨ .

١٤ - المرجع السابق .. ص ١٠ .

١٥ - قدر نابليون المبلغ السنوى الذى يدفعه الفلاحون إلى الملتزمين ب ٢٠ مليون فرنك ، كان للملتزم يدفع منها ٦ مليون كغرامة للحاكم ، ٦،٤ مليون للسلطان ، ويبقى له بعد ذلك حوالى ١٧،٦ مليون فرنك .

كريستوفر وهيمولد - بولابرت في مصر - ص ٢٤٨ - القاهرة سنة ١٩٦٤ (ترجمة فؤاد اندرلوس) .

١٦ - عبد الرحمن الجبرى - تاريخ الجبرى - الجزء الثامن ص ٨٩٩ - ٩٠٠ ، القاهرة سنة ١٩٥٩ .

١٧ - ج . شينو .. حول نمط الانتاج ... ص ٦٥

١٨ - بعد الضربة التي تلقتها أحلام محمد على في مؤتمر لندن سنة ١٨٤٠ ، أعاد نظام المهدة في الأرض . وقد كان السبب الرئيسى للاخذ بهذا النظام هو تنهؤور الدخل من الزراعة وانخفاض الانتاج بمعدن هجر كثير من الفلاحين الأرض نتيجة الضرائب المرتفعة .

وقد قسم محمد على جزءاً كبيراً من أراضي المهدة بين كبار الضباط والوطنين ، وكان للمتعهد يدفع ضريبة الأرض التي يتعهدا ثم يقوم هو بمجمعا من الفلاحين بطريقته ووسائله الخاصة (لاحظ التشابه مع نظام الالتزام) . وقد بلغ مجموع الأراضي التي خضعت لنظام المهدة في عهد محمد على ١،٢ مليون فدان ، وقد ألغى نظام المهدة سنة ١٨٦٨ ، ولكن بعد أن مكن لعدد من كبار الملاك من الطهور والنمو .

ومن هؤلاء المتعهدين الذين تحولوا إلى ملاك كبار : السحدار ، وأباطة ، والشواربى . وليس معروفا بالضبط كيف استولى المتعهدون على تلك الأراضي وإن كان الأرجح أنهم استولوا على الأراضي التي تركها الفلاحون نتيجة ارتفاع الضرائب وعجزهم عن السداد - أحمد الحنة - للرجع السابق ص ٨١ ، ٨٢ .

جابريل باير - تاريخ الملكية الزراعية في مصر - ص ١٤ - اكسفورد ١٩٦٢ .

١٩ - أحمد الحنة - المرجع السابق ص ٨١ - ٨٢ .

٢٠ - من الطريف والحام في هذا الصدد قراءة تفاصيل الحوار الذى دار بين محمد على ومشايخ الأزهر الذين ذهبوا يحتجون على إلغائه لأراض الوقف . وقد ثبت أنهم كانوا للمستفيدين الرئيسيين من أراض الأوقاف .

عبد الرحمن الجبرى - المرجع السابق ص ٩٤١ .

٢١ - في سنة ١٨١٣ وحينما ألغى محمد على نظام الالتزام كانت مساحة الأراضي الزراعية في مصر ٧١٠ و ٢،٠٥٤ مليون فدان وبعد العديد من الاصلاحات ومشاريع الري التي قام بها محمد على بلغت تلك المساحة سنة ١٨٤٠ إلى ٢،٨٥٦،٢٢٥ مليون فدان وبلغت سنة ١٨٥٢ إلى ٤،١٦٠،١٦٤ مليون فدان ، وذلك يعتبر بكل المقاييس إنجازاً كبيراً في هذا المجال .

- أمين مصطفى عيسى - تاريخ مصر الاقتصادية والمالي في العصر الحديث ص ٤٧ ، ٤٨ - القاهرة ١٩٥٣ .
أحمد الحنة - المرجع السابق ص ٦٠ .
- ٢٢ - وفي سنة ١٩٥٢ كان هناك عدد من كبار الملاك الذين نشأوا منذ قسم محمد على الأراضي الزراعية . وبالإضافة للعائلة المالكة التي استحوذت على أكبر نصيب ، هناك أيضا أشخاص مثل البدروى وشريف ، والدراملى ، وأباطة ، وخورشيد .
- ولقد كانت رؤوس هذه العائلات من الموظفين الذين عملوا مع محمد على . وإلى جانب هؤلاء ، كان هناك آخرون عملوا كعمد أو مشايخ بلد في عصر محمد على مثل مخلوط ، وحسين ، والمهوى ، وعبد الحق ، والأترى ، والوكيل والشريمى وعشرات غيرهم .
- على مبارك - الخطط التوفيقية - الجزء ١٢ ص ٢ - ٤٨ - الجزء العاشر من ص ١٠ إلى ص ٩٢ - الجزء ١٤ ص ٥ - ٥٢ - القاهرة ١٩٠٠ .
- ٢٣ - كان هدف محمد على من توزيع الأراضي على كبار الموظفين خلق اريستقراطية زراعية لحمايته وحماية نظامه .
- خليل سري - الملكية الزراعية الصغرى ، ص ٥٤ .
- محمد على علوية - مبادئ في السياسة المصرية ، ص ٢٩٤ ، ٢٩٥ - القاهرة ١٩٤٢ . جابريل باير - تاريخ الملكية الزراعية ، ص ١٤ .
- ٢٤ - الكتاب السنوى - وزارة المالية - القاهرة ١٩١٠ - ١٩١١ . وبدأت الاحصائيات بعد ذلك تتناول تفاصيل خريطة من يملكون أقل من فدان وفى سنة ١٩٣٤ ، كان من يملكون فداناً فأقل يمثلون ٧٠,٥٩ ٪ من الملاك ويستحوذون على مساحة من الأرض نسبتها ١٢,٠٢ ٪ .
- ٢٥ - وزارة المالية - الكتاب السنوى ... ١٩٣٥ .
- ٢٦ - ارتفعت نسبة الأرض للوجرة من ١٧ ٪ سنة ١٩٢٩ إلى ٦٠ ٪ سنة ١٩٤٩ ، والسبب الرئيسى في ذلك أن كبار الملاك ، ومعهم عدد كبير من متوسطى الملاك ، قد وجدوا أن تأجير الأرض تبيع أكثر مما لوذرعوها .
- ورفقا لاحصائيات سنة ١٩٤٩ كان الدخل الصالى للفدان ١٥ جنيها مصريا ، بينما بلغت قية إيجار الفدان ٣٠ جنيها وأحيانا ٤٠ جنيها .
- خليل سري - الملكية ، ص ١٢٥ ، ص ١٤٦ .
- دورين أرينز - الاصلاح الزراعى والتطور في الشرق الأوسط ، ص ٤١ ، وسيد مرعى الاصلاح الزراعى ص ٣٢ .
- ٢٧ - كانت هناك أشكال مختلفة من الإيجار . فهناك الإيجار النقدي الذى يحدد فيه المالك قية الإيجار ولمدة سنة فقط ، وتقدر نسبة الأرض للوجرة بهذا الشكل ٢٠ ٪ ، وهناك نظام الزراعة الذى يتكفل المستأجر بزراعة الأرض وتحمل تكاليف الزراعة على أن يورد للمالك ثلث المحصول وأحيانا النصف ، وهناك أشكال أخرى كانت تجمع بين النظامين بشكل أو بآخر ..
- خليل سري - الملكية ... ص ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٤١ .
- ٢٨ - تقول الاحصائيات الرسمية إنه في سنة ١٩٥٠ كانت هناك ٨٦٠٠ مزرعة تستخدم الجرارات ، ويقتل هذه المزارع ١ ٪ من مجموع المزارع ، ١٠ ٪ من مجموع المزارع الكبيرة . وكان عدد الجرارات المستخدمة في الزراعة المصرية في ذلك الوقت ١٠ آلاف جرار ، جزء كبير منها (٧٠ ٪) تستخدمه للمزارع الكبيرة . وقد كانت هناك بعض المزارع الكبيرة وأيضا الأراضي للملوكة لبعض الشركات الزراعية التي تستخدم بالإضافة إلى الجرارات وسائل زراعية حديثة وتنتج محاصيل صناعية (السكر - الفاكهة - القطن ..) وكانت الشركات الزراعية تمتلك ١٨٠,٦٥٩ ألف فدان جابريل باير - تاريخ الملكية ... ص ١٢٥ . مصر المعاصرة - هدد يناير سنة ١٩٦٨ - ص ١٩٨ / ١٩٩ ، على مبارك - الخطط .. الجزء العاشر ص ٧٨ .
- ٢٩ - لعب اغنياء الفلاحين حتى سنة ١٩٥٢ دورا وطنيا وثوريا في القضايا الاجتماعية في القرية ، فهم الذين قادوا الفلاحين في ثورة سنة ١٩١٩ ، كما كانوا يمثلون القاعدة الرئيسية لحزب الوفد في الريف . فبالرغم من أنهم كانوا يمثلون المراكز الرئيسية في القرية إلا أنهم كانوا يمانون من سيطرة كبار الملاك والغائبين منهم بشكل خاص . شهدى عطية - تطور الحركة الوطنية . القاهرة ، فتحى عبد الفتاح - القرية المصرية ص ١٩٨ / ١٩٩ - القاهرة سنة ١٩٧٣ . ح ، الساعاتى - الطبقة الوسطى في مصر - القاهرة سنة ١٩٥٧ .
- ٣٠ - كتب لورد كرومر للمعتد البريطانى في مصر في تقرير له سنة ١٩٠٢ : يجب أن نعمل على إبقاء وحاية الملكية الصغرى والتي يمكنها أن تقتل عاملا محافظا في الريف ، كما تساعد على استقرار الاوضاع .
- وبعد ذلك ومع ازدياد حركة مصادرة أراضي صغار الملاك من جانب البنوك العقارية وبنوك الرهونات صدر في سنة ١٩١٢ القانون الذى يحرم مصادرة الأراضي لأقل من خمسة أفدنة وفاء للديون . وقد كان لورد كرومر كمنشئ المعتد البريطانى الذى خلف كرومر في مصر وراء صدور هذا القانون ، ويقول في تقرير له : « إن طرد الملاك الصغار من أراضيهم يمثل خطراً على مصالح البلاد ، فيان تحول هؤلاء الفلاحين الصغار إلى معدمين سيجعلهم عرضة لموبقات الاشتراكية ودعاؤها في العدالة ، مثلما الحال عندنا في أوروبا » . ولقد توصل بعض الاصلاحيين المصريين إلى نفس النتائج . جابريل باير - تاريخ الملكية .. ص ٨٧ / ٨٩ . خليل سري - الملكية الريفية .. ص ٤٦ / ٤٨ .

٢١ - في سنة ١٨٧٩ كتب القنصل البريطاني في الأقصر في تقرير له لحكومته أن كثيراً من الفلاحين يبيعون أراضيهم للعمد نتيجة الضرائب الكثيرة بل أن بعضهم يتركها أصلاً . ولأن الذين يعملون في أراضي كبار الملاك كانوا معانين من السخرة ، فإن كثيراً من الفلاحين يفضلون ترك ملكياتهم الصغيرة والعمل عند كبار الملاك .

جابريل ناير - تاريخ الملكية .. ص ٢١ - وليام سليمان - الفلاح المصري والملكية - مجلة الطبيعة يناير سنة ١٩٦٥ .

٢٢ - في الفترة من ١٨٩٧ حتى ١٩٤٧ زاد عدد السكان في الريف بنسبة ١٠٠ ٪ ، في حين أن الأرض للزراعة لم تزيد إلا بنسبة ١٢ ٪ وانخفض متوسط ما يخص الفرد من الأراضي الزراعية في نفس الفترة من ١,٥ فدان إلى ٠,٧ من الفدان .

فؤاد الدهان - نحو ريف ثوري - مجلة الطبيعة - يناير سنة ١٩٦٥ .

٢٣ - صودرت مساحات واسعة من أراضي الفلاحين وقاء للديون للركبة لبنوك الرهنات وتجار القرى ، الذين كانوا يتراضون الفلاحين بفوائد عالية تصل إلى ٤٠ ٪ . وقد لعبت المحاكم المختلطة في ذلك الوقت دوراً حطيراً في نزح ملكية الفلاحين .

شارل عيسوي - مصر في الثورة ص ٢٦ - أكسفورد ١٩٦٥ .

وليام سليمان - الفلاح المصري والملكية - ص ٣٦ .

يوسف نحاس - الفلاح ص ٩١ ، ٩٢ - القاهرة ١٩٣٦ .

٢٤ - هارولد بتلر ، نائب مدير مكتب العمل الدولي ، كتب هذا التقرير بناء على طلب الحكومة المصرية برئاسة اسماعيل صدق في ذلك الوقت - مارس سنة ١٩٣٢ .

عبد المنعم الغزالي - تصور حركة عمال الزراعة - مجلة الطبيعة - سبتمبر سنة ١٩٦٦ . شهدى عطية الشافعي - تطور الحركة الوطنية ص ٧٣ .

٢٥ - في القانون الذي صدر سنة ١٩٤٢ وسمح لأول مرة للعمال بتنظيم أنفسهم في نقابات مستقلة ، استثنى عمال الزراعة من هذا الحق .

عبد المنعم الغزالي - تاريخ الحركة النقابية المصرية ص ٢٠٢ - القاهرة سنة ١٩٦٨ .

٢٦ - هارولد بتلر - تقرير بتلر عن العمل والعمال في مصر - مجلة الطبيعة سبتمبر سنة ١٩٦٦ .

٢٧ - في البلدان النامية يجب التفرقة بين فئات مختلفة داخل صفوف البروليتاريا الزراعية ، وبعض أدق بين الفلاحين أشباه البروليتاريا وملاك المساحات القومية ، والمستأجرين الصغار الذين يدفعون إيجاراً نقدياً . فاستحار قطعة أرض صغيرة يكون تقليداً لدى البروليتاريا الزراعية أو الفلاح الصغير . ويدخل في تشكيل وهي هذه الفئات الاجتماعية الكثير من التقاليد القديمة والأفكار الدينية .

ت . سنيار - الاقتصاد السياسي للتخلف - ص ٢٧٧ - بودابست ١٩٧١ .

٢٨ - الجدول - ملاك الأراضي الزراعية لأقل من خمسة أفدنة

عدد الملاك	مساحة الأرض	
١٤٥٩١٦٧	٤١٢٥٥١	أقل من ٥ فدان
٥٥٢١٦٢	٣٠٦٦٩٥	من ٥ إلى ١٠ فدان
٢٢٢٦١٢	٤٤٩٨١٦	من ١ - ٢
١٤٥٢٦٢	٤٥٤٨٥٥	من ٢ - ٢
٢٤٨٨٢٠٤	١,٥١١,٩١٧	

المصدر : سيد مرعي - الإصلاح الزراعي - ص ١٧٧ .

ج

٢٩ - سيد مرعي - التفكيك في الأراضي الزراعية - مطبوعات المعهد العالي للدراسات الاشتراكية ص ٢ - ٥ القاهرة ١٩٦٨ .

في سنة ١٩٥٠ كان يوجد ٦ مليون قطعة أرض ملكية مفتتة ، ويصل متوسط تفكيك الملكية إلى ست قطع كل قطعة أقل من الفدان .

سيد مرعي - الإصلاح الزراعي .. ص ١٧٨ .

- ٤٠ - مجلة مصر المعاصرة - ندوة عن الميكنة الزراعية المصرية - ص ١٩٨ - ١٩٩ القاهرة - يناير سنة ١٩٦٨ .
- ٤١ - إن الوسيلة التي كان يدفع بها الفلاحون ، سواء قنأ أو بالعمل في أراضى الملاك لاتنفرد من الطبيعة الحقيقية للنظام الاقطاعى .
- ف . ا لينين - تطور الرأسمالية في روسيا - ص ١٩٦ - ١٩٧ - موسكو سنة ١٩٦٧ .
- ٤٢ - حسين خلاف - تطور الملكية العقارية في مصر - من مطبوعات المعهد العالى للدراسات الاشتراكية - ص ٤ - ٨ القاهرة ١٩٦٧ .
- ٤٣ - الكتاب السنوى للإحصائيات - للملكية الزراعية ص ٢٢ - القاهرة ١٩٥٢ .
- ٤٤ - حسين خلاف - تطور الملكية العقارية في مصر .. مريت غالى . الاصلاح الزراعى - ص ١٢ ، ١١ ، ٣٠ ، ٣١ القاهرة ١٩٤٥ .
- ٤٥ - خليل سرى - للملكية الريفيه .. ص ٤٧ .
- ٤٦ - أمين مصطفى عفيفى - تاريخ مصر الاقتصادية .. ص ٤٠١ .
- ٤٧ - صبحى وحيدة - في أصول المسألة المصرية ص ١٨٢ - القاهرة ص ١٩٥٢ .
- ٤٨ - ف . ا لينين - تطور الرأسمالية في روسيا . ص ١٨٧ .
- ٤٩ - دودين وارينز - الاصلاح الزراعى والتطور .. ص ٤١ .
- خليل سرى - للملكية الريفيه .. ص ١٣٥ ، ١٤٦ .
- وأكدت دراسة قام بها شارل عيسوى في كتابه « مصر في الثورة » أن ثمن الفدان في مصر سنة ١٩٤٥ يساوى عشرين سنة من العمل للعامل الزراعى ، بينما لن يساوى في الولايات المتحدة ما يوازى عشرة سنوات عمل .
- شارل عيسوى - مصر في الثورة - ص ١٥٨ - لندن سنة ١٩٦٣ وفي خطابه أمام مجلس النواب سنة ١٩٥٠ ، أكد وزير الصناعة والتجارة أن قيمة إيجار الفدان قد تضاعفت في خمس سنوات . في سنة ١٩٤٤ ٧,٥ جنيه مصرى ، سنة ١٩٥٢ بلغ الإيجار ١٥,٧ جنيه مصرى .
- ٥٠ - حول - نسبة الأراضى المؤجرة ١٩٣٩ - ١٩٥٠ . أحمد حسن - الحيازات الزراعية والمزارع التعاونية في مصر - رسالة ماجستير - كلية الزراعة جامعة عين شمس ص ٣٠٩ - سنة ١٩٧٢ .
- ٥١ - أكد لينين خطأ الفكرة التي يذهب اليها البعض ، من أن الإيجار النقدي هو الشكل الرأسمالى للإيجار ، ويقول لينين « أن الإيجار الرأسمالى هو ذلك الجزء من فائض الانتاج الذى يدفعه الفلاح لمالك الأرض . والإيجار النقدي الذى لا يترك للفلاح سوى دخل قليل جدا هو ولاشك لا يقوم على أساس رأسمالى . لينين - تطور الرأسمالية في روسيا ص ١٧٨ .
- ٥٢ - جابريل صعب - الاصلاح الزراعى في مصر ١٩٥٢ - ١٩٦٢ - ص ١٢ ، اكسفورد سنة ١٩٦٧ .
- ٥٣ - المرجع السابق
- ٥٤ - خليل سرى - للملكية الريفيه .. ص ١٣٩ .
- ٥٥ - ح . صعب - الاصلاح الزراعى ... ص ١٢ .
- ٥٦ - دودين وارينز - الاصلاح الزراعى والتطور ... ص ٤٠ ، ٤١ .
- ٥٧ - تيودور روزنتشاين - تاريخ مصر قبل وبعد الاحتلال البريطانى ص ٤٠٩ ، ٤٥١ - القاهرة - سنة ١٩٣٧ .
- ٥٨ - بالنسبة للازدواجية في الزراعة المصرية يجب أن تحتفظ هنا ، وذلك أنه بالرغم من تواجد هذه الازدواجية ، إلا أنها لم تكن بالحجم والانتشار الذى لمحده في بلدان نامية أخرى مثل الجزائر والدول الأفريقية .
- قضى هذه البلدان تواجد قطاع رأسمالى متطور في الزراعة وغالبا في أيدي الكولون والأجانب للمستعمرين ، إلى جانب قطاع متخلف تسوده علاقات ووسائل إنتاج متخلفة للغاية في يد الفلاحين في تلك البلدان .
- عمود هب الرووف - الازدواجية في القطاع الزراعى - معهد التخطيط القومى - ص ١٢ القاهرة ١٩٧٢ .
- ٥٩ - جابريل باير - تاريخ الملكية الزراعية ... ص ١٢٥ .
- ٦٠ - مجلة مصر المعاصرة - ندوة حول للملكية في الزراعة المصرية ، ص ١٢٨ - ١٢٩ ، يناير سنة ١٩٦٨ .

٦١ - جدول خريطة المحاصيل الزراعية (١٨٦٩ - ١٩٥٠) 7

السنة	القطن	الدرة	القمح	الارز	قصب السكر	خضر وفاكهة
١٨٩٩	١٤,٦	٢٢,٨	١٧,٦٥	٢,٩	١,٢	٨
١٩١٤	٢٢,٩	١٤,١٥	١٦,٥	٠,٥	٠,٦	
١٩٢٥	٢١,٤	١٩,٥	١٧,٦	٥,٦	٠,٨	٢,٩
١٩٤٥	١٢,٦	٢٤,٧	١٧,٧	٧,١	١,٠	
١٩٥٠	٢١,٠	١٦,٠	١٥,٠	٨,٠	١,٢	٥,٨

المصدر : أحمد الحنة - تاريخ مصر الاقتصادي ..

٦٢ - تحتاج الأرض المزروعة بالفاكهة إلى سنوات طويلة قبل أن تؤتي ثمارها تمتد إلى أربع سنوات للبرتقال وخمس للمango .

٦٣ - الكاتب الفرنسي هوكريستييان دى كاتير - جاء ذلك في مقالة كتبها في صحيفة (أيكودى بارى) سنة ١٩٣٣ .. الأب عموط

الفلاح .. ص ١٤٥ .

الفصل الثاني

الذين البصير الزرعي بن الذي خطها؟ ومن الذي نفذها؟

تاريخ الأفكار الإصلاحية في مصر

قبل حوالي عشرين عاما من إجراءات محمد علي الخاصة بالغاء الالتزام واعادة تنظيم الاستغلال الزراعى ، كانت فكرة إجراء اصلاح زراعى فى مصر قد وفدت مع حملة نابليون بونابرت ممثلة فى مفكر فرنسى هو كافاريللى الذى قدم مشروعا فى هذا المجال .

أكد كافاريللى ، الذى كان متأثرا بمبادئ الثورة الفرنسية الفتية فى ذلك الوقت ، « أن هناك فى مصر ٣ مليون مواطن من بينهم ٢,٦ مليون فلاح ، وسيكن من خلال إجراء اصلاح زراعى رفع المستوى المعيشى والانتاجى لهؤلاء الفلاحين الذين يمثلون الغالبية العظمى للسكان ، أما كبار الملاك (وكلهم من المماليك والأتراك) فلا فائدة ترجى منهم من الناحية الاقتصادية » .^(١)

ولكن نابليون لم يكن لديه الوقت ، وربما أيضا لم يكن متحمسا ، لوضع أفكار كافاريللى فى التطبيق ، وكذلك كان خلفاء نابليون ، كليبر ، ثم مينو خاصة ، الذى اضطر إزاء تطورات الاحداث الساخنة أن يترك هو وجنوده الأراضى المصرية دون أى إنجاز يذكر فى هذا المجال .^(٢) ولأن قضية الزراعة فى مصر ظلت تحتل دائما أهمية خاصة ، فإن الأفكار الإصلاحية لم تتوقف . فى بداية القرن العشرين كانت هناك بالفعل أفكار مطروحة ، لعل أهمها وأكثرها نضجا الكتاب الذى أصدره ناظر مدرسة طوخ « مصطفى المنصورى » و عرض فيه تصوراتة لاجراء اصلاح زراعى تضمنت :

- اعادة توزيع الأرض على فقراء الفلاحين والمعدمين .
- تحديد قيمة الايجار بما لايزيد عن ١٠ جنيهات للفدان .
- وضع حد أدنى لأجور العمال الزراعيين ، واعطائهم حق تشكيل نقابات لهم . ومن الواضح تأثر المنصورى ، مثله مثل كثيرين غيره فى ذلك الوقت ، بالأفكار الاشتراكية . ومع صعود حركة التحرر الوطنى والشعبى فى مصر فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، بدأت الأفكار فى هذا المجال تأخذ أشكالا واقتراحات أكثر تحديدا وتفصيلا .

ولو حاولنا تصنيف الاتجاهات الأساسية للأفكار الإصلاحية الخاصة بتنظيم الاستغلال الزراعى فى النصف الأول من القرن العشرين ، فسنجد أمامنا ما يلى :

١ - الأفكار الإصلاحية :

وهى التى نادى بها ممثلو الاستعمار البريطانى فى مصر وهذا أمر لا يدعو للدهشة بل إننا بتحليل أهداف هذه الإصلاحات نجد أنها فى النهاية كانت تخدم المصالح الاستعمارية ، فح أننا لا يمكن أن نتجاهل عدداً من المشاريع والاقتراحات التى تقدم بها كل من كرومر ثم كتشتر إلى الحكومة البريطانية لاجراء إصلاحات زراعية فى مصر ، إلا أن هدفها النهائى كان تحويل مصر إلى مزرعة للقطن لخدمة مصانع الغزل والنسيج الانجليزية ، ومع ذلك فقد كانت هذه الإصلاحات تبدو أكثر عصرية ، وذات طابع راسالى ، مقارنة بالوضع المتخلف الذى كان يفرضه كبار الملاك .

لقد كانت السياسة البريطانية فى مصر تهدف إلى وقف أى اتجاه إلى التصنيع .^(١) وقد كان لورد كرومر واضحاً فى ذلك حين كتب يقول « إن مصر بلد زراعى وليس مؤهلاً لقيام صناعة فيه ، فهى تفتقد إلى المواد الأولية اللازمة مثل الفحم والآلات ورأس المال ، والعمالة الفنية »^(٢) . وقد ذهب الأكبر من رؤوس الأموال الأجنبية التى تدفقت على مصر فى النصف الأول من القرن العشرين فى مجالات الزراعة « التجارة بالأرض والرهونات » .. والذى ذهب منها إلى الصناعة أقل القليل ..^(٣)

كانت المصالح البريطانية فى مصر وراء عدد من المشروعات الإصلاحية لدفع الانتاج الزراعى ، فقد كان الانتهاء من مشروعات الرى المرتبطة ببناء القناطر الخيرية (١٨٩١) وبناء خزان أسوان (١٩٠٢) وكذلك بناء شبكة شبه كاملة للصرف فى المكس (١٩١١) يخدم فى النهاية خطة تحويل مصر إلى مزرعة للقطن . ولكن هذه الإصلاحات فى تنظيم الرى والصرف لم تكن كل شئ ، فلقد كانت هناك مبادرات أخرى وفى مجالات أخرى .

● فقد دفعوا رئيس وزراء مصر ، ورجلهم فى نفس الوقت رياض باشا إلى العمل على إلغاء السخرة فى مواجهة معارضة عنيفة من جانب كبار الملاك ..^(٤)

● مساندة الاتجاهات التى كانت تطالب بجل أراضى الأوقاف . ولقد ظلت هذه الأراضى حتى سنة ١٩٥٢ تمثل ١١,٥ ٪ من الأراضى وتلعب دوراً سلبياً فى تطور الانتاج الزراعى .^(٥)

● الدفاع عن الملكيات الصغيرة فى مواجهة موجة الرهونات ونزع الملكية التى اتسعت فى السنوات العشر الأولى للقرن العشرين .

والتقارير التى قدمها كرومر ثم كتشتر حتى سنة ١٩١٣ للخارجية البريطانية تبدى مخاوفها بوضوح من انقراض وتضاؤل الملكية الصغيرة فى مصر ، الأمر الذى يمثل خطراً « ليس فقط على المصالح البريطانية بل وعلى النظام الاجتماعى فى مصر » . لقد شهدت بدايات القرن العشرين مصادرات واسعة لأراضى صغار الملاك من جانب بنوك الرهونات والمرابين ، وقد رأى لورد كرومر فى ذلك تطوراً خطيراً لأن هؤلاء الملاك الصغار سيتحولون إلى عمال زراعيين معدمين « الأمر الذى يجعلهم نهبا للأفكار الاشتراكية الشريرة التى نواجهها فى أوروبا » .^(٦)

وقد انشئ البنك الزراعى المصرى سنة ١٩٠٢ ، وبرؤوس أموال بريطانية من أجل هذا الغرض . وحدد كرومر دور البنك فى « دعم وتوسيع قاعدة الملكية الصغيرة فى مصر كلما أمكن ذلك ، حفاظاً على وجود هذا العامل المحافظ فى الزراعة المصرية والذى يمثل عامل استقرار للوضع الاجتماعى كله .. » (١٠) ولقد دافع لورد كتشنر خليفة كرومر فى مصر ، عن تلك السياسة وتوسع فيها حتى استطاع بنفذه أن يصدر قانون حماية الملكية الصغيرة (١٩١٢) ، الذى يحرم أى مصادرة للحيازات التى تقل عن خمسة أفدنة .. وبرر كتشنر صدور هذا القانون فى رسالة إلى وزارة الخارجية البريطانية بأنه « كان من الضرورى حماية الحيازات الصغيرة ، لأن تلك الطبقة ضرورية للمجتمع ، وإضعاف دورها يمس المصالح الأساسية لدولة زراعية مثل مصر » . وبذلك يتضح أن الحفاظ على الملكية الصغيرة وتوسيع قاعدتها كان يمثل الحلقة الرئيسية فى السياسة الإصلاحية التى اتبعتها الحكومة البريطانية فى مصر . وقد أشار ا . كروشى فى كتابه « الاستثمارات الرأسمالية فى الشركات المصرية » إلى الدور الخطير الذى لعبته هذه السياسة والتى أدت إلى تعميق مشكلة التفتت الزراعى (١٢) . ولعل أخطر ما قدمته هذه السياسة أنها عكست نفسها عند عدد ليس بالقليل من الذين تعرضوا للأفكار الإصلاحية من المصريين .

ب - أفكار البورجوازية الوطنية فى الإصلاح :

كان من الطبيعى أن تتأثر الأفكار الإصلاحية لدى البورجوازية المصرية بالاتجاهات البريطانية وخاصة فيما يتعلق بفكرة « توسيع قاعدة الملكية الصغيرة » .

فكل من خليل سرى فى كتابه الهام « الملكية الريفيه الصغرى » الذى صدر سنة ١٩٢٨ ، وإلى حد مايوسف نحاس فى كتابه « الفلاح » سنة ١٩٢٦ ، تأثر بهذه الأفكار . لقد هاجم خليل سرى كبار الملاك والسياسة البريطانية فى مصر هجوماً شديداً ، ولكنه عندما بلور أفكاره الإصلاحية فى الزراعة المصرية طالب هو الآخر بضرورة توسيع قاعدة الملكية الصغيرة ، بل واستخدم إلى حد كبير نفس المنطق الذى استخدمه كل من كرومر وكتشنر ، ووفقاً لوجهة نظره قال « فقدان الملاك الصغار لأراضيهم سيجعل منهم بروليتاريا زراعية تهاجر إلى المدينة وتقع فريسة للأفكار الاشتراكية الخطرة » (١٣) وقد ردد يوسف نحاس ذلك بدرجة أو بأخرى وإن كان قد شغل نفسه أكثر بالدفاع عن العمال الزراعيين وطالب لهم بظروف عمل أفضل (١٤) .

وجاء بعد خليل سرى ويوسف نحاس من طور أفكاراً أكثر تحديداً بالنسبة للإصلاح الزراعى فى مصر . فلقد تقدم محمد خطاب عضو مجلس الشيوخ عن الحزب السعدى ، حزب البورجوازية الصناعية ، باقتراح فى المجلس يطالب فيه بوضع حد للملكية الزراعية بـ ٥٠ فداناً . ومن المهم هنا أن نشير أن خطاب الذى كان هو نفسه مالكا كبيراً ، لم يكن يعنى تطبيق مشروعه فى ذلك الوقت (١٩٤٤) ، ولكن - كما حدد هو - للتطبيق التدريجى فى المستقبل (١٥) . وكرر هو الآخر مخاوفه من أخطار وتهديد الأفكار الاشتراكية إذا لم تطبق هذه المشروعات الإصلاحية (١٦) .

ولقد وافقت لجنة الشؤون الاجتماعية فى مجلس الشيوخ على المشروع الذى قدمه خطاب مع تعديل الحد الأقصى ورفعته إلى ١٠٠ فدان بدلاً من ٥٠ فدان . ولكن مجلس الشيوخ رفض المشروع فى النهاية سنة ١٩٤٧

لأنه ذهب أبعد من تصورات كبار الملاك ومثليهم في المجلس. (١٧) على أنه من بين الكثير من الأفكار الإصلاحية التي ردها المعبرون عن البورجوازية المصرية النامية في ذلك الوقت ، تبرز التصورات التي عبر عنها مريت غالى كنموذج أمثل .

وقد عبر غالى عن تصوراتها في كتابين أصدرهما « سياسة الغد » و « الإصلاح الزراعى » . في هذين الكتابين ، وفي عدد آخر من المقالات والدراسات ، قدم غالى مشروعا متكاملا لاجراء اصلاح زراعى يقوم على الأسس التالية :

● وضع حد أقصى للملكية الزراعية تقدر بـ ١٠٠ فدان ، على أن تتاح الفرصة لمن يملكون أكثر من هذا الحد ، للتصرف في ممتلكاتهم الزائدة بالبيع أو الهبة في خلال ثلاث سنوات .

● توزيع الأراضى الزائدة من الحد الأقصى على صغار الفلاحين بالثمن على أقساط طويلة المدى .

● وضع حد لقيمة الأيجار للأراضى الزراعية .

● الاهتمام الواسع بالتعاونيات لكي تكون قادرة على مد الفلاح بالقروض الائتمانية والمتطلبات الأساسية للزراعة (١٨) . ولقد قام مريت غالى بعرض واف لتجارب الإصلاحات الزراعية التي تمت في كثير من دول العالم ، وشرح الأسس التي تقوم عليها أفكاره في الإصلاح بما يلى :

« إن الاجراء الخاص بتحديد الملكية الزراعية إجراء قاس تضطر اليه الحكومات خشية تهديد الثورة الاشتراكية . ونحن نأمل أن بتنفيذ اجراءات الإصلاح الزراعى كما أقرناها فائنا نتفادى بذلك الاجراءات الخطيرة مثل مصادرة الأراضى . أننا بذلك نتفادى التعقيدات والآراء الخطرة التي تتمثل في الاجراءات المتطرفة ضد كبار الملاك ..» (١٩)

وإلى جانب الأفكار التي طرحها مريت غالى ، كانت هناك أفكار وبرامج مماثلة بشكل أو بآخر طرحتها أحزاب وتنظيمات مثل الحزب الاشتراكى وجماعة الإخوان المسلمين . (٢٠) ولقد قدمت تقريبا نفس التفسيرات حول ضرورة إجراء اصلاح زراعى تفاديا « لخطر الاتجاهات المتطرفة » أو مثلما حذر غالى بوضوح « من النموذج البلشفى في الإصلاح الزراعى ، والذي يمثل تهديدا بالخطر الأحمر » .

جـ - الأفكار التي طرحها الماركسيون والقوى التقدمية :

وإلى جانب هذين الاتجاهين في الإصلاح الزراعى ، سواء ما قدمه ممثلو السلطة البريطانية في مصر ، أو ممثلو البورجوازية المصرية الناشئة ، كان هناك اتجاه ثالث يمثل الأفكار والاتجاهات الراديكالية ، التي عبرت عنها المجموعات الماركسية المصرية وبعض التجمعات التقدمية الأخرى . لقد كان من الواضح تأثر هذه الأفكار بالفكر الاشتراكى العالمى في هذه الاتجاه .

فإذا تجاوزنا الأفكار المبكرة التي طرحها ناظر مدرسة طوخ في كتابه ، فإن الحزب الاشتراكى المصرى الذى تقرر حله سنة ١٩٢٤ قدم برنامجا متميزا للإصلاح الزراعى تضمن المطالبة بمصادرة أراضى كبار الملاك وتوزيعها على الفلاحين المعدمين ، وحق العمال الزراعيين في إقامة تنظيماتهم المستقلة ، والتوسع في التعاونيات الزراعية وتطويرها بحيث تتحول إلى تعاونيات إنتاجية (٢١) . ورفع الحزب شعار « الأرض لمن يفلحها »

ولكن قرار حل الحزب ثم اعتقال قاداته ومطاردة أعضائه لم يمكنه طبعاً من أن يبلور أفكاره حول هذا الموضوع بالتفصيل .

وفي سنة ١٩٢٥ أصدرت جريدة الحساب ، ذات الإتجاه الماركسي ، سلسلة من المقالات المتتالية تطالب فيها بضرورة إجراء إصلاح زراعي جذري ، وطالب عمال الزراعة وصغار الفلاحين بالتنسيق فيما بينهم وتوحيد خطواتهم لخلق حركة فلاحية قوية منظمة تضم النقابات الزراعية والفلاحين .. (٢٤)

ولقد قامت أول نقابة للعمال الزراعيين في مصر في منطقة المطاعنة في الصعيد على المزارع التي كانت تمتلكها وتستثمرها إحدى الشركات الزراعية .. (٢٥) .

وفي الثلاثينيات تعرض بعض الكتاب المتأثرين بالفكر الاشتراكي العالمي لقضية الإصلاح الزراعي من أمثال عصام حفي ناصف وعدد آخر من الكتاب والمفكرين . أما في الأربعينيات فقد طرحت التنظيمات الشيوعية في ذلك الوقت برنامجاً تفصيلياً حول الإصلاح الزراعي تضمن النقاط التالية :

- ١ - مصادرة أراضي كبار الملاك التي تزيد عن ٥٠ فدانا وبدون تعويضات .
- ٢ - توزيع الأراضي المصادرة وبلا مقابل على المعدمين وصغار الملاك الفلاحين .
- ٣ - بناء تعاونيات زراعية إنتاجية تقوم بمساعدة الفلاحين وتقديم المعونات وتنظيم عملية الاستغلال الزراعي .

- ٤ - تحديد الأراضي المنزرعة بأشكال الإيجار المختلفة للحد من تلك الظاهرة الخطرة على الانتاج يبحث حالات الإيجار وإعطاء الأرض المؤجرة لمن يعمل في الزراعة بالفعل .
- ٥ - تنظيم نقابات لعمال الزراعة (٢٦)

ذلك إلى جانب البرامج التي طرحتها التنظيمات والشخصيات التقدمية التي اهتمت بهذه القضية . وقد كانت هذه الأفكار متأثرة بكل أو بآخر بالتطبيقات الاشتراكية للإصلاح الزراعي وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية في بعض دول أوروبا والصين .

فجماعة الطليعة الوفدية ، وكانت تمثل تجمعاً يسارياً داخل حزب الوفد ، قدمت بعض الأفكار الراديكالية في هذا الصدد ، تقترب بشكل أو بآخر من أفكار الماركسيين ، كما أن عدداً من الكتاب والمفكرين التقدميين تناولوا قضية الإصلاح الزراعي من منظورات ثورية ، لعل من أهمهم إبراهيم رشاد الذي كان أحد القادة الرواد للحركة التعاونية في مصر ، وقدم عدداً من المؤلفات حول هذا الموضوع أهمها كتابه « المزرعة التعاونية » الذي قدم فيه مشروعاً متكاملًا لتطوير جمعيات تعاونية زراعية إنتاجية في مصر متأثراً إلى حد كبير بالنماذج التعاونية في دول أوروبا الاشتراكية . (٢٨) وكان إبراهيم رشاد في مشروعه مدركاً لخطرات التفتت والملكيات القزمية بالنسبة للإنتاج الزراعي ، ولذلك قام مشروعه على أساس المزارع الواسعة والمتكاملة .

وأنه لأمر له مغزى خاص أن تعرف أن وزارة الشؤون الاجتماعية قد وافقت على مشروع « المزرعة التعاونية الانتاجية » الذي تقدم به رشاد وأوصت بتطبيقه . على أن يتم في المراحل الأولى في بعض المناطق التجريبية (٢٩) .

وفي سنة ١٩٥٠ أوصت « لجنة الدراسات العربية للأبحاث الاجتماعية » التابعة لجامعة الدول العربية في قرارها بالقاهرة ، بمحاولة تطبيق المشروع الذى يتقدم به ابراهيم رشاد على أساس أنه الطريق الأمثل لتنظيم الاستغلال الزراعى . وتبنت اللجنة الاقتراحات المقدمة بالكامل وأكدت أنه من الأفضل أن تقوم هذه المزارع التعاونية الانتاجية على أساس آخر غير أساس الملكية الزراعية الفردية ، ويجب على الحكومة أن توفر الظروف المناسبة لاقامة هذه التعاونيات ، ويجب تنظيم كل شئ في العمل الزراعى تعاونياً ابتداء من العمل والانتاج حتى التسويق من خلال تلك التعاونيات . إن هذا وحده هو الذى يمكنه أن يحقق اصلاحاً اجتماعياً واقتصادياً في البلاد .^(٣٠)

الاتجاه الاصلاحى والاتجاه الاشتراكى

في بداية الخمسينيات كان من الواضح أن هناك اتجاهين رئيسيين بين المثقفين المصريين ازاء قضية الاصلاح الزراعى هما في الواقع انعكاس لما كان يتم على الساحة العالمية . فهناك الاتجاه الاصلاحى الذى بلوره عدد من المفكرين البورجوازيين ، الذى انتبه إلى خطورة استمرار الأوضاع الزراعية المتخلفة في الدول النامية على ماهى عليه ، والذى حاول من خلال تقديم بعض الأفكار الاصلاحية مواجهة أوحى وقف الاتجاه الاشتراكى الجذرى في هذا المجال ، وذلك بخلق بورجوازية زراعية على أنقاض النظم الإقطاعية وشبه الإقطاعية وحق نظم ما قبل الإقطاع السائدة في أشكال وعلاقات الانتاج الزراعى في هذه البلدان .

إن الهدف من خلق هذه القوى المحافظة الجديدة هو محاولة وقف مخاطر البديل الحقيقى المتمثل في « شيح الاشتراكية والطبقة العاملة الزراعية » ..

لقد جربت هذه المشروعات الاصلاحية في بلدان مثل تركيا وايران وفورموزا وعدد آخر من بلدان أمريكا اللاتينية . وتبنت الولايات المتحدة ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، هذه الاصلاحات الزراعية ، بل واستخدمت نفوذها لفرضها على الطبقات الحاكمة في بلدان مثل اليابان وفورموزا . ولقد قدم الجنرال ماك آرثر القائد العام لقوات الاحتلال الأمريكية لليابان مشروع قانون اصلاح زراعى للحكومة اليابانية وأمر بتنفيذه في فترة لا تتعدى شهراً من إرساله المشروع .^(٣١)

ومن الثابت أن الولايات المتحدة قدمت النصيحة لعدد من الدول الآسيوية والافريقية والأمريكية ، وبشكل خاص لعدد من دول الشرق الأوسط ، باجراء اصلاحات زراعية ، واتخذت الأمم المتحدة ، والى كان النفوذ الأمريكى فيها كبيراً في ذلك الوقت ، عدداً من القرارات والتوصيات لحث الدول الأعضاء على تبني هذه الإجراءات ، وكانت مصر واحدة من الدول التى تلقت هذه النصيحة .^(٣٢)

أما الاتجاه الثانى فهو الذى يدعو إلى اجراء اصلاحات زراعية جذرية وراديكالية تجرى تغييرات حقيقية في علاقات الانتاج وتعمل على تقديم حلول للعقبات التى تواجه الانتاج والمنتجين الزراعيين . ولقد طبقت هذه الاصلاحات الراديكالية في الاتحاد السوفيتى وفي عدد من دول أوروبا وآسيا الاشتراكية .

وبين هذين الاتجاهين الرئيسيين على النطاق العالمى تفاوتت الاجراءات الزراعية التى إتخذت في البلدان النامية ، بعضها اتخذ الإتجاه الراديكالى ، والبعض الآخر غلب عليه الطابع الإصلاحى الذى لم يكن

يغير كثيراً من طبيعة العلاقات القائمة .

وقد لعبت عوامل داخلية كثيرة دوراً محورياً في اتجاه هذه الدول إلى الاتجاه الإصلاحى أو إلى الاتجاه الراديكالى ، على رأسها طبيعة السلطة وعلاقات القوى الاجتماعية والانتاجية في هذه الدولة أو تلك .

الإصلاح الزراعى ، سبتمبر سنة ١٩٥٢ وأثره على توزيع الملكية

كانت الضجة السياسية التى أثارها القانون الأول للإصلاح الزراعى فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ أكبر بكثير من الآثار الحقيقية لهذا القانون فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى . وأشار ذلك دهشة عدد من المراقبين الذين لاحظوا أن مثل هذا القانون المعتدل قد أدى إلى استقالة أول حكومة تشكلت بعد إستيلاء الضباط الأحرار على السلطة ، بل وإلى قيام شكل من أشكال التمرد الحلى بين البعض (٣٣) .

إن هذا القانون الذى كان يتكون من ستة أبواب تشمل أربعين مادة كان بكل المعايير معتدلاً للغاية بمقارنته بقوانين أخرى كانت قد صدرت فى عدد من الدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية (٣٤) .

لقد حددت المادة الأولى فى القانون الحد الأقصى للملكية الزراعية بـ ٢٠٠ فدان للفرد ، وسمحت المادة الرابعة للمالك أن يهب أولاده مائة فدان وهى ملكية كبيرة جداً فى بلد كصر . وقد سمح القانون للملاك ببيع أراضيهم الزائدة عن الحد الأقصى لمن يريدون ، وأعطى لهم الحق فى تجنب أراضى الغير المبيعة . كذلك قرر القانون صرف تعويضات مجزية للملاك ، فلقد قدرت أثمان الأرض بعشرات أمثال قيمتها الإيجارية وأضيفت إليها الملكيات والتجهيزات الأخرى (الأشجار والآلات ..) القائمة على الأرض بقيمة عالية ، ونظم صرف التعويضات بسحب مستندات على الحكومة تسدد على مدى ثلاثين عاماً بفائدة سنوية قدرها ٣ ٪ . وقرر القانون توزيع الأراضى الزائدة على صغار الفلاحين بواقع من ٢ إلى ٥ فدان على أن يسددوا ثمن هذه الأراضى على أقساط لمدة ثلاثين عاماً وبفائدة قدرها ٣ ٪ سنوياً يضاف إليها ١,٥ ٪ من الثمن الكلى للأرض وفاء للموجودات التى كانت على الأرض (الأشجار والآلات .. الخ) .

وتناول الباب الثانى من القانون تنظيم الجمعيات التعاونية فى الأراضى الموزعة . أما الباب الرابع فقد حدد عدداً من الاجراءات لمنع تفتيت الأراضى الموزعة ، كما حدد ضريبة جديدة للأرض . وتناول الفصل الخامس العلاقة بين الملاك والمستأجرين . أما الفصل السادس والأخير فيتعلق بوضع حد أدنى لأجور عمال الزراعة ، وباعطائهم الحق فى تنظيم نقاباتهم الزراعية . وبلغ مجموع الأراضى التى يطبق عليها قانون سبتمبر سنة ١٩٥٢ : ٦٥٣,٧٢٦ ألف فدان تنتمى إلى ١٧٨٩ مالكا كبيراً . ولكن الأرض التى طبق عليها القانون فى واقع الأمر لم تتعد ٣٧٢,٣٠٥ ألف فدان ، أما البقية وهى حوالى النصف فقد قام الملاك ببيعها بأساليبهم الخاصة حتى أكتوبر سنة ١٩٥٣ حينما ألغت الحكومة النص الذى كان يتيح للملاك أن يقوموا بأنفسهم ببيع أراضيهم ، والمؤكد أن مبيعات الملاك الخاصة لم تذهب إلى صغار الفلاحين .

وبشكل عام فقد شمل قانون سبتمبر حوالى ٧ ٪ من الأراضى الزراعية فى مصر وزعت على ١٥٠ ألف أسرة ، أى نسبة ٥ ٪ من الأسر الفلاحية التى كانت تعمل فى الزراعة فى ذلك الوقت . ويوضح هذا الجدول المقارن الأثر الحقيقى للحدود لذلك القانون (٣٥)

توزيع الملكية الزراعية في مصر قبل سنة ١٩٥٢

حجم الملكية	عدد الملاك « بالآلف »	مساحة الأرض « ألف فدان »	النسبة المئوية % الملاك	النسبة المئوية % الأراضي
أقل من ٥ أفدنة	٢٦٤٢	٢١٢٢	٩٤,٢	٢٥,٤ %
٥ - ١٠ فدان	٧٩	٥٢٦	٢,٨	٨,٨ %
١٠ - ٢٠ فدان	٤٧	٦٣٨	١,٧	١٠,٧ %
٢٠ - ٥٠ فدان	٢٢	٦٣٤	٠,٨	١٠,٩
٥٠ - ١٠٠	٦	٤٢٠	٠,٢	٧,٢
١٠٠ - ٢٠٠	٣	٤٣٧	٠,١	٧,٣
أكثر من ٢٠٠	٢	١١٧٧	٠,١	١٩,٧
المجموع الكلى	٢٨٠١	٥٩٨٤	١٠٠ %	١٠٠ %

توزيع الملكية الزراعية سنة ١٩٦٠ « بعد القانون »

حجم الملكية	عدد الملاك « بالآلف »	مساحة الأرض « ألف فدان »	النسبة المئوية % الملاك	النسبة المئوية % الأراضي
أقل من ٥ أفدنة	٣٠٣٢	٣٦٩٢	٩٤,٥	٥٧,١ %
٥ - ١٠ فدان	٧٨	٦١٤	٢,٤	٩,٧ %
١٠ - ٢٠ فدان	٦١	٥٢٧	١,٩	٨,٢ %
٢٠ - ٥٠ فدان	٢٩	٨١٥	٠,٩	١٢,٦
٥٠ - ١٠٠	٦	٣٩٢	٠,٢	٦,١
١٠٠ - ٢٠٠	٤	٤٢١	٠,٢	٦,٥
أكثر من ٢٠٠	-	—	—	—
المجموع الكلى	٣٢١١	٦٤٦٢	١٠٠ %	١٠٠ %

وبقراءة مقارنة للجدولين يمكننا أن نخرج بثلاث حقائق أساسية :

١ - بالرغم من أن الجدول الثاني لم يبين ذلك بوضوح إلا أن تحليلا حقيقيا للارقام يوضح أن من يملكون أكثر من ٢٠٠ فدان ظلوا حوالى ألفى مالك يمثلون ١ ٪ من مجموع الملاك ، بينما انخفضت ملكيتهم بشكل حاد من ١,١٧٧ مليون فدان (١٩,٧ ٪) إلى ٢٤٥ ألف فدان أى نسبة ٥,٩ ٪ من مجموع الأراضى المنزرعة .

٢ - ازدياد عدد من يملكون خمسة أفدنة فأقل واتساع المساحة الزراعية التى يشغلونها .

٣ - أما من يملكون بين ٢٠ - ٥٠ فداناً فيلاحظ ازدياد عددهم (حوالى ٧ آلاف مالك جديد) وازدياد نصيبهم من الأراضى الزراعية من ١٠,٩ ٪ إلى ١٢,٦ ٪ .

مزيد من القوانين والتطورات :

هذه الاتجاهات الرئيسية للقانون الأول للإصلاح الزراعى تطورت وتعمقت بالمزيد من القوانين والتطورات التى حدثت بعد لك (٣٦) .

ويمكننا أن نحدد أهم هذه التطورات بين ١٩٥٢ - ١٩٧٠ فيما يلى :

— قانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٢ والذى قرر مصادرة الملكيات الزراعية للأسرة المالكة ، وتقدر بحوالى ١٦٨ ألف فدان .

— القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٧ والذى قرر حل أراضى الاوقاف وتوزيعها على صغار الفلاحين وتقدر بحوالى ١١٠ ألف فدان .

— القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، والذى أطلق عليه اسم قانون الإصلاح الزراعى الثانى ، وأهم ما فى هذا القانون هو جعل الحد الأقصى للملكية الفرد ١٠٠ فدان ، يضاف إليها ٥٠ فداناً لبقية الاسرة « الاولاد » للارتفاع فقط ، وتحريم أى مبيعات للأرض من المالك لابنائهم ، كما ألغى القانون الاستثناءات السابقة الخاصة بالأراضى قليلة الخصوبة . وتقدر الأراضى التى آلت إلى الإصلاح الزراعى نتيجة هذا القانون بـ ٢١٤,١٢٢ ألف فدان .

— القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٦ الذى حرم امتلاك الاجانب للأراضى الزراعية واستولت بمقتضاه الحكومة على تلك الأراضى التى كانت تبلغ مساحتها ٦١,٩١٠ ألف فدان ، وفى نفس العام وضعت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع حوالى ٢٠٠ ألف فدان تحت الحراسة .

— القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، والذى أطلق عليه قانون الإصلاح الزراعى الثالث ، والذى جعل الحد الأقصى للملكية الفرد ٥٠ فداناً . على أن هذا القانون الأخير لم يجد فرصة للتطبيق فى واقع الأمر وتقول الاحصائيات الرسمية أنه حتى سنة ١٩٦٩ تم توزيع ٩٨٩,١٨٤ ألف فدان على الفلاحين منها ٧٧٥,٠١٨ ألف فدان أراضى تم الاستيلاء عليها وفقاً لقوانين الإصلاح الزراعى ، و ١٨٤,٤١١ ألف فدان كانت تتبع بعض المؤسسات المختلفة ، أما الباقى وقدره ٢٩,٧٥٥ ألف فدان فقد كان حصيلة أراضى طرح النيل ، ووفقاً لنفس هذه الاحصائيات الرسمية فقد وزعت تلك الأراضى على ٢٢٥,٦٧٠ ألف أسرة (٣٨).

وقبل الدخول في دراسة تفصيلية للأثر الحقيقي لهذه القوانين في إعادة رسم خريطة الملكية الزراعية حتى سنة ١٩٧٠ ، فإن هناك ثلاث ملاحظات رئيسية :

أولاً : لأسباب كثيرة ، لم تتح فرصة حقيقية لتطبيق القانون الذي صدر سنة ١٩٦٩ وجعل الحد الأقصى للملكية ٥٠ فداناً . فمن البداية واجه القانون معارضة وهجوم عدد من الشخصيات الكبيرة والمسؤولين في ذلك الوقت . ومن ناحية أخرى تضاربت التفسيرات للقانون ولم يتضح اذا كان هذا الحد الأقصى يتعلق بالحاضر أم بالمستقبل .

ثم عامل آخر هو أن القانون أعطى للملاك الذين تزيد أراضيهم عن الحد الأقصى الحق في التصرف في الملكية الزائدة ، وأخيراً فإن الإحصائيات التي صدرت بعد ذلك ، بما في ذلك الإحصائيات الرسمية ، لم تعكس أية تغيرات في خريطة الملكية نتيجة هذا القانون . ولهذا كله فمن المؤكد أن هذا القانون ، بالرغم من أنه يلغ ، إلا أنه لم يكن له أثر في الواقع العملي . (٣٩)

ثانياً : في سنة ١٩٦٦ قامت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع بوضع ٢٠٠ ألف فدان من أراضي بعض كبار الملاك تحت الحراسة ، وبالرغم من الطبيعة السياسية الواسعة التي صاحبت هذا الإجراء ، إلا أنه وبعد العدوان الإسرائيلي في يونيو ١٩٦٧ . وسياسة التهدة التي سادت بعد ذلك ، أعيد الجزء الأكبر من هذه الأراضي المصادرة إلى ملاكها السابقين ، أما الجزء الذي تبقى حتى سنة ١٩٧٠ فإنه لم يوزع على الفلاحين ووزع بطريقة الإيجار .

ثالثاً : نظراً لاختلاف ، وأحياناً تناقض ، بعض الإحصائيات ، ونظراً لتعدد مصادر هذه الإحصائيات حتى الرسمية منها (فهناك مثلاً إحصائيات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، وإحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء والتعبئة ، وإحصائيات وزارة التخطيط ، والمعهد القومي للتخطيط) كان من الضروري بذل جهد لمحاولة الوصول إلى صورة حقيقية لتوزيع الملكية الزراعية بعد أكثر من ١٨ عاماً من صدور أول قانون للإصلاح الزراعي . (٤٠)

جدول توزيع الملكية الزراعية في مصر سنة ١٩٧٠

تغيرات في خريطة الملكية الزراعية :

كانت القوانين والتعديلات الجديدة التي صدرت بعد قانون الإصلاح الزراعي الأول تصب كلها في ثلاثة اتجاهات رئيسية :

- مزيد من محاصرة القمم العليا للملكية الكبيرة .
- توسيع قاعدة الملكية الصغيرة .
- دعم مراكز الملكية الوسطى .

١ - فالقمم العليا من الملكية الكبيرة (أكثر من ٢٠٠ فدان) والتي كانت تمثل ٠,١ ٪ من الملاك وتسيطر على ١٩,٧ ٪ من الأراضي الزراعية حتى سنة ١٩٥٢ ، بدأت تتقلص لتختفي بعد ذلك نهائياً من خريطة الملكية الزراعية بعد سنة ١٩٦٥ أما قطاع الملكية الكبيرة بين ١٠٠ - ٢٠٠ فدان فقد تقلصت ملكيته بشكل

طفيف من ٧,٢ ٪ إلى ٦,٥ ٪ من الأراضى الزراعية ، بالرغم من زيادة الملاك في هذه الشريحة من ثلاثة آلاف إلى أربعة آلاف مالك وقد جرى نفس الشيء بالنسبة لشريحة الملكية من ٥٠ - ١٠٠ فدان فلقد حافظوا على نسبتهم سواء بالنسبة للملاك أو بالنسبة للأراضى مع انخفاض طفيف من ٧,٢ ٪ إلى ٦,١ ٪ .

ومن هذا يتضح أن القمم العليا للملكية الكبيرة هي التى تلقت الضربة الرئيسية .

ب - أما بالنسبة للملكية الصغيرة فبالرغم من أن نسبة الملاك في هذه الفئة ظلت ثابتة (١٩٥٢ - ١٩٤,٣ ٪ : ١٩٦٥ - ٩٤,٥ ٪) إلا أن ملكيتها زادت بشكل واضح من ٢٤,٤ ٪ إلى ٥٧,١ ٪ ، ولقد جاءت هذه الزيادة على حساب أراضى كبار الملاك ، وارتفعت نسبة ملكية الفرد من هذه الشريحة من ٠,٨١ من الفدان سنة ١٩٥٢ إلى ١,٢ فدان سنة ١٩٦٥ .

ج - بالرغم من أن الاحصائيات توضح نوعاً من الثبات في الملكية الوسطى سواء بالنسبة لعدد الملاك أو مساحة الأراضى إلا أننا نلاحظ أن الفئة العليا من الملاك في هذه الشريحة بين ٢٠ - ٥٠ فداناً قد زادت ملكيتها بنسبة ٢ ٪ ، فلقد ارتفع نصيبها من الأراضى الزراعية من ١٠,٨ ٪ سنة ١٩٥٢ إلى ١٣,٧ ٪ سنة ١٩٦٥ ، كما زاد نصيب الفرد في هذه الشريحة من ٢٤,٣ فدان إلى ٢٨,١ فدان . لقد ظل هذا الاتجاه واضحاً من البداية وحتى آخر إجراء اتخذ في مجال القوانين الزراعية .

ولو قارنا هذه الاتجاهات الثلاثة التى أسفرت عنها قوانين الإصلاح الزراعى في تغيير خريطة الملكية الزراعية في مصر بإجراءات مماثلة في دولة اشتراكية مثل ألمانيا الديمقراطية فنجد أن هناك تماثلاً في الاتجاه الخاص بتجميع قمم الملكية الكبيرة . فقد انخفضت في ألمانيا الديمقراطية غداة القوانين الأولى للإصلاح الزراعى من ١٨,٦ ٪ إلى ٥,٢ ٪ من الأراضى الزراعية . وفي نفس الوقت زادت مساحة متوسطى الملاك (بين ٥ الى ٥٠ هكتار) من ٥٤,٢ ٪ إلى ٧٧,٤ ٪ من الأراضى الزراعية . أما للملكية الصغيرة (بين ٠,٥ إلى ٥ هكتار) فقد ظلت ثابتة تقريباً قبل القانون وبعده من ٩,١ إلى ٩,٧ ٪^(١) . أى أن الاتجاه الخاص بتصفية وتجميع الملكية الكبيرة ، وأيضاً الاتجاه الخاص بدمج الملكية الوسطى كان اتجاهاً مشتركاً في القانونين .

ولكن الإصلاح الزراعى في مصر تميز بخاصية توسيع قاعدة للملكية الصغيرة ، ويمكننا القول أن هذه الخاصية ظلت هي السمة ، وفي نفس الوقت المفتاح الحقيقى ، لفهم وتقييم النتائج الحقيقية لقوانين الإصلاح الزراعى في مصر .

توسيع قاعدة الملكية الصغيرة :

إن توزيع الأراضى الزراعية على صغار الملاك والمعدمين هو مبدأ أخذت به قوانين الإصلاح الزراعى سواء في الدول النامية أو في الدول الاشتراكية أو حتى في عدد من البلدان الرأسمالية . وهو مبدأ طبق في مصر مثلاً طبق في اليابان وفي ألمانيا الديمقراطية ، فوضع حد أقصى للملكية الكبيرة وتوزيع الأرض على الفلاحين ليس مبدأ اشتراكياً في حد ذاته . ولقد اتبعت كل الدول الاشتراكية هذا المبدأ في المراحل الأولى للإصلاحات الزراعية فيها .

وقد دافع لينين عن هذا المبدأ في مواجهة معارضة شديدة داخل الحزب من الذين كانوا يرون في إعادة تمليك أراضي كبار الملاك إلى الفلاحين خروجاً عن التطبيق الاشتراكي في الزراعة . وقال في تبريره لذلك « إننا لانريد أن نفرض رأينا على الفلاحين ، ذلك الرأي الذى يقول بأن توزيع الأراضي في قطع صغيرة على الفلاحين غير مفيد على الاطلاق ، ونحن نعتقد أنه من الأفضل أن يصل الفلاحون إلى ذلك من خلال تجربتهم الذاتية . إن توزيع الأرض على الفلاحين أمر مفيد في البداية . إن واجبنا أن نؤكد للفلاحين أن هذه الأرض لم تعد ملكاً لكبار الملاك ، وإنما هي ملك لهم ، للفلاحين .. »^(٤٢)

وعلى أية حال فإن التجربة الزراعية في الاتحاد السوفيتي ثم بعد ذلك في الدول الاشتراكية الأخرى قد أخذت بمبدأ توزيع الأراضي على الفلاحين في المرحلة الأولى باعتبارها خطوة ديمقراطية لوضع الأسس الضرورية لخطوات أكثر تطوراً لتصل بها في النهاية إلى علاقات إنتاج اشتراكية في الزراعة .^(٤٣)

وفي ألمانيا الديمقراطية ثارت مناقشات واسعة حول مبدأ توزيع الأرض على الفلاحين ، ووقف قطاع هام داخل أحزاب الجبهة ضد هذا المبدأ ، وكانوا يرون أنه من الأفضل عدم تفتيت الأراضي المصادرة من كبار الملاك وتحويلها إلى مزارع وملكية تعاونية واسعة .^(٤٤) وكان الرد على هذه الدعاوى يتلخص في أن التوزيع سيساعد على كسب فقراء الفلاحين كقوة نشطة في التطور الديمقراطي ، كما سيساعد على التنمية التدريجية لاستخدام الآلات والوسائل العلمية ، وأيضاً خلق كادر فني من الخبراء والمختصين الذين تحتاج إليهم الزراعة الواسعة .^(٤٥)

أما في مصر فقد حددت قوانين الإصلاح الزراعي لهذا الإجراء هدفاً آخر ، فبالإضافة إلى تصفية الاقطاع ودفع النشاط الصناعي والأنشطة الإقتصادية الأخرى ، فإن توسيع قاعدة الملكية الصغيرة في مصر يهدف إلى « تجنب طريق الصراع الطبقي والحلول المتطرفة للمشكلة الزراعية . »^(٤٦) ولقد وضع هذا التطور بعد ذلك في إطار نظري واضح .

إن أحد الملامح الرئيسية للاشتراكية في مصر هو توسيع قاعدة الملكية الصغيرة في الأرض ، وهذا يتناقض جوهرياً مع الماركسية ، إن التطبيق العربي للاشتراكية لا يؤمن بتأميم الأرض وتحويلها إلى ملكية عامة . إن تطور التجربة المصرية في الأرض محاربة الاقطاع تؤمن بالملكية الخاصة للأرض .^(٤٧)

ولقد نص ميثاق العمل الوطني الذى صدر سنة ١٩٦٢ على ذلك أى بعد ١٠ سنوات من تطبيق أول قانون للإصلاح الزراعي وبعد عام واحد من تطبيق مسمى بقانون الإصلاح الزراعي الثانى . « وحدد الميثاق أن الطريق الثورى لحل المشكلة الزراعية في مصر يهدف إلى زيادة عدد الملاك لقد كان هذا هو الهدف من قوانين الإصلاح الزراعي ١٩٥٢ - ١٩٦١ . »^(٤٨) وفي حديث للرئيس جمال عبد الناصر حول الملكية الزراعية في مصر قال : « إن هدفنا هو زيادة عدد الملاك الزراعيين . »^(٤٩)

إن هذه الفكرة (زيادة عدد الملاك) قد تحولت إلى « تابو » Taboo ارتبط بقوانين الإصلاح الزراعي ولعب دوراً سلبياً كبيراً في تطور الزراعة وعلاقات الانتاج الزراعية ، واستخدمه كبار الملاك وأغنياء الفلاحين ضد أية محاولة لتطوير الملكية التعاونية في الأرض أو بناء تعاونيات إنتاجية زراعية . فمثلاً عندما ثارت المناقشات حول مستقبل الأراضي الجديدة المستصلحة (حوالى ١٣٩ ألف فدان) وهل توزع هي

الأخرى على الفلاحين أم تقام عليها مزارع تعاونية أو مزارع دولة واسعة تستخدم الوسائل والأساليب العلمية الحديثة ، طالب سيد مرعى ومعه عدد من كبار العاملين في الحقل الزراعى في ذلك الوقت بتوزيع الأراضى الجديدة على صغار الفلاحين ، وكان المنطق « أن الطريق المصرى لبناء الاشتراكية هو توسيع قاعدة الملكية الزراعية . » (٥٠)

إن توزيع الأرض والتوسع في الوحدة الزراعية الصغيرة كان هو الأساس الذى قامت عليه كل قوانين الاصلاح الزراعى في مصر منذ سنة ١٩٥٢ ، الأمر الذى أدى إلى زيادة حدة مشكلة التفتت في الأراضى الزراعية وحال دون استخدام الآلات والوسائل العلمية . وكانت النتيجة في واقع الأمر تدهور الانتاج الزراعى . لقد حددت التفسيرات الرسمية دور قانون الاصلاح الزراعى في مصر في هدفين رئيسيين :

أولاً : فتح السوق الداخلى وتنشيط الاستهلاك في الريف ودفع التطور الرأسمالى في الأرض .

ثانياً : توسيع قاعدة صغار الملاك لتمثل قاعدة أساسية للنظام في مواجهة الإقطاع وشبه الإقطاع ، وأيضاً في مواجهة الأفكار المتطرفة التى تنادى بتأميم الأرض ودكتاتورية الطبقة العاملة . (٥١)

التعويضات وأسس التوزيع :

قرر قانون الاصلاح الزراعى في السنوات العشر الأولى لصدوره تعويضات مجزية للملاك عن الأراضى والممتلكات التى استولت عليها هيئة الاصلاح الزراعى .

فوفقاً للمادة الخامسة من قانون سنة ١٩٥٢ قدرت التعويضات للأراضى الزائدة عن الحد بعشرة أضعاف قيمة إيجارها ، وجرى نفس الشيء على الممتلكات الأخرى المتواجدة على هذه الأراضى (الأشجار - النخيل - الآلات - المباني - الخ)

وقد أعطى القانون الحق للملاك في دفع ضرائب التراكات والضرائب الأخرى المقررة عليهم من هذه التعويضات ، كذلك سمح لهم باستخدامها لشراء الأراضى البور من الحكومة (٥٢) وقد استثنيت ملكيات الاسرة المالكة التى صدر القرار بمصادرتها وبدون تعويضات .

وفي سنة ١٩٦٤ ، وبعد مرور ١٢ عاماً على صدور أول قانون للاصلاح الزراعى ، صدر القانون رقم ١٠٤ الذى ألغى دفع بقية التعويضات للملاك . إن مبدأ دفع التعويضات عن الأراضى الزائدة عن الحد الأقصى يعتبر أحد العوامل الهامة والمحددة لطبيعة الاصلاح الزراعى ، ففى الدول الاشتراكية لم تدفع أية تعويضات لكبار الملاك عن الأراضى المستولى عليها (٥٣) وقدمت المبررات لذلك في عاملين رئيسيين :

أولهما أن الاصلاح الزراعى لا يهدف فقط إلى تصفية السلطة الاقتصادية لكبار الملاك بل إلى تصفية نفوذهم السياسى كذلك .

ثانياً : عدم إعطاء كبار الملاك فرصة أخرى لبناء مراكز ضغط جديدة سواء في المجال الاقتصادى أو السياسى ، باعتبار أن ذلك سيمثل خطراً على الفلاحين (٥٤) .

وعلى العكس من ذلك ، أخذ قانون الاصلاح الزراعى في مصر بمبدأ دفع التعويضات للملاك الاقطاعيين وشبه الإقطاعيين ، وكانت هذه التعويضات في واقع الأمر ولمدة ١٢ عاماً ، فرصة استغلها الملاك

إلى حد ما في الإبقاء على كثير من نفوذهم السياسى والاقتصادى في الريف. (٥٥) أما فيما يتعلق بأسس توزيع الأراضي المستولى عليها ، فإن المادة التاسعة من القانون قد استبعدت الفلاحين المعدمين والعمال الزراعيين من الاستفادة من التوزيع إذ تنص المادة على « أن توزع هذه الأراضي على صغار الملاك في القرى ، في قطع لا تقل عن ٢ فدان ولا تزيد عن خمسة أفدنة » .

وحددت المادة الأولويات في التوزيع كالآتي :

« تكون الأفضلية لمن يجوزون بالفعل في زمام القرية » سواء كانت ملكية أم إيجاراً ، « والذين يعولون عائلات كبيرة العدد وتقل مساحة حيازتهم .. » ، أما أراضي الحدائق والفاكهة والبساتين فتوزع على خريجي الكليات والمعاهد الزراعية بحد أقصى قدره ٢٠ فداناً . ووفقاً لقواعد التوزيع هذه يكون قد تم بالفعل استبعاد حوالي ٢ مليون من العمال الزراعيين والفلاحين المعدمين عن عملية التوزيع . أما ما يخص عمال الزراعة في القانون فقد نصت عليه المادة ٢٨ ، التي تقرر إنشاء لجنة ثلاثية تمثل الملاك والعمال الزراعيين والمشرف الزراعى لتقرر أجر العمال الزراعيين . ثم المادة ٣١ التي سمحت للعمال الزراعيين بتشكيل نقاباتهم الزراعية .

وثمة مؤشرات قوية بأن الأراضي الموزعة لم تذهب دائماً إلى صغار الملاك . فالمادة الرابعة في نفس القانون أعطيت لكبار الملاك حرية التصرف في الملكيات الزائدة عن الحد الأقصى وفي حدود مائة فدان سواء بالبيع للبناء أو لصغار الملاك في قطع تبلغ مساحة الواحدة عشرة أفدنة .

وقد استفاد كبار الملاك إلى الحد الأقصى من هذه المادة فتصرفوا في مساحات هامة من الأراضي الزائدة سواء في شكل عقود بيع صورية أو البيع لأغنياء الفلاحين . وقد تم التصرف وخلال عام واحد في أكثر من ربع المساحة الكلية للأراضي الزائدة بهذا الشكل (حوالى ١٤٥ ألف فدان) وقد ألغى القانون رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٥٣ هذه المادة بعد ذلك . (٥٦)

ووفقاً للمادة ١١ من القانون كان على الفلاحين المنتفعين من توزيع الأرض دفع ثمن الأرض « بما يساوى مبلغ التعويض الذى قرره الحكومة لكبار الملاك وبفائدة سنوية قدرها ٣ ٪ ، ويضاف إليها ١,٥ ٪ عن المبلغ الاجالى مقابل نفقات التوزيع ، وأن يسدد ثمن الأرض في أقساط سنوية وعلى مدى ثلاثين عاماً » . (٥٧)

وبذلك وضعت الحكومة على المنتفعين أعباء ثقيلة من البداية . وبالرغم من أن القانون المعدل الذى صدر سنة ١٩٥٨ قد خفض الفائدة السنوية من ٣ ٪ إلى ١,٥ ٪ إلا أنه وفي نفس الوقت زاد من ضريبة النفقات على إجمالى المبلغ من ١,٥ ٪ إلى ١٠ ٪

إلا أنه حدثت تطورات بعد ذلك في صالح المنتفعين ، فقد صدر القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ والذى قرر « خفض المبلغ الذى لم يسدد بعد من ثمن الأراضي الموزعة إلى النصف ، وخفض نسبة الفائدة السنوية إلى النصف أيضاً . (٥٨) وجاء القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٤ بخطوات أبعد في هذا الاتجاه حيث خفض ربع المبلغ المتبقى .

ومن الملاحظ أن هذه القوانين اللاحقة جاءت في صالح صغار المتفعين ولكن بعد أكثر من ١٠ سنوات تحملوا فيها دفع أعباء وتنفقات زائدة أدت إلى أن بعض من وزعت عليهم الأرض قد اضطروا إلى ترك هذه الأرض بعد ذلك .

لقد أدت التعويضات المالية لكبار الملاك ثم المبالغ السنوية التي كان على المتفعين دفعها من الثمن ، إلى التقليل إلى حد كبير من الهدف النهائي للإصلاح الزراعي في رفع إنتاجية ودخل صغار الملاك والفلاحين .

إن النماذج الديمقراطية للإصلاح الزراعي قد ألزمت الفلاحين بدفع بعض المبالغ الرمزية عن الأراضي الموزعة عليهم ، ولكن هذه المبالغ الضئيلة كانت توظف في إقامة ورش للآلات الزراعية وخلق كوادر فنية مدربة للعمل في التعاونيات واستخدام الوسائل الحديثة في الزراعة . وهي لم تصل في أي حال من الأحوال إلى أكثر من ١٠ ٪ من ثمن الأرض الموزعة بما عليها من انشاءات وحيوانات^(٦١) ولنا هنا ثلاث ملاحظات :

● أن دفع التعويضات المجزية لكبار الملاك في السنوات العشر الأولى قد ساعد على الاحتفاظ بجزء هام من نفوذهم السياسي والاقتصادي في الريف .

● أن المبالغ التي كان يدفعها المتفعون ثمنا للأرض والفوائد العالية أرهقت الكثيرين منهم وقللت إلى حد ما من مدى الانتفاع الحقيقي لهم .

● أنه من البداية استبعد حوالي ٢ مليون فلاح معدم من الاستفادة من قوانين الإصلاح الزراعي .

الأجهزة التي قامت بالتنفيذ :

من اللحظة الأولى وضع قانون الإصلاح الزراعي في يد أجهزة الدولة بشكل كامل للقيام بالتنفيذ فلم يسبق القانون أو تلحقه مناقشات جماهيرية واسعة أو إشراك بعض القوى والمنظمات الشعبية في التنفيذ . لقد كان قانونا من أعلى ظل التطبيق أيضا من أعلى . بالرغم من أن مشروعات الإصلاح الزراعي ، وخاصة في العامين السابقين على يوليو سنة ١٩٥٢ ، احتلت حيزا كبيرا من مناقشات الأحزاب والقوى السياسية في ذلك الوقت ، ويبدو أن الضباط الأحرار كانوا في عجلة من أمرهم لإصدار القانون ، لإعلان هوية النظام الجديد الذي لم يكن قد استقر بعد ، حتى أن أول حكومة شكلوها فوجئت هي الأخرى بالقانون ، وقد ثبت بعد ذلك أنه كانت قد تشكلت لجنة سرية ، حتى على أعضاء مجلس الثورة لوضع صيغة القانون .^(٦٠)

وقد أدى صدور القانون إلى استقالة الحكومة .

وقدمت تبريرات بعد ذلك عن خوف الضباط الأحرار من معارضة الحكومة ومعارضة الأحزاب التي كانت قائمة ، الأمر الذي جعل صدور القانون في الشكل الذي تم .^(٦١)

ولقد ثبت بعد ذلك أن المنهج الذي ربما كانت له مبرراته في البداية قد استمر بشكل أو بآخر حتى النهاية ، مع ازدياد الصراع الطبقي والاجتماعي ، ظلت قوانين الإصلاح الزراعي وتعديلاتها ووضعها في التنفيذ مسؤولية أجهزة الدولة والمؤسسات البيروقراطية ، بعيداً عن أسلوب المناقشات العامة والعلنية . كما تجاهل النظام الجديد الحركة الفلاحية والتي كانت قد برزت كقوة ثورية في حركات التمرد والثورة التي قادها الفلاحون في الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٥٢^(٦٢) .

والمادة ١٢ من القانون نفسه جعلت مسؤولية التنفيذ كاملة في يد الأجهزة الادارية فهي تنص على « تشكيل لجنة عليا تقوم بالاستيلاء على الأراضي الزائدة لكبار الملاك والاشراف على توزيعها . ويرأس هذه اللجنة وزير الزراعة ، وتتكون اللجنة من وكيل وزارة الزراعة ووزارة الشؤون الاجتماعية ، والمالية ، والاعتماد والاقتصاد والإعلام ، بالإضافة إلى سبع شخصيات أخرى يحددها مجلس الوزراء . (٦٣)

وعن تشكيل اللجنة العليا للإصلاح الزراعي واللجان التابعة لها ، صدر كثير من القرارات في هذا الاتجاه إلى أن صدر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل هيئة عامة للإصلاح الزراعي تتبع وزارة الإصلاح الزراعي . (٦٤) ويرأسها وزير الإصلاح الزراعي . (٦٥)

وقد أعطيت لهذه اللجنة السلطة العليا في كل مايتعلق بقضايا الإصلاح الزراعي ، وإلى جانب ذلك شكلت لجان قضائية خاصة يرأسها مستشار وتضم موظفا في وزارة العدل وممثلا للجنة العليا للإصلاح الزراعي واثنين من المستشارين العاملين في حقل القضاء . (٦٦) وأسند إلى تلك اللجان القضائية الفصل في المنازعات التي تتعلق بقانون الإصلاح الزراعي وتطبيقاته . (٦٧)

وعلى ذلك حددت مسؤولية تطبيق الإصلاح الزراعي في جهاز الدولة من ناحية وفي اللجان القضائية الخاصة من ناحية أخرى ، دون مشاركة لأية منظمات جماهيرية . بل إنه يمكن القول إن مسؤولية تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي لم تقتصر فقط على أجهزة الدولة البيروقراطية ، بل إن هذه التطبيقات كانت تجري على الأقل حتى سنة ١٩٦٤ في ظروف ليست ديمقراطية . ففي تلك الفترة ومنذ سنة ١٩٥٣ كانت قد حلت جميع الاحزاب والتنظيمات الجماهيرية القائمة ، كما كانت هناك ملاحقة بوليسية للحركة العمالية ، فبعد شهرين تماما من إصدار قانون الإصلاح الزراعي ، تقرر إعدام اثنين من القيادات العمالية في كفر الدوار لاتهامها باثارة الشغب (٦٨) . كما وضع بضع المئات ، بل والآلاف من قيادات العمال والفلاحين والمثقفين في السجون والمعتقلات . وحوكم المئات من الشخصيات الوطنية والتقدمية والاشتراكية أمام محاكم خاصة سيئة السمعة . وفي تقرير اللجنة العليا لتصفية الاقطاع سنة ١٩٦٦ تأكيد للجو المعادي للديمقراطية الذي نفذ فيه القانون .

● فقد استطاع عدد من كبار الملاك تهريب أراضيهم من تطبيق القانون .
● كما أن عددا كبيرا من الملاك (وبعضهم لم يكن كبيرا قبل سنة ١٩٥٢) قد زاد بملكيتهم كثيرا فوق الحد الأقصى (ثبت أن أحدهم يمتلك فعليا ١٥٠٠ فدان بينما لم يكن يمتلك حتى سنة ١٩٥٢ إلا مساحة صغيرة من الأرض) .

● التعاون والتنسيق النشط بين كبار الملاك وأجهزة الدولة العاملة في مجال الإصلاح الزراعي .
● استفادة كبار الملاك وأغنياء الفلاحين في الأساس من السلف والقروض والمساعدات التي كانت تقدمها الدولة للمنتجين الزراعيين ، كما أن كبار الملاك وأغنياء الفلاحين كانوا في واقع الأمر هم ممثلي الفلاحين المعتمدين في البرلمان وفي التنظيمات الجماهيرية والاقتصادية والسياسية العاملة في الريف واحتل بعضهم مراكز قيادية في الاتحاد الاشتراكي العربي ، التنظيم السياسي الوحيد الذي كان مسموحا به . (٦٩)

ولقد قامت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع والتي شكلت سنة ١٩٦٦ بعدة إجراءات لمواجهة ما سمي

بسيطرة الاقطاع كان من بينها وضع الحراسة على حوالى ٢٠٠ ألف فدان ، ١٦١٢ ماكينة زراعية ، ٢٠ ألف رأس ماشية من أملاك كبار الملاك الجدد ، ومنع بعض هؤلاء الملاك من التواجد فى القرى .

ولقد كانت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع فى تشكيلها بعيدة تماما عن أى حركة جماهيرية فلاحية واعتمدت فى نشاطها كلية على التقارير والاجراءات البوليسية كما كان تركيبها فى الاساس يتكون من عدد من الضباط فى الجيش والبوليس والأجهزة الأمنية .

وقد ألغيت اللجنة بعد عام من تشكيلها ، وبعد أن تعرضت لهجوم شديد نتيجة التجاوزات التى قامت بها أجهزة البوليس الحربى كما ألغى الكثير من قراراتها ، فرفعت الحراسة عن أراضى كبار الملاك وطرد الفلاحون من الأرض ، بل وتعرض أهالى كشيخ لكثير من ألوان الاضطهاد ووصل الأمر إلى نفى بعضهم عن القرية . (٧٢)

ويمكن القول إن انعدام الديمقراطية فى التنفيذ والاعتماد الكلى على أجهزة الدولة واستبعاد أى مناقشات أو تنظيمات ديمقراطية من المشاركة فى تنفيذ قانون الإصلاح الزراعى قد أفقد هذا القانون - فى التطبيق - جزءاً كبيراً من طابعه الديمقراطى ، كما قلل كثيراً من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية له . (٧٣)

وهذا العامل يمثل فى الواقع أحد الأسس الهامة للتفريق بين الإصلاحات الزراعية المختلفة . فالإصلاحات الزراعية المحدودة وذات الطابع الرأسمالى تتميز دائماً باستبعاد الحركة الجماهيرية والاعتماد الكلى على أجهزة الدولة وغياب نشاط سياسى أو جماهيرى بين الفلاحين .

أما الإصلاحات الزراعية الواسعة ذات الطابع الاشتراكى فانها تتميز بالدور الهام الذى تلعبه المنظمات السياسية والجماهيرية للفلاحين والعمال فى تطبيقات القانون ، وإثارة القضايا وللمناقشات الواسعة بين الجماهير .

إن هذه القوانين الإصلاحية الثورية لا يتوقف هدفها فقط عند تحقيق شكلى لبعض مظاهر العدالة الاجتماعية ، وتوسيع السوق الحلى ، بل إنها تسعى إلى تحرير كامل للفلاحين المنتجين الزراعيين الحقيقيين .. كما أنها تقدم حلولاً حقيقية لمشاكل وعقبات الانتاج الزراعى وتدفع الفلاحين لأن يلعبوا دوراً هاماً فى تطوير مجتمعاتهم جنباً إلى جنب مع الطبقة العاملة والثقفين والقوى الثورية الأخرى فى المجتمع (٧٤) .

- ١ - كريستوفر هيرولد - يونايرت في مصر - مترجم من ٢٤٨ - القاهرة سنة ١٩٦٤ .
- ٢ - أحمد الحنة - التاريخ الاقتصادي .. ص ٢١ - ٤٠ .
- ٣ - فتحى عبد الفتاح - القرية المصرية ص ٢١٦ - القاهرة ١٩٧٣ .
- ٤ - أشار روزنشتاين أن السياسة البريطانية في مصر كانت ضد أى تطوير للصناعة المصرية ، وقد فرضت من أجل ذلك رسوم جمركية عالية على استيراد الفحم ، وأيضاً رسوماً عالية على تصدير القطن والنسوجات . تيود روزنشتاين - التاريخ المصرى قبل الاحتلال البريطانى ويمده ص ٤٥١ - ٥٠٩ - القاهرة سنة ١٩٢٧ .
- ٥ - رشدي صالح - كرومر في مصر - ص ٣٥ - القاهرة ١٩٤٧ .
- ٦ - بلغت رؤس الأموال للثروة في مصر سنة ١٩١٩ ، ١٠٠,١٥٢ مليون جنيه منها ٩٢,٠٢٩ رأس مال أجنبي ، كما أن المستثمر في الزراعة بلغ ٦٦,٣٣٢ مليون جنيه في الشركات الزراعية وبتوك التسليف العقارية . صبحى وحيدة - في أصول المسألة المصرية - ص ١٨٢ . أمين هيفى - التاريخ الاقتصادى للمصرى ص ٤٠٤ .
- ٧ - جريدة للوئيد - اجتماع الجمعية العمومية المصرية - ١٨٩٢ .
- ٨ - كرومر - مصر الحديثة - ص ٤٠٩ - لندن ١٩٦٦ .
- ٩ - جابريل باير - تاريخ الملكية .. ص ٨٧ - ٨٨ - أكسفورد ١٩٦٢ .
- ١٠ - باير - المرجع السابق ص ٦٧ .
- ١١ - المرجع السابق ص ٨٩ .
- ١٢ - كروثيل - الاستثمارات في الشركات المصرية - ٦٨ - القاهرة ١٩٣٦ .
- ١٣ - خليل سرى - الملكية الريفية .
- ١٤ - يوسف محاس - الفلاح - ص ٧٥ .
- ١٥ - في المشروع الذى تقدم به محمد خطاب إلى مجلس الشيوخ بتحديد الملكية الزراعية بـ ٥٠ فداناً ، كان المشروع يتعلق بالمستقبل ، أى إعطاء كبار الملاك فرصة للتصرف في الزائد عن ممتلكاتهم على مدى بعيد . وثائق اجتماع مجلس الشيوخ - يناير - أغسطس سنة ١٩٤٥ . الجزء الثالث - ص ١٧٨ - القاهرة ١٩٤٦ .
- ١٦ - في دفاعه عن مشروع القانون الذى تقدم به ، أشار محمد خطاب إلى مخاطر الأفكار الاشتراكية ما حدث في ثورة أكتوبر في روسيا وأكد أن « اقتراحه يجنب مصر مخاطر الاشتراكية » . المرجع السابق - ص ١٧٦ .
- ١٧ - رفض مجلس الشيوخ المشروع في جلسة في ١٦ يناير سنة ١٩٤٧ .

- عبد الرحمن الرافعي - في أعقاب الثورة المصرية - الجزء الثاني ص ٢٥٨ - القاهرة ١٩٥٠ .
- ١٨ - أعد هذا المشروع للإصلاح الزراعي جماعة النهضة القومية التي كان غالي عضوا فيها ، ثم تقدم به مريت غالي بعد ذلك إلى مجلس النواب الذي كان عضوا فيه سنة ١٩٥٠ .
- ١٩ - مريت غالي - السياسة الزراعية - ص ٦٥ - القاهرة ١٩٤٥ .
- ٢٠ - المرجع السابق ص ٦٥ - ٦٦ .
- ٢١ - قدم إبراهيم شكرى نائب رئيس الحزب الاشتراكي مشروعه الخاص بالإصلاح الزراعي لمجلس النواب ويطلب المشروع بتحديد الملكية بـ ٥ فناناً ، وأدى شكرى مخاوفه من أعمال تخريبية يقوم بها كبار الملاك . وثائق الجلسات الحادية لمجلس النواب يناير - مارس ١٩٥٠ .
- ويلاحظ هنا أنه في الانتخابات العامة التي أجريت سنة ١٩٤٩ وضع ٤٩ مرشحا يتتبعون إلى أحزاب مختلفة مشروعات للإصلاح الزراعي وتحديد الملكية في برامجهم .
- ٢٢ - إبراهيم عامر - الأرض والفلاح - ص ١٢٥ .
- عبد الرحمن الرافعي - في أعقاب الثورة المصرية .. ص ٢٥٧ .
- ٢٣ - البرنامج التفصيلي للحزب الشيوعي المصري - الأهرام - ١٤ فبراير سنة ١٩٢١ .
- ٢٤ - تحت عنوان « كيف يمكن للطبقة العاملة المصرية أن تنظم نفسها » نشرت جريدة الحساب سلسلة من خمس مقالات حول هذا الموضوع ابتداء من ٦ مارس سنة ١٩٢٥ .
- ٢٥ - عبد المنعم الغزالي - تاريخ الحركة النقابية المصري ص ٢٠٢ - القاهرة ١٩٦٨ .
- ٢٦ - برنامج تنظيم الحركة الديمقراطية لتحرير الوطن « حدثوا » تحت عنوان : « من أجل الاستقلال التام والديمقراطية الشعبية » سنة ١٩٥١ .
- برنامج « لجنة العمال لتحرير القومى » .
- رؤوف عباس - الحركة العمالية في مصر - ص ٢٧٥ - ٢٨٠ - القاهرة ١٩٦٧ .
- صادق سعد - مشكلة الملاح - ص ٦٦ - ٦٧ - القاهرة ١٩٤٧ .
- شهدى الشافعى - الحركة القومية المصرية ... ص ٤٤ .
- فتحى عبد الفتاح - القرية المصرية ... ص ٢١٧ .
- ٢٧ - كتب عدد من الشخصيات المعروفة مثل الدكتور محمد مندور وإبراهيم طلمت وغيرهم عدة مقالات في صفح الوفد « صوت الأمة » و « الطليعة الوفدية » في سنوات سنة ١٩٤٩ - ١٩٥٢ يطالبون فيها بإصلاحات زراعية ويقدمون فيها أفكاراً وإيديولوجية قريبة إلى أفكار الماركسيين في ذلك الوقت .
- وطالب خالد محمد خالد أحد كبار الكتاب وينتسب إلى الجناح اليسارى في حزب الوفد « بإجراء إصلاح زراعى لدفع التطور والتقدم في مصر .
- خالد محمد خالد - من هنا نبدأ - ص ١١٤ - القاهرة ١٩٥٢ .
- ٢٨ - في كتابه مشروع المزرعة التعاونية شرح الدكتور ، رشاد كيف يحصل أعضاء هذه المزرعة على دخولهم . فلجانها الأكبر من الدخل يأتي من خلال العمل اليومى ، أما الدخل الآخر فيأتى من توزيع الفائض بعد ذلك في نهاية العام .
- إبراهيم رشاد - مشروع للمزرعة التعاونية - ص ١٧ - ١٨ - القاهرة ١٩٤٦ .
- ٢٩ - المرجع السابق ص ٢٤ .
- ٣٠ - المرجع السابق ص ١٤ - ١٥ .
- منير الزلاقي - البطالة الزراعية في مصر - ص ٧٦ - الاسكندرية ١٩٦٩ .
- ٣١ - م . كاجيتو - مؤثر النشاط الزراعى والغابات وللصايد - الإصلاح الزراعى في اليابان ، الجزء الثاني ص ٢٦ - ٢٧ - طوكيو ١٩٥٩ .
- ر . دور - الإصلاح الزراعى في اليابان ص ١٢٩ - ١٣٢ لندن سنة ١٩٥٢ .
- ٣٢ - الجلسة العادية لمجلس النواب - يناير - مارس سنة ١٩٥٠ .
- ٣٣ - دورين وارينز - الإصلاح الزراعى والتطور ... ص ٣٦ - ٣٧ .
- سيد مرسى - الإصلاح الزراعى في مصر .. ص ٣٦ - ٢٤ .

٢٤ - سيد مرعى ، وشغل منصب وزير الزراعة ونائب رئيس الوزراء للزراعة والاصلاح الزراعى ، وقد قدم مبررات للاصلاح الزراعى فى مصر بأن هناك ٩٢ دولة نفذت قوانين الاصلاح الزراعى من بينها دول ديمقراطية حريقة مثل الدينمارك وبنلندا وايطاليا . وأشار مرعى إلى أن قوانين الاصلاح الزراعى فى مصر ليست فقط فى صالح للتفيع ، بل هى أيضا فى صالح كبار الملاك . سيد مرعى - الاصلاح الزراعى .. ص ٢ .

٢٥ - الهيئة العامة للإحصاء والتعبئة - الكتاب السنوى - ص - القاهرة ١٩٧١ .

٣٦ - فى دراسة للمركز القومى للتخطيط نشرت سنة ١٩٧٢ ، أشارت إلى أنه منذ صدور قانون الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٦٦ حدث أكثر من ١١٨ تعديل أى بمعدل ٨ مواد كل عام كانت تتغير أو تُلغى . وشملت التعديلات ٧٥ ٪ من اللواد الأساسية فى القانون الأول الذى اشتمل ٤٠ مادة .

التغييرات والتعديلات فى قوانين الاصلاح الزراعى - مطبوعات للمركز القومى للتخطيط - القاهرة ١٩٧٢ .

٣٧ - أٌخنت هذه الاحصائيات من مصادر مختلفة منها ، كتاب الاصلاح الزراعى الذى أصدرته وزارة الاصلاح الزراعى سنة ١٩٦٥ .

الهيئة العامة للتعبئة والاحصاء - الكتاب السنوى ... ١٩٦٨ - القاهرة .

الهيئة العامة للتعبئة والاحصاء - الأراضى للترعة فى ج . م . ع - ١٩٧١ - القاهرة .

٢٨ - الهيئة العامة للتعبئة والاحصاء - الكتاب السنوى - يونيو ١٩٦٩ .

٣٩ - كتب سعد هجرس رئيس هيئة الاصلاح الزراعى أن أثر هذا القانون الفعلى كان محدودا للغاية والتقدير الجزئى للأرض التى وزعت طبقاً لهذا القانون لا يتعدى أى حال من الأحوال ٢٥ ألف فدان .

سعد هجرس - الاصلاح الزراعى - الفلسفة والاسلوب ص ٣١٥ - القاهرة سنة ١٩٧٦ .

٤٠ - الهيئة العامة للتعبئة والاحصاء - ص ٥٦ - ٥٧ القاهرة سنة ١٩٧١ .

٤١ - ج . زايدال - الزراعة فى ألمانيا الديمقراطية .

٤٢ - ف . ا . لينين - التحالف بين العمال والفلاحين - ص ٢٠٣ - ٢٠٤ - موسكو ١٩٦٦ .

٤٣ - . أننا نعرف جيداً أن الفلاحين يعيشون وأتنامهم مغروسة فى الأرض ، ولم لذلك يقاومون أى جديد يتسكون بهناد بالتقاليد . ونعرف أيضا أنهم لا يتحمسون لهذه الفكرة أو تلك إلا ما يتعلق بهم وبحياتهم بشكل مباشر . لكل هذا واقفنا على فكرة توزيع الأرض على الفلاحين بالرغم من اهتمامنا بأنها لا تقدم حلا حقيقيا .

إن الحل الحقيقى يكمن فى تشكيل تعاونيات زراعية .

لينين - المرجع السابق ص ٢٠٢ .

٤٤ - ج . جرونبرج .. من المونة الفلاحية إلى الزراعة الاشتراكية . ص ٢٢ .

٤٥ - ح . جرونبرج .. المرجع السابق .

٤٦ - سيد مرعى - الاصلاح الزراعى .. ٣١ - ٣٢ .

يعتبر سيد مرعى من أم الشخصيات للمسؤولة التى أربطت بالاصلاح الزراعى فى مصر ، ولقد كان المشرف الحقيقى ولفترة تزيد عن ١٥ عاماً على تطبيقات الاصلاح الزراعى .

٤٧ - ميشاق العمل الوطنى - الفصل السابع - القاهرة ١٩٦٢ .

٤٨ - المرجع السابق - الفصل السابع .

٤٩ - حديث الرئيس جمال عبد الناصر مع رئيس تحرير البراقنا والازفيسا السوفيتية - ١٧ أغسطس ١٩٦٢ .

٥٠ - سيد مرعى - مستقبل الأرض الجديدة - سلسلة من المقالات فى الأهرام - اعداد رقم ٢٨٥٧٦ - ٢٨٦٧٧ - ٢٨٥٨٠ - ٢٨٦٠٦ .

٥١ - جاء فى التقرير السنوى للبنك الأهلى سنة ١٩٥٢ : « إنه يسعدنا أن يحىء تنفيذ الاصلاح الزراعى من خلال حكومة مستقرة مسئولة ، وفى

حدود القانون وليس من خلال جماعات غير مسئولة تعتمد على القوة والفضوية » . ولقد رددت مجلة إتحاد الصناعات المصرية هذا المفهوم فى تعليقاتها على قوانين الاصلاح الزراعى . كذلك نجد أن للذكرة التفسيرية للقانون تبرر صدور القانون « بالقضاء على التفاوت بين الطبقات ، وتحقيق عامل هام وهو الاستقرار السلبى والاجتماعى » . وأوردت للذكرة أسبابا أخرى « من أجل دفع التطور الاقتصادى والصناعى بأسرع درجة ممكنة » .

قانون الاصلاح الزراعى - القانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ - المادة التاسعة .

٥٢ - تقرر التعويضات في تركيا على أساس ٤ مرات من ضريبة الأراضي ، وفي اليابان ترددت التعويضات على أساس أسعار سنة ١٩٤٦ التي قامت في واقع الأمر بكثير من أسعار سنة ١٩٤٩ حينما طبق قانون الإصلاح الزراعى ، أما في الصين فقد تقرر التعويض على أساس ٢,٥ مرة من قيمة الفلات الرئيسية .

عز الدين كامل - آراء في الإصلاح الزراعى - القاهرة ١٩٥٢ .

٥٣ - جرونبرج - المساعدة الفلاحية المشتركة ... ص ٢١ - ٢٢ .

٥٤ - زايدال - الزراعة في ألمانيا الديمقراطية ... ص ٢٢ .

٥٥ - حفل تقرير اللجنة العليا لتصنيفه الاقطاع بالعديد من الأمثلة عن كيف واصل عدد كبير من كبار الملاك سيطرتهم السياسية والاقتصادية على الفلاحين في القرى حتى سنة ١٩٦١ .

ومن المعروف أن اللجنة العليا تشكلت في أعقاب مقتل صلاح حسين الذى كان عضوا في الاتحاد الاشتراكي ومعروف باتجاهاته الثورية ويدفاه عن الفلاحين العقراء . لمزيد من التفاصيل راجع نص تقرير اللجنة للنشور في مجلة الطلبة - مارس ١٩٦٧ - القاهرة .

٥٦ - قانون الإصلاح الزراعى - القانون رقم ١٧٠٨ - مادة ٩ - القاهرة ١٩٥٢ .

٥٧ - سيد مرعى - الإصلاح الزراعى ... ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .

٥٨ - عز الدين كامل - آراء حول الإصلاح .. ص ٢٨ - ٢٧ .

تورين وارينر الإصلاح الزراعى والإلغاء في الشرق الأوسط .. ص ٥٠ .

٥٩ - زايدال - الزراعى في ألمانيا الديمقراطية ٢١ - ٢٢ .

٦٠ - ابراهيم طلعت عضو الهيئة الوفدية ويمثل الجناح اليسارى ، وآخرون مثل ابراهيم شكرى عضو الحزب الاشتراكي ، وكذلك سيد مرعى ، الذين تشكلت منهم لجنة خاصة لوضع مشروع القانون . ابراهيم طلعت - مذكرات حول الوفد والثورة - روزاليوسف - سبتمبر ونوفمبر سنة ١٩٧٦ .

٦١ - بعد تولى الضباط الأحرار السلطة في يوليو سنة ١٩٥٢ طالبوا الأحزاب القائمة بوضع برامج جديدة ، وكانت غالبية هذه البرامج ضد وضع حد أقصى للملكية الزراعية فيما عد حزب الوفد الذى قدم عدة اقتراحات لحل مشكلة الزراعة من بينها توزيع الأرض على الفلاحين . وقد لاحظت دورين وارينر خلال لقاءات متعددة مع بعض كبار الوطنيين والمسؤولين أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أعت ضوءا أخضر لإجراء اصلاح زراعى ، كما لعبت وزارة الخارجية دوراً في صناعة القانون الجديد . دورين وارينر - الإصلاح الزراعى .. ص ١٢٢ .

٦٢ - في سنة ١٩٥١ رفعت عدة هبات للفلاحين من أهمها ماحدث في كفر نجم محافظة الشرقية ، حيث ثار صغار الفلاحين والمستأجرين على الضرائب والقيمة العالية للإيجارات ضد المالك الذى كان هو نفسه الأمير محمد على ولى العهد في ذلك الوقت . ولى نفس العام وقعت ثورة الفلاحين الصفرى في ههوت محافظة القهيلية ضد البدارى ماشور للمالك الكبير . ولى كلتا الحالتين تعاونت الدولة وأجهزتها مع كبار الملاك لقمع الفلاحين بقسوة . كما حدثت في أعوام سابقة هبات فلاحية مماثلة في ساحل سليم بأسبوط والسرو بالغربية . ولمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة الكتب التالية :

شهدى عطية الشافعى - تطور الحركة القومية ص ٢٨ .

فتحى خليل - نضال الفلاحين .. ص ٢٢ .

للصرى - جريدة يومية مصرية في مايو ويوليو سنة ١٩٥٢ .

٦٣ - قانون الإصلاح الزراعى - المادة ١٢ سنة ١٩٥٢ .

٦٤ - وزارة الإصلاح الزراعى - القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٢ .

٦٥ - عبد الودود خليل - إضافات وتعديلات في قانون الإصلاح الزراعى - من مطبوعات المركز القومى للتخطيط .

٦٦ - المرجع السابق ص ٦٢ .

٦٧ - سيد مرعى - الإصلاح الزراعى .. ص ٢٠٦ .

٦٨ - من الملاحظات الهامة في هذا الصدد أن الذين قاموا بثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ لم يكن لديهم أو وراءهم تنظيم سياسى أوجهيرى حينها بدأوا في تنفيذ قانون الاصلاح الزراعى . وقد بدلت بعد ذلك محاولات ، غير ناجحة ، لخلق تنظيم سياسى إبتداء من هيئة التحرير حتى الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى .

٦٩ - خيس والبقرى اثنان من القيادات العالية الشابة في مصنع كمر الدوار للفزل والنسيج ألقى القبض عليها مع مئات من عمال للمصنع لقيامهم بالإضراب مطالبين بتحسين ظروف العمل وقد واجهتهم السلطة الجديدة بعنف شديد فدخلت قوى من الجيش إلى للمصنع وألقت القبض على للمئات ثم عقدت محاكم عاجلة في قناء للمصنع ، وأصدرت حكمها بالاعدام على خيس والبقرى وقبض فيها الحكم في اليوم التالى ، كما صدرت أحكام أخرى قاسية بالسجن المؤبد على عدد كثير من العمال .

٧٠ - في سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٥ ألقى القبض على عدد كبير من الشيوعيين والعناصر التقدمية والديمقراطية وحوكم بعضهم أمام محاكم خاصة ، وبعد العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦ أفرج عن عدد كبير منهم وبقى في السجون حوالى ١٠٠ من القيادات العالية والكتفين . ومرة أخرى ، وفي نهاية سنة ١٩٥٨ ، بدأت السلطة حملة واسعة ضد العناصر الشيوعية والديمقراطية واعتقلت في هذه الأثناء عدة آلاف منهم ، بقى جزء كبير منهم في المعتقل أكثر من خمس سنوات (١٩٥٩ - ١٩٦٤) ، كان من منهم عدد كبير من الكتاب والصحفيين وأساقفة الجامعات والفنانين والقيادات العالية .

فتحى عبد الفتاح - شيوعيون وناصريون - القاهرة سنة ١٩٧٥ .

طاهر عبد الحكيم - الاقلام العارية - بيروت سنة ١٩٧٥ .

عبد المعظم أنيس - رسائل الحب والثورة - القاهرة ١٩٧٦ .

٧١ - حفلت دراسات وتقارير كثيرة بالمعديد من الأمثلة للتجاوزات التي أرتكبها كبار الملاك والتعاون مع بعض أجهزة الدولة من صغار الفلاحين . تقرير اللجنة العليا لتصفية الإقطاع - مجلة الطليعة - مارس سنة ١٩٦٧ .

طارق البشرى - تقرير حول الاصلاح الزراعى - الطليعة - سبتمبر سنة ١٩٦٦ . جريدة الجمهورية - دراسات قسم الأبحاث - ٢٤ يناير سنة ١٩٦٥ . روزاليوسف - الاعداد من يناير وأبريل سنة ١٩٦٥ .

٧٢ - لقد أدى ذلك الى اضطرابات واسعة بين الفلاحين وصلت في بعض الاحيان الى صدام بينهم وبين البوليس في كشيش ودكرنس واعتقل عدد من قيادات الفلاحين سنة ١٩٦٨ . ولقد توصلت القيادة العليا للاتحاد الاشتراكى الى حل وسط في هذا للوضع فتقرر الاستمرار في إعطاء الأرض للملاكها السابقين مع عدم وجود الفلاحين الذين وزعت عليهم وتحويل وضميتهم من ملاك الى مستأجرين .

٧٣ - في كل كتبه وخطبه تقريبا كان لينين يؤكد دائما على أنه لا يمكن تحقيق أى تغير جذرى في المجتمع وفى الريف بشكل خاص بدون ديمقراطية واسعة ، وبدون مقرطة حقيقية لأجهزة الدولة أيضاً .

ف . أ . لينين قرار حول المشكلة الزراعية - البرافدا - ابريل سنة ١٩١٧ . مؤتمر ممثلى الفلاحين - البرافدا - ابريل سنة ١٩١٧ . خطاب أمام لجان الفلاحين الفقراء - نوفمبر سنة ١٩١٨ .

ف . ا . لينين - التحالف بين العمال والفلاحين - موسكو سنة ١٩٢٦ .

٧٤ - في البدايات الأولى سنة ١٩٤٥ دارت مناقشات واسعة حول الاصلاح الزراعى بين الأحزاب وجهاد الفلاحين في ألمانيا الديمقراطية .. وقد كانت هناك وجهات نظر كثيرة وأحيانا متباينة وخاصة تلك التي أبداها الحزب المسيحي الديمقراطي والحزب الليبرالى اللذان كانا في تحالف مع الحزب الشيوعى والأحزاب الأخرى في جبهة وطنية متحدة .

وفى تلك الأثناء كان الفلاحون والعمال الزراعيون يقومون بمبادرات ذاتية لتشكيل لجان لهم في المحافظات والقرى . وعقدت هذه اللجان مؤتمراً عاماً لها في ٢ يوليو في كتب Rottbns واتخذت عددا من القرارات الهامة .

جوريج ... المساعدة الفلاحية للتبادلة .. ص ٢٠ - ٢٢ .

٧٥ - كان من بين أعضاء هذه اللجان ٢١,٦٧٠ ألف عضو لاينتون الى حزب من الأحزاب القائمة ، ٢١,٦٣٩ أعضاء في الحزب الاشتراكى الألمانى للوحدة (الشيوعيون والاشتراكيون) ، حوالى ألف عضو من أعضاء الحزب المسيحي الديمقراطي وممثلهم من الحزب الليبرالى . المرجع السابق ص ٣٦ .

الفصل الثالث

قوانين المصالح الزراعي وانعكاسها على قوى الإنتاج

إن محاولة الوصول الى صورة محددة للأثر الحقيقي لقانون الاصلاح الزراعى فى علاقات الانتاج ووسائله تستدعى البحث عن هذا الأثر فى ثلاثة مجالات رئيسية :

أولا - الإيجار والعلاقات والأشكال الإيجارية .

ثانيا - التعاون الزراعى : أشكاله المختلفة ودوره الحقيقى .

ثالثا - الميكنة واستخدام الأساليب العلمية .

علاقات الإيجار وظاهرة المالك الغائب :

تعتبر المواد المتعلقة بتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجرين من أهم ما جاء فى قانون الاصلاح الزراعى . ويتفق المدركون لطبيعة الأوضاع الزراعية فى مصر على أن قوانين الإيجار وأثارها تفوق فى واقع الأمر توزيع الأرض^(١) . والذي لاشك فيه أن اتساع ظاهرة الإيجار ومآصحبها من ظاهرة المالك الغائب بالاضافة الى قلة المساحة الزراعية أصلا مع ازدياد أعداد المعدمين تمثل جوهر للمشكلة الحقيقية للزراعة المصرية منذ تقنين الملكية فى أواخر القرن التاسع عشر .

وفى سنة ١٩٥٢ كانت نسبة الأراضى المؤجرة قد وصلت الى مستو عال (٦٠ ٪) من الأراضى الزراعية^(٢) . وطوال النصف الأول من القرن العشرين كانت تلك الظاهرة تتسع وتتخذ أبعاداً خطيرة ، وذلك بعد أن أدرك ملاك الأرض أن تأجيرها أفضل من زراعتها من زاوية مكاسبهم الخاصة^(٣) .

لقد كان الجوع الى الأرض « والذي نتج عن تركيز شديد للملكية فى أيدي بضعة آلاف من الملاك الكبار فى مقابل الملايين الذين لا يملكون شيئاً وفى نفس الوقت يعتمدون على العمل الزراعى كمصدر أساسى لحياتهم ، هو الذى أدى الى خلق ظروف « مثالية » للملاك والملاك الكبار بشكل خاص لفرض شروطهم على المستأجرين والمستأجرين الصغار .. وقامت هذه العلاقة الإيجارية على أرض متخلقة وأرضية من الاستغلال المطلق من جانب الملاك ، وعلى أسس شبه إقطاعية^(٤) .

١ - القوانين الجديدة :

تناول القانون الأول للإصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ تنظيم العلاقات الايجارية فى خمس مواد ابتداء من المادة ٢٢ حتى ٢٧ ، وكان أهم ما جاء فى هذه المواد هو تحديد القيمة الايجارية للفدان بسبعة أمثال قيمة الضريبة السنوية ، وتبلغ هذه فى المتوسط بين ٢ إلى ٤ جنيهات . أما بالنسبة للمزارعة فقد نص القانون على أن يقسم للمستأجر والمالك المحصول بنسب متساوية (٥٠ ٪ لكل) بعد خصم تكاليف النفقات الزراعية ، كما ألغى القانون دور الوسطاء الذين كانوا يؤجرون أراضى كبار الملاك ثم يعيدون تأجير الأرض بعد تقسيمها الى قطع صغيرة على صغار الفلاحين .

وفى الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٦ أدخلت على قوانين الايجارات عدة تعديلات وتغييرات من أهمها :

● حق للمالك فى « تجنب » الأراضى المؤجرة فى أملاكه ، أى وضعها فى الجوانب وليست وسط الأملاك (٥) .

● وضع حد أقصى لاستئجار الأراضى ٥٠ فدانا للعائلة (الرجل والزوجة والأبناء) (٦) .

● إعطاء الجمعيات التعاونية حق الاشراف على عقود الايجار بين المالك والمستأجر (٧) .

● مد عقود الايجار القائمة من سنة الى ثلاث سنوات ، وفى نفس الوقت حرم القانون طرد أى مستأجر من الأرض التى يزرعها طالما يقوم بالواجبات المنصوص عليها فى عقد الايجار ويجوز طرد المستأجر فى حالة إخلاله بالتزاماته فى عقد الايجار (٨) .

● إعطاء الملاك الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة والذين يؤجرون جزءا من أراضيهم الحق فى فسخ عقود الايجار ، اذا كانوا يزرعون أراضيهم بأنفسهم ويعتمدون فى دخلهم الاساسى على الزراعة (٩) .

● تشكل الجمعيات التعاونية الزراعية لجانا خاصة لفض المنازعات بين المالك والمستأجر (١٠) .

وهكذا يتضح أنه ، ربما فيما عدا القانون الخاص بحق المالك فى تجنب الأراضى المؤجرة ، فإن كل القوانين الأخرى كانت فى النهاية لصالح المستأجر وتدعم موقفه ضد سلطة الملاك وكبار الملاك بشكل خاص .

ب - حجم الأراضى المؤجرة :

لقد كان الهدف من قوانين تنظيم الايجارات فى الأساس هو القضاء أو على الأقل تضيق الهوة الواسعة بين من يملك الأرض ومن يزرعها فعلا . ولاشك أن ظاهرة المالك الغائب قد لعبت دوراً سلبياً خطيراً فى تطور الانتاج الزراعى فى مصر .

فالمالك الغائب لم يكن يهتم سوى المحصول على أكبر عائد من المستأجر وفرض الشروط القاسية عليه ، والمستأجر ، نتيجة احساسه بعدم الأمان والاستقرار لم يكن هو الآخر يهتم بتطوير الانتاج أو وسائله .

وقد لعبت قوانين الايجار الجديدة دوراً هاماً فى اتجاهين :

التقليل من ظاهرة التأجير بعد أن أصبحت غير مغرية للمالك ، من ناحية . ومن ناحية أخرى تأمين المستأجر والتقليل من المخاطر التى كان يتعرض لها وعلى رأسها الطرد من الأرض . ويوضح الجدول التالى

الأثر الإيجابي للقانون على انخفاض نسبة الأراضي المؤجرة ؛

جدول

تطور نسبة الأرض المؤجرة (١٩٥٠ - ١٩٦٥)

السنة	الأراضي التي يشرف عليها الملاك	النسبة	الأراضي المؤجرة	النسبة
١٩٥٠	٢,٤٨١,٩٣٣	% ٤١	٢,٤٩٢,٤٦	% ٥٩
١٩٥٢	٢,٣٨٨,٤٧٩	% ٣٩,٥	٢,٦٦٨,٩٧٨	% ٦٠
١٩٥٨	٢,٦١٥,٦٨٣	% ٤٦	٣,٠٨١,٧٢٨	% ٥٤
١٩٦٠	٢,٦٦٠,٢٥٦	٤٩	٣,٠٢٠,٧٩٠	% ٥١
١٩٦٢	٢,٩٣٨,٦٣٦	% ٤٩	٣,٠٦٤,٧٦٧	% ٥١

ويمكن إرجاع هذه الظاهرة الإيجابية إلى عدة عوامل ، من أهمها أن عددا من صغار المستأجرين والذين وزعت عليهم أراضي الإصلاح الزراعي وأصبحوا ملاكا ، تركوا أراضيهم المستأجرة ، ومن ناحية أخرى فإن عدداً من كبار الملاك قد تحولوا إلى الإشراف على زراعة أراضيهم بأنفسهم بعد أن أصبح الإيجار ليس مجزياً وبعد أن أصبحت ملكيتهم محددة نسبياً (١٢) .

ولو أخذنا أرقام الأحصاء الزراعي الرابع الذي أجري سنة ١٩٦٢ على أنها دقيقة فسنفاجأ بأن جزءاً هاماً من الأراضي المؤجرة يقع في الملكية التي تقل عن خمسة أفدنة وتزداد بشكل خاص بين من يملكون فداناً فأقل . ولعل التفسير الوحيد لذلك أن ملكية أقل من فدان لم تكن بالطبع توفر لصاحبها الحد الأدنى من متطلبات المعيشة ، ولذلك غالباً ما يلجأ إلى تأجيرها والعمل بشكل دائم أو مؤقت في أراضي كبار الملاك وأغنياء الفلاحين . كذلك فإن كثيراً من موظفي الدولة والعاملين في المدن الذين آلت إليهم ملكية صغيرة نتيجة الميراث كانوا يحرصون على الاحتفاظ بهذه الملكية مهما كانت صغيرة ، لأن امتلاك الأرض في حد ذاته يمثل قيمة لديهم وللمجتمع . وغالبية هؤلاء كانوا أيضاً يؤجرون أراضيهم .

أما من يملكون بين ٥ إلى ٥٠ فداناً فإن نسبة الأراضي المؤجرة قد انخفضت بشكل عام ، فبالإضافة إلى اتجاه كبار الملاك إلى زراعة أراضيهم بأنفسهم نظراً لانخفاض مساحة ملكيتهم ، فإن إلغاء فئة الوسطاء ووضع حد أقصى للأراضي المؤجرة بـ ٥٠ فداناً للعائلة قد أدى إلى خفض ملحوظ لنسبة الأراضي المؤجرة في هذه الشرائح .

جـ - دخل المستأجر :

ثمّة أثر إيجابي آخر لقوانين تنظيم الإيجار هو زيادة دخل المستأجرين ، فالذي لاشك فيه أن تحديد قيمة الإيجار بسبعة أمثال الضريبة المقررة على الأرض والشروط الأفضل التي جاءت بها القوانين لنظام المزارعة ، قد أدى في تقدير البعض إلى زيادة دخل المستأجرين الذين قدر عددهم بحوالي مليون .

وتقدر وزارة الزراعة الزيادة السنوية في دخل للمستأجر بـ ١٠ جنيهات عن الفدان ، إذ ارتفع هذا الدخل من ١٩ الى ٢٩ جنيها سنة ١٩٥٤ . أما التقدير الشامل لزيادة دخل المستأجرين فبلغت حوالى ٤٠ مليون جنيه .^(١٤)

ومن الواضح أن هذه الأرقام مبالغ فيها ، فالتقدير ببساطة يضرب الزيادة التى قدرتها وزارة الزراعة فى دخل المستأجر للفدان فى العام فى عدد الأفدنة المستأجرة والتى كانت تقدر بـ ٤ مليون فدان .

ومن المؤكد أن كلا التقديرين ليس صحيحا ، ففى سنة ١٩٥٣ قدرت الأراضى المستأجرة بـ ٣,٣ مليون فدان بما فى ذلك الأراضى المستأجرة بنظام المزارعة والمشاركة على المحصول . وقد توصلت بعض الدراسات الأكثر دقة الى تقدير الزيادة فى دخول المستأجرين بحوالى ٢٥ مليون جنيه^(١٥) ، ذهب أكثر من نصفها الى فئة المستأجرين من ١٥ الى ٥٠ فدانا والذين كانوا يستأجرون مساحة من الأرض تقدر بـ ١٤٩,١٩٧ ألف فدان^(١٦) .

ولقد تأكد أن كبار المستأجرين هم الذين استفادوا فى الواقع بدرجة كبيرة بقوانين الإيجار مقارنة باستفادة صغارهم ، ويرجع ذلك الى عدة عوامل على رأسها أن كبار المستأجرين كانوا أقدر على مواجهة نفوذ كبار الملاك من ناحية كما كان الشكل الإيجارى السائد بينهم هو الشكل النقدى . فلقد بلغت نسبة الأراضى المؤجرة بنظام الإيجار النقدى فى الفئة بين ٥٠ - ١٠٠ فدان حوالى ٨٣ ٪ سنة ١٩٥٢ ، ٩٠ ٪ سنة ١٩٦٠ ، بينما كانت الأراضى المؤجرة بنظام المزارعة فى هذه الفئة لا تتجاوز ١٦ ٪ سنة ١٩٥٢ ، ١٠ ٪ سنة ١٩٦١ .

وغنى عن الإيضاح أن قوانين الإيجار الجديدة كانت محددة بشكل قاطع فيما يتعلق بالإيجار النقدى مما لا يعطى فرصة للتلاعب . الأمر الذى لم يكن متوافرا فى الإيجار العيني الذى ترك الفرصة واسعة لفرض كبار الملاك شروطهم وخاصة على صغار المستأجرين .

د - الأثر العملى :

من الثابت أنه فى السنوات العشر الأولى لتطبيق قوانين الإيجارات الجديدة ، كان هناك أثر واضح لزيادة دخل المستأجر وتغيير العلاقة لصالحه ، ولكن هذه الصورة - تعرضت بعد ذلك لهزات ملحوظة بعد ذلك سواء بالنسبة للارتفاع الملحوظ من جديد فى نسبة الأراضى المؤجرة أو فى تجنب القانون نفسه والعودة بشكل أو بآخر الى إضعاف مركز المستأجر والمستأجر الصغير بشكل خاص^(١٧) ، فلقد سجلت مجموعة الباحثين فى هذا الموضوع فى جريدة الجمهورية وأيضاً فى مجلة الطليعة سنة ١٩٦٦ ، أن كثيرا من صغار المستأجرين قد اضطروا الى قبول شروط فرضها الملاك وتتنافى مع القوانين سواء فيما يتعلق بالإيجار النقدى أو الإيجار العيني : فهناك أولا من اضطرت تحت ضغط الملاك الى تحويل شكل الإيجار من الشكل النقدى الى المزارعة ، وفى نظام المزارعة أثبتت الدراسات أن المجال كان واسعا لتلاعب كبار الملاك ، مثل تحميل المستأجر نفقات الزراعة بل وأحيانا دفع ضريبة الأرض مع التزامه بعد ذلك بتوريد أكثر من نصف المحصول وأحيانا الثلثين .

كما لجأ كبار الملاك الى حيلة جديدة وهى أنهم لا يؤجرون الأرض لعام بل يؤجرونها بالمحصول شهريا ، مع كتابة عقود ايجار رسمية وتسجيلها في الجمعيات التعاونية ، وقد أمكنهم بذلك أن يحصلوا على ايجارات عالية للغاية تفوق في أحيان كثيرة الايجارات العالية قبل القانون^(١٨) . وبشكل عام يمكننا تقييم دور قوانين الايجارات الجديدة وأثرها من الناحية العملية في علاقات الانتاج في انها دفعت بشكل نسبي هذه العلاقات في اتجاه أفضل وإن كانت لم تحقق الهدف النهائي في تغيير جذري لهذه العلاقات . ويعود ذلك الى عدة عوامل تتعلق بالقانون نفسه وبالظروف التي أحاطت بتطبيقه ويمكن تلخيصها فيما يلي :

● أن القانون نفسه اعترف بالإيجار العيني والمشاركة كأحد أشكال الايجار الهامة ، بالرغم من أن هذا الشكل المطلق للايجار يرتبط كما سبق أن شرحنا بعلاقات الانتاج الأكثر تخلفا . ولقد أعطى ذلك للملاك ، والملاك الكبار بشكل خاص ، الفرصة للتلاعب وفرض شروطهم المجحفة والتي كان لها أثرها السلبي على الانتاج والمنتجين . وبالرغم من أن نسبة الأراضي المؤجرة بهذا الشكل المتخلف قد تراجعت في البداية ، إلا أنها بعد ذلك عادت الى الاتساع متخذة أشكالا وأبعادا مختلفة .

● أعطى القانون لكبار الملاك الحق في تجنيب الأراضي المؤجرة ، وقد أعطى ذلك لهم سلاحا استخدموه في فرض شروطهم على للمستأجرين الصغار بشكل خاص .

● قامت بالاشراف على تنفيذ القانون ، مثل باقى قوانين اصلاح الزراعى ، الأجهزة البيروقراطية ، التي كانت بطبيعتها متحفزة ضد صغار المستأجرين . ولقد أعطى القانون للمالك الحق في طرد المستأجر في حالة إخلاله بعقد الإيجار ، ولم يحدد القانون الاشكال المحددة لهذا الإخلال . وحتى سنة ١٩٥٢ ، كانت المنازعات حول الايجارات تُعرض على المحاكم العادية ثم تقرر سنة ١٩٦٢ تشكيل لجنة « فض المنازعات » .

ولم يمنع ذلك من طرد كثير من المستأجرين من أراضيهم ، فصغار المستأجرين لا يعرفون ولا يقدرّون على الإجراءات الطويلة والمعقدة للمحاكم من ناحية ، وبالنسبة للجان فض المنازعات التي كانت تتكون من المالك والمستأجر والمشرف الزراعى وبعض الاداريين من أغنياء الفلاحين ، فإن قراراتها في أحوال ليست قليلة لم تكن في صالح صغار المستأجرين من ناحية أخرى .^(١٩)

على أنه بعيدا عن هذه الثغرات في القانون ، فإن الظروف للموضوعية التي ظلت تسود الانتاج الزراعى في مصر كانت تقلل الى حد كبير من التنفيذ العملى للقانون ، فبالرغم من وضع حد أقصى للملكية وتوزيع الأراضي على صغار الملاك ، ظل شكل التركيز الشديد للملكية من جانب والانعدام الواسع للملكية من جانب آخر قائما ويلعب دوره السلبي ، فقد ظل هناك ٥ ٪ من الملاك يضعون أيديهم على أكثر من ٥٠ ٪ من الأراضي ممن يملكون خمسة أفدنة فأكثر . بينما تتسع كل يوم نسبة التفتيت بين الملاك الصغار ونسبة اللاملكية بين المعدمين .

— لعبت الدولة دوراً متميزاً في السنوات العشر الأولى بالنسبة لهذه الجمعيات وذلك بإمدادها بالآلات الزراعية الحديثة ، كما زودت كل جمعية بخبير زراعى متخصص لقيادة المسائل الفنية في العمل^(٢٤) .

وبالرغم من أن نفوذ الدولة في هذه الجمعيات ، من وجهة نظر بعض القوى السياسية ، قد أخل بالطبيعة الديمقراطية لها ، إلا أننا ، من وجهة نظر التطبيق العملى ، نرى أن الدور الذى لعبته وزارة الاصلاح الزراعى في رعاية هذه الجمعيات في المراحل الأولى كان مسألة ضرورية وهامة^(٢٥) .

ولما كانت هذه الجمعيات قد قامت أساساً في أراضى كان يملكها كبار الملاك الذين كانوا يستخدمون نسبياً الآلات والوسائل الحديثة ، فقد كانت هناك مخاطر لدى توزيعها على الفلاحين في مساحات صغيرة . من أن يشهد الانتاج الزراعى انخفاضاً ملحوظاً ، وقد حدث بالفعل في السنوات الأولى لتطبيق قانون الاصلاح الزراعى ، ولذلك كان دعم ومساندة الدولة لتلك التعاونيات مسألة ضرورية لمواجهة مخاطر التفتت وتأثيره على الانتاج .

وبالرغم من أنه كانت هناك العديد من الأشكال التعاونية الانتاجية في هذه الجمعيات مثل تنظيم استغلال الأرض ، وزراعتها وحصادها .. الخ ، كما أن غالبية أدوات الانتاج مثل الآلات والمحارن وأدوات الري التى كانت مملوكة لكبار الملاك السابقين قد تحولت الى ملكية تعاونية للتنظيمات الجديدة ، إلا أن تلك التعاونيات لم تصل أبداً الى مستوى الجمعيات الانتاجية . فلقد قامت زراعة الأرض على أساس فردى ، وكان كل منتفع مسؤولاً عن قطعة أرضه .

ولقد قيلت آراء كثيرة حول هذه الجمعيات ، فالبعض يرى أنها مأخوذة عن النظام التعاونى الذى اتبعه الانجليز في مشروع الجزيرة في السودان ، وأن ذلك كان اسلوباً ذكياً في الربط بين بعض عوامل الزراعة الواسعة بالتسويق التعاونى مع تشجيع المبادرات الفردية للفلاحين الصغار .

ويعتقد البعض الآخر أن القيادة السياسية في ذلك الوقت كانت تعتقد أن تلك هى الوسيلة الوحيدة لتحقيق فائض كبير في الانتاج الزراعى في تلك الجمعيات^(٢٦) .

ب - أثر جمعيات الاصلاح على الأشكال التعاونية الأخرى :

كان لجمعيات الاصلاح الزراعى تأثيرها على أوضاع الجمعيات الائتمانية التقليدية . إذ كان لنجاح نظام التسويق التعاونى في جمعيات الاصلاح وكذلك تطعيم الجمعيات بالمختصين أثر واضح في تشجيع الحكومة على ادخال تغييرات عديدة على أوضاع التعاونيات الزراعية الائتمانية التى كانت موجودة من قبل ، الأمر الذى أدى في واقع الأمر الى التقريب بين الشكليين التعاونيين .

لقد بدأ هذا التغيير بصدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ والذى نظم أعمال هذه التعاونيات . ومن أهم هذه التغييرات :

● إعادة تنظيم بنك التسليف الزراعى ، وهو البنك الذى كان مسؤولاً عن إمداد الفلاحين بالقروض والبدور ، وأصبح مؤسسة عامة ، وتغير اسمه الى مؤسسة الائتمان الزراعى التعاونى . واقتصر البنك في سلفياته منذ ١٩٦٢ على الجمعيات التعاونية ولم يعد يقرض الأفراد ، كما تم إعفاء السلف من الفوائد مع عدم اشتراط

وقد أدى ذلك الى زيادة الطلب على الأرض واستمرار ماسمى تاريخيا بالجوع الى الأرض ، ويمثل ذلك أرضية نموذجية لاستغلال الملاك ، والملاك الكبار بشكل خاص ، ولدعم مراكزهم وفرض شروطهم على الملايين المتزايدة والتي تعيش على الزراعة ولا تملك أرضا .

ولما لم تكن القوانين في حد ذاتها وبأسلوب تنفيذها قادرة على تغيير الواقع ، فن الطبيعي أن يفرض الواقع نفسه من جديد متجاوزاً هذه القوانين وهذا ما حدث .

التعاونيات الزراعية

١ - أشكال جديدة :

كان بناء أشكال تعاونية جديدة على الأرض الموزعة أحد الملامح الجديدة الهامة في تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى . فلقد نصت المواد من ١٨ - ٢٢ في القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٢ على ضرورة تشكيل جمعيات تعاونية على أراضى الإصلاح الزراعى الموزعة على صغار الفلاحين ، وحددت تلك المواد المهام الملقاة على عاتق تلك الجمعيات التعاونية ، فيما يلى :

- توزيع السلفيات على الأعضاء وفقا لاحتياجاتهم .
- تزويد المزارعين بما تحتاجه العملية الزراعية من آلات وبذور واسمدة وحيوانات .
- ضمان أفضل الظروف لتحقيق زيادة الانتاج ومواجهة أية مشاكل تعوق الانتاج وبناء المخازن والقنوات .

- تنظيم تسويق الحاصلات الزراعية .
- توفير الخدمات الاجتماعية والثقافية للأعضاء (٢٠) .

ومن الوهلة الأولى يلحظ الانسان المهام العديدة التى أوكلت للجمعيات التعاونية الجديدة ، وكانت هذه المهام أوسع بكثير من المهام الائتمانية المحدودة التى كانت ملقاة على عاتق الجمعيات الائتمانية الموجودة بالفعل (٢١) .

لقد بدأت جمعيات الإصلاح الزراعى سنة ١٩٥٤ بـ ٧٢ جمعية تعاونية ارتفع عددها بعد ذلك حتى وصل سنة ١٩٦٨ الى ٦٥٠ جمعية (٢٢) ، ولقد لعبت هذه الجمعيات دوراً هاماً فى تطوير الانتاج الزراعى ، ليس فقط فى أراضى الإصلاح الموزعة بل وأيضاً فى الأراضى المزرعة بشكل عام .

واكتسبت تلك الجمعيات ملحاً هاماً أعطاها طابع الجمعيات التعاونية شبه الانتاجية :

— اقتصرت عضوية هذه الجمعيات على المنتفعين من قانون الإصلاح الزراعى وبذلك تحررت من السيطرة التى كان يمارسها كبار الملاك وأغنياء الفلاحين فى الجمعيات التقليدية ، فأوضاع وعلاقات الأعضاء متساوية أو متقاربة ، وقد خلف ذلك ظرفاً مواتياً لتطوير هذه الجمعيات .

— جاء التسويق التعاونى لغالبية المحاصيل مثل القطن والأرز والبصل بمكاسب حقيقية للأعضاء ، وحررهم من الوسطاء وتجار القرى الذين كانوا يستغلون الفلاح استغلالاً مكثفاً ، وقد شجع النجاح الذى تحقّق ، الحكومة على توسيع نظام التسويق التعاونى وتطبيقه فى الأشكال التعاونية الزراعية الأخرى (٢٣) .

ضمان الأرض لتقديم تسهيلات ائتمانية لصغار الفلاحين والاكتفاء بضمان المحصول^(٢٧) . وقد أدى هذا عملياً الى دعم دور الجمعيات الائتمانية وإعطائها دفعة قوية للأمام كما تصاعدت سلفيات البنك في الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠ بمقدار أربعة أضعاف ، وذهبت ٨٠ ٪ من قروض البنك وسلفياته الى من يملكون عشرة أفدنة فأقل . (٢٨)

وأكدت دراسة أجريت على الأغراض التي صرفت من أجلها قروض البنك ، أن غالبيتها العظمى استثمر بشكل رأسمالي . (٢٩)

● فتح مجالات وآفاق جديدة أمام النشاط التعاوني الزراعي وبشكل خاص تسويق الحاصلات الزراعية ، والقطن أساساً . لقد مثل ذلك تطويراً للمهام التقليدية التي كان ينحصر فيها العمل التعاوني في مجال الزراعة وهو تقديم البذور والأسمدة ، وتنظيم مكافحة الآفات الزراعية . لقد بدأ نظام تسويق القطن في هذه الجمعيات على أسس اختيارية في البداية ، ثم جرى تعميمه وتنظيمه بعد أن ثبت نجاحه .

جدول

القروض والسلفيات المقدمة من بنك التسليف الزراعي التعاوني
١٩٥٢ - ١٩٧٠ بالآلاف جنيه

السنة	السلفيات	نصيب التعاونيات	النسبة
١٩٥٢	١٥,٩٦٠	٢,٤٠٠	٢١,٣
١٩٥٤	١٧,٤٨٨	٤,٠٤٩	٢٦,١
١٩٦٢	٦٠,٩٦٢	٦٠,٩٦٢	١٠٠
١٩٦٨	٧٨,٤٧٨	٧٨,٤٧٨	١٠٠
١٩٧٠	٨٠,٨٦٨	٨٠,٨٦٨	١٠٠

المصدر : الكتاب السنوي - الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء - القاهرة سنة ١٩٧٤

ولقد بدأ ، الى حد ما تسويق محاصيل أخرى ، ولكن ذلك لم يعمم ولم يتسع مثلاً حدث بالنسبة للقطن . ويعود ذلك الى المقاومة الشديدة لتجار الريف وكبار الملاك لنظام التسويق التعاوني بشكل عام ، كما لعبت الأجهزة البيروقراطية التي كانت مسؤولة عن التنفيذ دوراً في الحد من انتشار التسويق التعاوني وتعميمه بالنسبة لكافة الحاصل .

جدول
تطور التسويق التعاوني للقطن وعدد آخر من المحاصيل

المحصول	١٩٦٢	% ١٩٦٦	% ١٩٧٠
القطن	—	% ١٠٠	% ١٠٠
الأرز	—	% ٥٠	% ٤٥
البصل	—	% ٢٩	% ٢٨
البطاطس	—	% ١٨	—
العدس	—	% ٨٠	% ٧٠

المصدر :

الكتاب السنوي - الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء - يونيو ١٩٧٣ - مع ملاحظة أن النسبة المئوية قنا باستخراجها من الأرقام المتاحة الخاصة بالانتاج الكلي والانتاج السوق تعاونيا .

وبشكل عام فإن تسويق القطن وبعض المحاصيل الأخرى تعاونيا قد مثل خطوة هامة في اتجاه تحقيق ما جاء عن دور التعاون الزراعي في ميثاق العمل الوطني الصادر سنة ١٩٦١ ، والذي أشار الى ضرورة أن تلعب التعاونيات الزراعية دوراً إنتاجياً بارزاً في إعادة صياغة الحياة في القرية المصرية .

ولقد أثبتت كل الدراسات التي أجريت في هذا المجال ، أن صفار ومتوسطى الفلاحين قد استفادوا ودافعوا عن التسويق التعاوني بالرغم من بعض الأخطاء التي ارتكبتها الأجهزة البيروقراطية العاملة في هذا المجال ، إلا أنه من ناحية أخرى ، فقد نظم كبار الملاك وتجار القرى الأقوياء حملة مكثفة من أجل إلغائه . وقد أدت هذه الحملة الى الحد بدرجة كبيرة من تعميم تجارب تسويق المحاصيل الأخرى فيما عدا القطن^(٣٠) .

لقد كان لسياسة التسويق التعاوني أثر فعال في أكثر من مجال ، فبالإضافة الى الدور الذي لعبته في مجالات العلاقات الاجتماعية وحماية الفلاح الصغير والمتوسط من بعض الفئات الطفيلية الخطيرة التي كانت تستغله مثل كبار الملاك وتجار القرى ، فإن دورها كان واضحاً في تحقيق فائض واضح في الانتاج الزراعي مما أتاح للدولة فرصة توجيه وتنظيم هذا الفائض لصالح الاقتصاد الوطني ككل .

جـ - التعاون الزراعي والديمقراطية :

لقد كان التوسع في التعاونيات وقاعدة العضوية العريضة مرتبطاً بالعمل على جعلها منظمات جماهيرية ديمقراطية . ويعنى هذا أن يكون للفلاحين الفقراء والذين يمثلون القاعدة العريضة للعضوية في هذه التعاونيات دور كبير في قيادتها^(٣١) . ولقد تمت محاولات على هذا الطريق من أهمها النص على أن تقوم الجمعية العمومية بانتخاب مجالس إدارة التعاونيات ، على أن يكون لكل فرد صوت واحد بغض النظر عن حجم الملكية^(٣٢) .

ومنها أيضا النص في قانون انتخاب مجالس الإدارة على أن يكون ٨٠ ٪ من أعضائه ممن يملكون خمسة أفدنة فأقل .

وفي سنة ١٩٦٩ أصدرت الحكومة قانونا بإنشاء مجلس أعلى للتعاون يشرف على نشاط الجمعيات التعاونية^(٣٥) . لقد استهدفت هذه الخطوات دعم مركز فقراء وصغار الفلاحين ودورهم في التعاونيات . ولكن الدراسات التي أجريت على عينات معبرة عن التعاونيات أثبتت أن النفوذ الرئيسى فيها كان فى أيدي أغنياء الفلاحين والذين كانوا فى الواقع يتمتعون بمساندة كبار الملاك وبعض كبار الموظفين العاملين فى مجال العمل الزراعى التعاونى^(٣٦)

وفي سنة ١٩٧٠ كانت مجالس الإدارات فى حوالى ٥٠ ٪ من التعاونيات الزراعية قد صدر قرار بجلها وتولى السلطة مشرف أو موظف تعيينه وزارة الزراعة^(٣٧) . ولقد أدت الظروف المواتية لأغنياء الفلاحين طوال فترة الستينيات ، وكذلك سياسة المهادنة التى اتبعتها الحكومة بعد العدوان الاسرائيلى وهزيمة ١٩٦٧ ، الى أن يحتل هؤلاء الأفراد مركزا متميزا حال دون اتساع الديمقراطية فى الجمعيات التعاونية ، وحولوها الى تنظيمات تخدم فى الأساس مصالحهم الخاصة^(٣٨) .

د - بعض الملاحظات :

لقد حاولت الدولة أن تلعب بالنسبة للتعاونيات الدور الرئيسى باعتبارها مصدر التمويل ، وعملت على تحرير العمل التعاونى من كثير من القيود التى كانت تشله فى الماضى ، وقد سعى النظام الى ذلك مستهدفا دفع الانتاج الزراعى ، واستخدام الفائض فى مشروعات صناعية واجتماعية ، ولقد كان ذلك فى واقع الأمر فى صالح المنتجين الزراعيين ، إذ حررهم من القيود المالية والاجتماعية التى كانت تكبلهم على أيدي كبار الملاك والتجار والمرايين . ولقد أدى هذا بالطبع الى دفع وتطوير علاقات الانتاج ، ولكن هذه التعاونيات ، وبرغم كل الجهود التى بذلت لم تصل أبدا الى مستوى التعاونيات الانتاجية . ويعود ذلك الى عاملين أساسيين :

١ - الإلحاح المستمر من جانب النظام على توسيع قاعدة صغار الملاك . الأمر الذى تحول الى « تابو » وقف حائلا دون المضى فى تطبيقات علمية من أجل تطوير التعاونيات الى تعاونيات انتاجية حقا . وحينما بدأت بعض التجارب التعاونية المتقدمة مثلما حدث فى كفر الشيخ وبنى سويف ، انطلقت أصوات من داخل النظام تحذر من هذه التجارب تحت دعوى « أنها تمثل خطرا على أيديولوجية النظام بالنسبة للزراعة ، والتى تقوم على أساس توسيع قاعدة الملكية وحمايتها »^(٣٩) وتستر كثيرون تحت المقولة التى جاءت فى ميثاق العمل الوطنى حول « السمات الخاصة للحل المصرى للمشكلة الزراعية » للوقوف فى وجه أية محاولة جادة للانتقال بالتعاونيات الزراعية الى مرحلة التعاونيات الانتاجية الحقيقية .

بل إن فكرة استكمال البناء التعاونى ، وإيجاد مجلس أعلى للتعاون يكون مسئولا ومشرفا بشكل ديمقراطى على النشاط التعاونى الزراعى ، وجدا مقاومة عنيفة من كبار الموظفين العاملين فى الحقل الزراعى^(٤٠) ، فبذلوا جهودا كبيرة ومكثفة للحيلولة دون تطوير المنظمات التعاونية الزراعية الى منظمات جماهيرية انتاجية حقا مرددين دائما « أن الحل المصرى للمشكلة الزراعية يقوم على أساس توسيع ودعم حق الملكية الخاصة »^(٤١)

٢ - غياب حركة جماهيرية ديمقراطية بشكل عام ، وبين الفلاحين بشكل خاص ، وفي مجال التعاونيات الزراعية ، كانت الدولة هي التي تقوم بالمبادرات في شكل اصدار قرارات وقوانين . يتحكم فيها نخبة من البيروقراطيين وتشرف على تنفيذها أجهزة بيروقراطية تقليدية ، فالمؤسسة العامة للتعاونيات الزراعية كانت هي السلطة الحقيقية في الإشراف على تعاونيات الائتمان الزراعي ، كذلك المؤسسة التعاونية للإصلاح الزراعي^(٤٢) .

ونظرا لغياب حركة سياسية حقيقية بين الفلاحين ، والحساسية المفرطة من جانب النظام إزاء خلق مؤسسات جماهيرية فلاحية مستغلة ، أصبح الباب مفتوحا لتزايد نفوذ أغنياء الفلاحين . وأصبحوا في واقع الأمر يمثلون القيادة الفعلية في التعاونيات ومجالس إدارتها ، كذلك في قيادة وحدات الاتحاد الاشتراكي العربي في الريف وهو التنظيم السياسي الوحيد الذي كان مسموحا له بالعمل^(٤٣) . ولقد أدى ذلك الى تحالف بين أغنياء الفلاحين وكبار الملاك ومعهم قطاعات من العناصر البيروقراطية العاملة في الحقل التعاوني ، الأمر الذي حاصر المبادرات الجماهيرية الفلاحية من أجل تطوير جوهرى حقيقى في وضع التعاونيات الزراعية ومهامها^(٤٤) .

وبالرغم من أن هذه اللجنة قد اتخذت عددا من القرارات الهامة ضد نفوذ عدد كبير من كبار الملاك وسيطرتهم المادية والمعنوية ، إلا أنها ، في نفس الوقت ، وقفت حائلا دون انطلاق حركة جماهيرية سياسية بين الفلاحين . ولقد تشكلت اللجنة في الأساس من عناصر أمنية عاملة في البوليس والجيش مثل المباحث العامة والبوليس الحربي وهي أجهزة كان لها تراثا الطويل في العداء لأية تحركات أو تنظيمات جماهيرية ، وحينما حاول الممثل الوحيد للتنظيم السياسي في اللجنة أن يطرح قضية الاستعانة بالفلاحين أنفسهم لمواجهة تعسف وظلم كبار الملاك ، رد المشير عبد الحكيم عامر رئيس اللجنة والقائد العام للقوات المسلحة في ذلك الوقت قائلا : إن تقارير أجهزة الدولة أكثر دقة وفاعلية ، وإذا أعطينا هذا الحق للفلاحين فسيتحول الأمر الى مسألة انتقامية وحسد ومطامع شخصية .^(٤٥)

وهذا المنطق بالتحديد (الثقة المطلقة في الأجهزة مع التشكك والحذر الدائم من أية حركة جماهيرية منظمة) لعب دورا سلبيا خطيرا في تطبيقات الإصلاح الزراعي بشكل عام ، وفي تطور التعاونيات الزراعية بشكل خاص .

فالحركة التعاونية بطبيعتها حركة جماهيرية . ولايعنى هذا مصادرة حق الدولة بقيادتها الوطنية في الخمسينيات والستينيات في أن تلعب دورا في توجيه وتطوير هذه الحركة ، بالعكس فلقد كان هذا مطلوبا وخاصة في المراحل الأولى ، ولكن الذي حدث هو اعتماد كلى على أجهزة الدولة واستبعاد شبه تام لدور جماهير المنتجين الحقيقيين في الريف . وقد أدى ذلك الى سيطرة العناصر البيروقراطية وتحالفها مع أغنياء الفلاحين في السيطرة على العمل الانتاجي (التعاونيات) والسياسي (الاتحاد الاشتراكي) . الأمر الذي حاصر بدرجة كبيرة دور وفاعلية صغار وفقراء الفلاحين الذين يمثلون الغالبية العظمى من أعضاء هذه التنظيمات والذين لهم مصلحة أكيدة في تطوير العمل في هذه المؤسسات الانتاجية والسياسية .

ولهذا ، وبالرغم من كل الخطوات والاجراءات التقدمية التي اتخذت في مجال التعاونيات الزراعية ، إلا أنه من الواضح أن هذه التعاونيات لم تصل أبداً الى وضع التعاونيات الانتاجية ، ولم تحقق الأهداف التي تحدث عنها ميثاق العمل الوطني في هذا المجال ، ذلك الميثاق الذي كان يعبر عن فكرية تجريبية (براجتية) ذات توجهات تقدمية واشتراكية . (٤٨)

ولقد احتلت التعاونيات والعمل التعاوني مكانا بارزا في الأدبيات والتطبيقات الماركسية ، ونظر إليها على أنها السبيل الحقيقي لإجراء تغييرات جذرية في المجتمعات الريفية وخاصة في مجال علاقات الانتاج . وكان السؤال المطروح دائما ، تعاونيات من ومن أجل من ؟ (٤٩)

فالتعاون في المجال الزراعي يعنى تغيير أوضاع صغار ومتوسطى الفلاحين وحيازاتهم الصغيرة التي كانت تحد من قدراتهم الانتاجية وأيضا من فعاليتهم السياسية ، وذلك لتهيئة الظروف الملائمة للانتاج الكبير والواسع من خلال الملكيات التعاونية . الأمر الذي يهيء للفلاحين ظروف عمل وحياة أفضل ويحررهم من نير الاستغلال الطويل (٥٠) . ومن الطبيعي أن تلعب الظروف والقسمات الخاصة بكل بلد دوراً في تكييف العمل التعاوني ، إلا أن الأدبيات الماركسية أكدت ملحين بارزين للعمل التعاوني :

- دور الدولة التي تتبنى مصالح العمال والفلاحين ، وتقدم المساعدات الفعالة للحركة التعاونية .
- دور الحركة الجماهيرية الفلاحية القادرة على إعطاء الدفعة الثورية للعمل التعاوني وتطويره .

وفي كثير من التطبيقات في الدول الاشتراكية ، لم يكن الأمر هينا فقد ووجهت الحركات التعاونية الجديدة بمعارضة ، وأحيانا . بمقاومة ، أغنياء الفلاحين وتجار القرى ، بل إنه أحيانا ما كان الفلاحون للتوسطون بل وبعض الفقراء لا يتقبلون الأمر بسهولة . وقد لعبت الحركة الجماهيرية الفلاحية في تلك البلدان الدور الأساسي في مواجهة العقبات العملية والدعائية التي يخلقها ويروجها عادة أصحاب المصالح الاستغلالية . (٥١)

وفي مصر ، لم يكن هناك حزب سياسي حقيقي فعال ، ولم تكن هناك حركة جماهيرية نشطة بين الفلاحين ، واعتمدت القيادة الوطنية في الأساس على أجهزة الدولة بترائها البيروقراطية التقليدية . والنتيجة أن معظم الاجراءات التي اتخذت في مجال الإصلاح الزراعي بشكل عام ، والتعاونيات الزراعية بشكل خاص ، قد أدت الى نتيجة محققة ، وهي دفع علاقات الانتاج في الريف خطوات أوسع في اتجاه علاقات الانتاج الرأسمالية ، وهو أمر يعتبر في حد ذاته خطوة الى الأمام .

لقد استطاعت الفئات والشرائح الرأسمالية في الزراعة تدعيم مواقعها وتفوذها . ففي خلال عملية التصفية المستمرة لقوى وعلاقات الانتاج الاقطاعية وشبه الاقطاعية ، برزت الفئات الرأسمالية العاملة في الزراعة واحتلوا مراكز القيادة في المؤسسات الانتاجية والسياسية والتشريعية العاملة في الريف ، في الجمعية التعاونية ووحدات الاتحاد الاشتراكي والمجالس المحلية ، وحتى في البرلمان .

وفي أواخر الستينيات كان من الواضح أن هذه الفئات الرأسمالية تملك السلطة حقا في الريف (٥٢) .

خطوات في اتجاه تغيير وسائل وعلاقات الانتاج

١ - وسائل الافتاح المتخلفة :

ظلت وسائل وأدوات الانتاج المستخدمة في الزراعة المصرية وحتى سنة ١٩٥٢ متخلفة للغاية ، وكانت الساقية والشادوف والطمبور ، هي الوسائل الأساسية المستخدمة في الري ، وهي تكاد تكون نفس الوسائل التي استخدمها الفراعنة والبطالسة في مصر القديمة ، كما ظل المحراث الخشبي الذي يحجره الحيوان هو الوسيلة الأساسية لحث الأرض وتجهيزها .^(٥٣)

وقد كان هناك حتى ثورة يوليو حوالي ٩٧٢ جرار هي كل ما كان يستخدم في الزراعة المصرية من آلات ، ومعظمها من النوع البسيط والقديم ، وتتواجد فقط في الأراضى التي تملكها بعض الشركات الزراعية أو أراضى بعض كبار الملاك الذين كانوا يزرعون جزءا من أراضيهم بأنفسهم .

وهذا التخلف الشديد في أدوات ووسائل الانتاج كان انعكاسا لتخلف الانتاج الزراعى وعلاقاته لفترات طويلة .

وقد شرحنا في فصل سابق الأسباب التي أدت الى هذا التخلف الشديد في وسائل وعلاقات الانتاج ، ومن أهمها ظاهرة التفتيت الشديد في الملكيات الزراعية ، والتي كانت إحدى النتائج السلبية البارزة لسوء توزيع الملكية ، كذلك انتشار ظاهرة الإيجار كنتيجة حتمية لوجود المالك الغائب والطفيل ، ووجود أعداد كبيرة من العاملين في الزراعة أكبر بكثير من المساحة المنزرعة والمحدودة أصلا .

ومن الناحية الانتاجية ، كان التفتيت الشديد في الحيازات الزراعية هو أخطر المشاكل التي تحتاج الى مواجهة حقيقية ، وخاصة بعد قوانين الإصلاح الزراعى . فالتفتيت ، ووجود مساحات قزمية كثيرة ، يعنى ضياع مساحات واسعة من الأرض في الحدود والبتون والجسور التي تفصل بين حيازة وأخرى ، وتقدر هذه المساحة الضائعة بحوالى ٢٥ ٪ من إجمالى المساحة المنزرعة .

وهو يؤدى أيضا الى انعدام سياسة محصولية موحدة ، بل إلى فوضى محصولية بالمعنى الحقيقى ، الأمر الذى يؤثر تأثيراً سلبياً خطيراً على الانتاج . كما يعنى فوق هذا استحالة تطوير أدوات الانتاج ووسائله واستخدام الآلات الحديثة والوسائل العلمية ، والتي تتطلب مساحات واسعة .

ولكل هذه النتائج السلبية الخطيرة كان هناك الانعكاس الأخطر على علاقات الانتاج والتي تخدم فى الأساس مصالح كبار الملاك ، وقد حرصت سياسة الاحتلال البريطانى بالتعاون مع كبار الملاك على الحفاظ على هذا النوع الذى يؤدى الى استقلال كل مالك أو حائز بحيازته القزمية والتي وإن كانت فى واقع الأمر لا تقدم له الحد الأدنى من ضروريات المعيشة ، إلا أنها تميزه عن المعدمين والعامل الزراعيين . وقد أدى هذا الى تعطيل التحديد الطبقي فى الريف والى تشويه بنية الطبقة العاملة الزراعية^(٥٤) .

ولذا كان من الطبيعى أن يولى النظام الجديد أهمية لتلك المشكلة والبحث عن حلول لها .

الاجراءات التى اتخذت لعلاج مشكلة التفتيت :

سارت هذه الاجراءات فى اتجاهين :

أولا : المادتان ٢٣ ، ٢٤ من القانون الأول، للإصلاح الزراعى وتنصان على عدم جواز تفتيت الأراضى الموزعة على الفلاحين لأقل من خمسة أفدنة .^(٥٦)

ثانيا : قانون « تنظيم الاستغلال الزراعى » الذى وضع نظاما جديدا فى الانتاج الزراعى واستغلاله . لقد كان الهدف من المادتين ٢٣ ، ٢٤ فى القانون الذى صدر فى سبتمبر ١٩٥٢ هو عدم تعريض الأراضى الموزعة من الإصلاح الزراعى لمزيد من التفتيت حماية للانتاج^(٥٧) .

ولكن هذا القانون ، ولأسباب عديدة ، لم تتح له الفرصة فى أن يوضع موضع التطبيق الجدى ، منها :

- نص القانون على عدم تقسيم الأراضى الموزعة بين الورثة ، على أن يتفق هؤلاء الورثة على أن يستقل أحدهم بالأرض ، وتعويض باقى الورثة ، ومن الناحية العملية لم يحدث أن قبل أحد من الورثة التعويض ، وخاصة أن القانون كان عاجزا عن التحديد وظل مجرد نص عام ، كما أن قانون الوراثة ظل معمولاً به ، الأمر الذى لم يكن من الممكن معه تفادى تفتيت هذه الأراضى بين الورثة .

- أن قانون الإصلاح الزراعى نفسه قد سمح فى الواقع بتفتيت الأراضى الموزعة لأقل من خمسة أفدنة ، فلقد أعطى القانون الحق لكبار الملاك فى أن يبيعوا الأرض الزائدة عن الحد الأقصى لصغار الملاك فى قطع تتراوح بين فدانين وخمسة أفدنة^(٥٨) بل إن القانون نص فى توزيع الأراضى على القرى « فى مساحات لا تقل عن فدانين ولا تزيد عن خمسة أفدنة »^(٥٩) وعملياً تم توزيع أراضى الإصلاح فى الأغلب فى قطع تتراوح بين فدانين وثلاثة ، وبهذا أصبح النص على عدم جواز تفتيت الأراضى الموزعة لأقل من خمسة فدادين بلا معنى أو مغزى .

وبهذا الشكل انضمت مساحات كبيرة من الأراضى الموزعة الى النسبة الكبيرة من الأراضى الأخرى التى تعاني من التفتيت . . .

وفى سنة ١٩٥٢ كانت هناك مساحة من الأرض قدرها ٢,١٢٢ مليون فدان فى حيازات صغيرة تقل عن خمسة أفدنة ، وفى سنة ١٩٦٣ كانت مساحة الحيازات الصغيرة والمفتتة قد اتسعت لتشمل ٣,٦٩٣ مليون فدان ، وإذا وضعنا فى الاعتبار ماذهب اليه المختصون من أن ثلاثة أفدنة تعتبر هى الحد الأدنى للقبول من الناحية الانتاجية بالنسبة للعائلة الفلاحية ، يتضح أنه من بين الحائزين للأرض الزراعية الذين يبلغ عددهم ٣,٢١١ مليون ، هناك ٢,٢٥٠ مليون حائز لمساحات لا تتجاوز الفدان لكل حيازة^(٦٠) . وحتى سنة ١٩٦٢ كان هناك ١,١٠٧ مليون عائلة فلاحية تملك كل منها أقل من ثلاثة أفدنة ، ويحوزون مساحة من الأرض تقدر بـ ١,٣٦٥ مليون فدان ، « أى أن متوسط الحيازة بينهم تبلغ ١,٢ فدان بالنسبة للأسرة »^(٦١) .

والتفتيت لا يعنى فقط الحيازة القزمية والصغيرة التى تقل عن الحد الأدنى لصلاحية الحيازة الانتاجية ، بل إن هناك أشكالا أخرى من التفتيت حتى بين متوسطى الملاك وأحيانا كبار الملاك ، فبعض هؤلاء يمتلكون عددا من الحيازات الصغيرة والمفتتة التى يقل بعضها عن ثلاثة أفدنة وموزعة فى مناطق وأحواض زراعية مختلفة .

جدول
عدد مساحة الحيازات التي تتكون من ١٠ قطع فأكثر

فئة الحيازة	المساحة	العدد	متوسط القطعة
خمس أفدنة فأقل	(فدان)		(فدان)
٥ - ٥٠	١٦٤٢٩	٥٢٣١	٠,٣
أكثر من ٥٠	٢٦٠٦١٩	١٦٧٢٣	١,٦
المجملة	٣٩٧٧٦٦	٢٦٢٧	١٥,٠
	٦٨٤٨١٤	٢٤٥٨١	٤,٠

جدول
عدد مساحة الحيازات التي تتكون من ٤ الى ٩ قطع

فئة الحيازة	المساحة	العدد	متوسط القطعة
خمس أفدنة فأقل	٥٩٣٤٨٥	٢٢٧٠٢٥	٠,٤
٥ - ٥٠	١,١٢٩,٦٨١	١١١٨١٩	١,٧
أكثر من ٥٠	٣٩٠٢٥٠	٣٣٩٠	١٧,١

وتوضح الجداول أن هناك حيازات تبلغ حوالى ٣٥٠,٧٩٥ وتعطى مساحة قدرها ٣,٠٠٠,٥١٤ فدان ، ومتوسط مساحة الحيازة حوالى ٣٣, من الفدان . فإذا أضفنا إلى هذا ١,٨١٥ مليون حيازة التي تتراوح مساحة الحيازة فيها مليون فدان إلى ٠,٣٠ من الفدان ، تتضح أماننا الأبعاد الخطيرة لظاهرة التفتيت ، وتأثيرها السلبي للغاية على الإنتاج الزراعى وعلاقاته وأدواته . وبالرغم من أن هناك اعترافا من جميع المسؤولين عن السياسة الزراعية بخطورة التفتيت ، إلا أنه لم تتخذ في الواقع العملى أية خطوات جادة لحل هذه المشكلة . ووصفها بعض المسؤولين بأنها مشكلة ليس لها حل^(٦٤) .

٣ - تنظيم الدورة الزراعية :

اتخذت حكومة الرئيس عبد الناصر اجراءات أخرى في محاولة لحصار الآثار السلبية الخطيرة لظاهرة تفتيت الأراضى الزراعية على الإنتاج . وتعرف هذه الاجراءات بـ « تنظيم الاستغلال الزراعى » وقد طبق هذا التنظيم بداية كتجربة في قرية نواج سنة ١٩٥٧ وبعد خمس سنوات من التجربة عم التنظيم في أراضى

الجمهورية . ويتلخص هذا التنظيم في تقسيم الأراضي التابعة لكل قرية إلى ثلاثة أحواض زراعية ، ويمثل كل حوض ما بين ٥٠ إلى ١٠٠ فدان تتناوب فيما بينها دورة زراعية لمحصول واحد^(٦٥)

واستهدف التنظيم الحد من مخاطر التفتت في تنوع وفوضى المحاصيل في الحيازات الصغيرة وذلك دون الدخول في حل مباشر للمشكلة ، وألزم كل حوض بزراعة محصول واحد لدورة زراعية واحدة ، كان يزرع قطناً والآخر قمحاً والثالث أرزاً ، وهكذا .. ومن الناحية النظرية يقدم المشروع إلى حد ما حلاً لمشكلة تنوع المحاصيل ، كما يتيح الفرصة لاستخدام الآلات والوسائل العلمية الحديثة بضمان مساحة واسعة لزراعة محصول واحد .

وفي السنوات الأولى للتجربة ، تحققت نتائج إيجابية ملحوظة انعكست في شكل زيادة الانتاج ، إلا أنه وبعد تعميمه واجه صغار الحائزين مشاكل عديدة في التطبيق ، مما جعلهم في النهاية يقاومون تنفيذ الدورة الزراعية بالرغم من العقوبات التي ينص عليها القانون^(٦٧) .

فالحائز الصغير الذي كانت تقع أرضه هذا العام في الحوض المخصص لزراعة القطن يواجه بالطبع مشاكل جمة في الحصول على غذاء عائلته وغذاء ماشيته ، مما يضطره لشراء هذه المنتجات التي لا تتوافر سوى لدى كبار الملاك وأغنياء الفلاحين حيث تتوزع حيازة أغلبهم بين الأحواض الثلاثة وقد أدى ذلك في واقع الأمر إلى خلق سوق سوداء في القرية وزيادة تبعية الفلاح الصغير لأغنياء الفلاحين وكبار الملاك^(٦٨) .

وقد حاول مخططو مشروع الدورة الزراعية البحث عن حل لهذه المشكلة بتقديم نظام « المهايأة » بمعنى أن يقوم فلاح تقع حيازته بالكامل في حوض القطن ، بالاتفاق مع فلاح آخر تقع حيازته بالكامل في حوض القمح بتبادل جزء من المساحة المزروعة أو جزء من المحصول .

ومن الواضح أن هذا النظام لا يفيد صغار الحائزين كثيراً إذ لا تسمح لهم حيازتهم القزمية بأي شكل من أشكال « المهايأة » ، وإن كان قد أتاح فرصة أوسع لأصحاب الحيازات المتوسطة والكبيرة . وقد نتج عن ذلك الوضع أن ارتفعت أسعار السوق السوداء وخاصة المواد الغذائية وعلف الماشية ، كما ارتفعت أيضاً وبشكل ملحوظ قيمة الإيجارات من الناحية الفعلية^(٦٩) .

وقد ارتاح المسؤولون عن السياسة الزراعية لهذا الحل الذي هو في الواقع لا يقدم حلاً حقيقياً للمشكلة ، وعوقب صغار الفلاحين الذين رفضوا تنفيذ الدورة أو خرجوا عن بعض قواعدها بإنزأل غرامات فادحة عليهم ، وصور هؤلاء على أنهم يقفون ضد تطوير وزيادة الانتاج مع أنهم في واقع الأمر ، يعانون من البحث عن لقمة الخبز لأسرهم والعلف الأخضر لمواشيهم^(٧٠) .

واستخدم هؤلاء المسؤولون « تابو » الملكية ، وحق الملكية المقدس ، والطريق المصري لبناء الاشتراكية في الزراعة ، كأسلحة هجومية ضد كل من حاول أن يقدم حلاً حقيقياً وعلمية لمشاكل التفتت^(٧١) .

ولقد دافع سيد مرعى المسؤول الأساسي عن السياسة الزراعية في الخمسينيات والتسعينيات عن القوانين التي وضعها وهاجم بعنف الاقتراحات التي قدمت لحل مشكلة التفتت من خلال تطوير الأشكال التعاونية إلى تنظيمات تعاونية إنتاجية واتهم المنادين بذلك بأنهم يروجون لحلول شيوعية غير قابلة للتطبيق في مصر .

وقد وصف سيد مرعى مشكلة التفتيت بأنها مشكلة معقدة لا يمكن التخلص منها ، لأنه لا يوجد هناك حل مباشر لها (٧٣) .

وتؤكد الأبحاث والدراسات في هذا الميدان ، أن مشكلة التفتيت لم تبق على حالها السابق بعد قوانين الإصلاح الزراعى بل إنها زادت في تعقيداتها ، ولم يقدم أى حل حقيقى لها ، وواصلت آثارها السلبية الخطيرة على الانتاج وعلاقاته وأدواته . ويمكن أن نجمل أهم هذه النتائج فى :

- فقدان ما بين ٢٠ إلى ٢٥ ٪ من المساحة الكلية للأرض المزروعة فى القنوات والجسور والبتون التى تفصل بين ملكية وأخرى .
- العجز فى تخطيط نظام محصولى فعال .
- الحيلولة دون استخدام واسع للآلات والوسائل الزراعية المتقدمة .
- زيادة اعتماد الفلاحين الصغار على كبار الملاك وأغنياء الفلاحين .

تعطيل عملية الاستقطاب والبلورة الاجتماعية والطبقية بين الفلاحين وخلق حواجز منصنعة بين صغار الملاك والمستأجرين من ناحية والعمال الزراعيين المعدمين من ناحية أخرى (٧٤) .

ميكنة العمل الزراعى :

لاتعنى ميكنة العمل الزراعى وتحديث الأساليب الزراعية مجرد زيادة ملموسة فى الانتاج ، بل إنها مشروع فى دفع علاقات الانتاج القائمة وتطويرها لصالح الغالبية العظمى من المنتجين الحقيقيين (٧٤) .

فبالإضافة إلى توفير الوقت والجهد وضمان زيادة الانتاج ، فهى فوق ذلك لها مفعولها المباشر على تطوير القوى العاملة فى الزراعة ، فاستخدام الآلات والوسائل العلمية تحطم فى طريقها أيضا « أسلوب ومنهج العمل الضيق الحدود » الذى ارتبط بالانتاج والمنتجين الزراعيين فترات تاريخية طويلة كما تؤدي الى زيادة التقارب فى نفس الوقت بين قطاعات القوى العاملة المختلفة فى الزراعة والصناعة (٧٥) .

فجرد تخلف أساليب أدوات الانتاج فى الزراعة المصرية حتى سنة ١٩٥٢ كان انعكاسا للتخلف الشديد فى علاقات الانتاج القائمة ، ولما كانت قوانين الإصلاح الزراعى قد استهدفت تصفية علاقات الانتاج الاقطاعية وشبه الاقطاعية ، فقد كان من الضرورى العمل على تحديث أدوات ووسائل الانتاج ، وحرص النظام الجديد على تزويد تعاونيات الإصلاح الزراعى بالآلات الحديثة ، الجرارات وآلات الرى فى الغالب ، وإقامة ورش الصيانة والإصلاح لهذه الآلات .

جدول
الآلات الزراعية المستخدمة في جمعيات الاصلاح الزراعى
(القديمة والحديثة)

المجموع الكلى	الجديدة	الموجودة أصلا	
٣٧٥	٢٥٥	١٢٠	الجرارات
١٣١٥	٦٩١	٦٢٤	آلات الري
١٣١	٢٨	٩٣	آلات الحصاد
٤٤٨	٣٥٨	٩٠	آلات النقل
٣٢٦٩	١٣٤٢	٩٢٧	

المصدر : احصائيات وزارة الاصلاح الزراعى - القاهرة ١٩٦٤ ص ٧٤ - ٧٥

جدول
تطور وعدد الآلات المستخدمة في الزراعة
١٩٥٠ - ١٩٦٩

الآلة	العدد ١٩٥٠	العدد ١٩٦٩
الجرارات	١٩٧٢	٢٠٠٦٢
آلات الري	١٥١٧٠	٣١٤٧٢
آلات الحصاد		٣٣٦٢
آلات النقل		٢٨٨٣

المصدر : محسوبة من احصائيات التعداد الزراعى الثالث والرابع ١٩٥٤ - ١٩٦٤

واتخذت خطوات أيضا لتوسيع استخدام الآلات الزراعية خارج إطار أراضى الاصلاح الزراعى وأصبح تزويد الفلاحين بالأدوات الزراعية الحديثة إحدى مهام الجمعيات التعاونية الائتمانية (٧) . إلا أن أهم الجهود التى بذلت لتحديث الزراعة المصرية قد تم فى الأراضى المستصلحة والتى تقدر بحوالى ٩٣٨ ألف فدان . وقد كان هذا طبيعيا حيث أن هذه الأراضى الجديدة متحررة من بصمات الملكية التقليدية التى تحول دون استخدام المساحات الواسعة كما أن الدولة حرصت فى ذلك الوقت على إقامة مزارع دولة فى مساحات واسعة

من تلك الأراضى ، وقد قدمت هذه الأراضى قاعدة نموذجية لميكنة العمل الزراعى واستخدام الوسائل العلمية المتقدمة (٧٧) .

وفى الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٩ قفزت أعداد الآلات الزراعية المستخدمة فى الزراعة المصرية إلى الضعف .

الميكنة وعلاقات الانتاج :

إن زيادة الآلات الزراعية المستخدمة - قد أدى إلى خلق نواة كبيرة من الكوادر الزراعية المتخصصة فى هذه المجالات قدرت بحوالى ٧٨٠٠ من العاملين على الجرارات والآلات والميكانيكيين (٧٨) وبالرغم من الزيادة الملحوظة فى الآلات الزراعية ، إلا أنها ظلت أقل بكثير من المستوى المطلوب . لو بدأنا بميكنة العمل الحيوانى ، وهى المرحلة الأولى الضرورية ، فإن الباحثين يذهبون إلى أن كل مائة فدان تحتاج إلى قوة ميكانيكية تبلغ ٧٥ حصان . ولو حسبنا ذلك بالنسبة للزراعة المصرية فسنجد أن ٦٧,٥ ٪ من المساحة الزراعية والتى تقع بين حيازات فدان إلى عشرين تعانى من نقص خطير فى قوة العمل ، حتى ولو حسبنا كل مصادر العمل من آلات وحيوانات (٧٩) . وتتضح الصورة جلية فى الجداول الآتية :

جدول

عدد الجرارات فى كل مائة هكتار فى عدد من

الدول

عدد الجرارات المتواجدة فى مائة هكتار

(مساحة محصولية)

جدول

المساحة التى يخدمها الجرار الواحد فى عدد من

الدول

٣٠	هولندا
١٠٠	الولايات المتحدة
٤٢٨	اليونان
٥٤٠	مصر
٧٨٠	أسبانيا

٠,٤٤	مصر
٢,١	ألمانيا الديمقراطية
٢,٥	بلجيكا
٤,٥	الداغرك
٧,٢	المجلترا

المصدر : أكاديمية العلوم فى ألمانيا الديمقراطية - الكتاب

السنوى برلين ١٩٦٨

وتوضح الجداول أن الدفعة التى قامت بها الدولة لتحديث أدوات الانتاج فى الزراعة ظلت قاصرة إلى حد كبير ، الأمر الذى عطل عملية تطوير علاقات وقوى الانتاج ، ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب على رأسها التمسك بسياسة توسيع قاعدة الملكية الصغيرة ، ووجود ظاهرة المالك الغائب واتساع نظم الايجار ، فالملكية تتطلب عددا من الشروط حتى يكون استخدامها اقتصاديا وفعالا :

● مساحات واسعة من الأراضي ، والثابت أنه مع عدم توافر المساحات الواسعة ، فإن استخدام الآلات الزراعية يصبح غالى التكاليف وغير اقتصادى بالمرّة .

● توفير الكوادر والخبرات المتخصصة والقادرة على تشغيل وصيانة الآلات .

● إعادة تخطيط الانتاج الزراعى بما يخدم عملية التحديث والتكثيف ، مثل إقامة الطرق الحديثة والمخازن والورش ، ولو استثنينا مزارع الدولة ، فإنه يمكن التأكيد على أنه لم تكن هناك خطط حقيقية لنشر الميكنة ، ويتضح ذلك من حقيقة أن التعاونيات الزراعية تملك من الجرارات والآلات أقل بكثير مما تملكه بعض المزارع الخاصة^(٨٠) .

وفي إحصائية للجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء سنة ١٩٦٩ قدرت الآلات الزراعية العاملة في الريف سواء في الملكيات الخاصة أو في التعاونيات على النحو التالى :

الآلة	ملكية خاصة	ملكية تعاونية
الجرارات	١٩١٠٥	٣٧٦٩٠
آلات الرى	٣٠٣١٨	١١٥٥
آلات الحصاد	٢٢٣٠	١١٣٣
آلات النقل	١٥٣٥	١٣٤٨

ومن الملاحظ أن كبار الملاك وأغنياء الفلاحين وممثليهم داخل مؤسسات النظام المختلفة كانوا يقفون دائما ضد فكرة التوسع في الميكنة تحت دعوى أن هناك فائض عمالة في الريف .

وبالرغم من أن هؤلاء يستخدمون أغلب الآلات المتواجدة ، إلا أنه يمكن فهم منطلقهم من زاوية أخرى ومعروفة جيدا في الأوساط الرأسمالية : فوجود فائض في العمالة الزراعية يعنى رخص هذه العمالة ، ويفضل الرأسماليون هذا الوضع ، لأنهم ينظرون إلى الأمر كله من زاوية تحقيق أعلى قدر من الربح بغض النظر عن تطوير الوسائل والأدوات الزراعية^(٨١) ، كما أن احتكارهم للآلات الموجودة يتيح لهم فرصة تأجيرها لصغار الفلاحين ومتوسطيهم بأسعار عالية ، كما يزيد من نفوذهم في الجمعيات التعاونية ، وهو الأمر الذى تحقق واستطاعوا من خلاله أن يعطلوا تقريبا كل الآلات الزراعية التى تمتلكها هذه الجمعيات^(٨٢) .

وقد أعلن واحد من أهم ممثليهم والذى كان يحتل مركز رئيس مجلس إدارة المؤسسة التعاونية العامة أن استخدام التعاونيات للآلات الزراعية مسألة ليست مفيدة أو فعالة ، وفيها تبديد لأموال التعاونيات ، بالرغم من الحقيقة التى تقول إن الأموال التى أنفقتها التعاونيات الزراعية في شراء الآلات الزراعية لم تتجاوز نسبة ٢,٥ ٪ من مجمل القروض التى حصلت عليها^(٨٣) .

ويعطى هذا الجدول التفصيلى صورة عن تطور استخدام الآلات من سنة ١٩٥٠ حتى سنة ١٩٦٥ من ناحية ، ويعكس توزيع هذه الآلات على فئات الحياة المختلفة ، من ناحية أخرى .

جدول
توزيع الآلات الزراعية وفقا للحيازة (١٩٥٠ - ١٩٦٥)

١٩٦٥		١٩٥٠		
النسبة	عدد الآلات	النسبة	عدد الآلات	حجم الحيازة
١٧	٥٠٣٩	٧	١٠٩٧	٥ أفدنة فأقل
٣٦	١٠٥٣٠	٢٨	٤٢١٤	٥ - ٢٠
٢٢	٦٦٣٢	٢١	٣١٢٥	٢٠ - ٥٠
١٢	٣٤٤٣	١٥	٢٢٨٤	٥٠ - ١٠٠
١٣	٣٧٤٢	٢٩	٤٤٥١	١٠٠ فأكثر

المصدر : محسوبة من التعداد الزراعى الثالث (١٩٥٢) والتعداد الزراعى الرابع (١٩٦٤) وبعض احصائيات وزارة الزراعة سنة ١٩٧٠

- والخلاصة أن هناك جهودا ملموسة قد بذلت فى مجال تطوير أدوات ووسائل الانتاج وتنظيمه سواء بالنسبة للإيجارات أم التعاونيات الزراعية ، وفى مجالات الميكنة وتنظيم الدورة الزراعية . ولكن هذه الجهود والقوانين والتنظيمات ، فقدت الكثير من فاعليتها لعدة أسباب :
- عدم وجود حركة جماهيرية فلاحية منظمة .
 - الاعتماد فى الأساس على أجهزة الدولة فى التنفيذ .
 - أن القوانين نفسها بالرغم من توجيهاتها التقدمية ، كانت تنطلق من مفهوم دفع العلاقات الرأسمالية فى الريف على حساب تصفية العلاقات الاقطاعية وشبه الاقطاعية ، وقد تحقق هذا بالفعل وبدرجة كبيرة .

هوامش

- ١ - د . دارينر - الاصلاح الزراعى والائتماء .. مرجع سابق - ص ٢٣
- ٢ - تقدر بعض المصادر مساحة الأراضى المؤجرة سنة ١٩٥٢ بـ ٥٩ ٪ من المساحة الكلية للأراضى للزراعة .
النشرة الاقتصادية الزراعية .. وزارة الزراعة سنة ١٩٥٩ .
بينما تقدر مصادر أخرى أن نسبة الأراضى المؤجرة قد قللت من ١٧,٣ ٪ سنة ١٩٣٩ الى ٦٠,٧ ٪ سنة ١٩٥٤ .
سيد مرمى - الاصلاح الزراعى فى مصر ... مرجع سابق ص ٢٢ .
- ٣ - أنظر ح . صعب - الاصلاح الزراعى للمصرى ١٩٥٢ - ١٩٦٢ ، لندن ١٩٦٧ .
● محمد رياض الفهمى - التنظيمات الاقتصادية والبيكلية للزراعة للمصرية منذ ١٩٥٢ - منشورة فى كتاب « مصر منذ الثورة ف . ج فانيكويونس - نيويورك ١٩٦٨ - ص ٦٩ .
- وقد قدر سيد مرمى البالغ المدفوعة فى إيجار الأراضى على النحو التالى (اذا اعتبرنا سنة الأساس ١٩٣٨) : (١٠٠) ١٩٤٦ (٣٦٩) - ١٩٥٠ (٤٧٢) .
سيد مرمى - الاصلاح الزراعى .. مرجع سابق ص ٣٢٠ .
- ٤ - د . دارينر - الاصلاح الزراعى والائتماء .. مرجع سابق ص ٤١ . خليل سرى - الملكية الريعية المصرى - القاهرة سنة ١٩٣٨ - ص ١٣٦ .
٥ - القانون رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٥٢ للمادة ٣٩ ، القانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٦ .
ويعنى التجنيب حق المالك فى تجنيب الأرض المؤجرة فى جانب من ممتلكاته ، وهذا يعنى أن تبقى الأرض المؤجرة خاضعة لإرادة المالك وخاصة فى مجال الرى والحصاد .
- ٦ - القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، والقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٠ .
- ٧ - القانون ١٩ لسنة ١٩٦٢ .
- ٨ - القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ .
- ٩ - القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ .
- ١٠ - القانون ٤٧٦ لسنة ١٩٥٢ ، القانون ١٧ لسنة ١٩٦٣ المادة ٣٥ ، القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ .
- ١١ - مز الدين همام - الأثر الحقيقى للاصلاح الزراعى على توزيع الدخل . المعهد القومى للتخطيط - القاهرة - سبتمبر سنة ١٩٦٤ ص ١٩ .
- ١٢ - فى الفترة بين ١٩٥٠ - ١٩٦٠ انخفضت نسبة الأراضى المؤجرة للحيازات لى تزيد عن خمسين فدانا بنسبة ٨١,٥ ٪
أحمد حسن - الايجار والتعاونيات الزراعية فى مصر ، رسالة ماجستير - جامعة عين شمس - القاهرة ١٩٦٩ ص ٤٠٩ .
- ١٣ - فى الاصلاح الزراعى فى اليابان وهو القام على أسس رأسمالية ؛ على ظاهرة للمالك الغالب .
ر. ب. دور - الاصلاح الزراعى فى اليابان - لندن ١٩٥٩ ص ١٣٦ .

- ١٤ - سيد مرمى - الاصلاح الزراعى .. مرجع سابق ص ١٦٤ .
- ١٥ - أجمعت غالبية الدراسات حول هذا الموضوع أن دخل المتأجر قد زاد بما قيمته ١٠ جنيهات عن كل فدان مقارنا بدخله قبل سنة ١٩٥٢ ، وتقدر هذه الدراسات الزيادة الاجمالية في دخل للمتأجر بحوالى ٢٠ مليون جنيه .
- محمود عبد الفضيل - التثنية والدخول .. مرجع سابق . ص ٥٢ .
- ١٦ - تذهب تقديرات البعض أن النسبة المئوية من الزيادة في دخل للمتأجرين قد ذهبت في الأسس لكبار المتأجرين أو للمتأجرين الرأسماليين (٥ - ٥٠ فداناً) .
- عادل غنم - ملاحظات حول تطور العلاقات في الريف - مجلة الطلبة - القاهرة - سبتمبر سنة ١٩٦٦ .
- ١٧ - تقرير اللجنة العليا لتصنيفه الاقطاع ، يعطى غاذج عليه كثيرة عن أساليب كبار الملاك في التهرب من القوانين وفرض شروطهم على صغار المتأجرين ، كأن يفرضوا عليهم أن يوقعوا على أوراق تثبت مديونيتهم للملاك ، أو حتى على يياض كتوع من التهديد .
- التقرير الكامل للجنة تصفية الاقطاع - مجلة الطلبة - القاهرة سبتمبر ١٩٦٦ .
- محمد رشاد - سرى للغاية - محاضر اللجنة العليا لتصفيه الاقطاع القاهرة ١٩٧٨ ص ٢٩٢ - ٣١٠ .
- ١٨ - تقرير عن الوضع في قرية بنى هلال - محافظة الشرقية ، وقرية بستانية - محافظة الدقهلية .
- مجلة الطلبة - القاهرة - سبتمبر ١٩٦٦ .
- دراسة في مشر قرى . جريدة الجمهورية ١٢ - ١٧ يونيو سنة ١٩٦٨ .
- دراسة في بعض قرى الوجه القبلى (محافظتى أسيوط وبني سويف) قام بها للمهد العالى للدراسات الاشتراكية - القاهرة سنة ١٩٦٧ . (قائد المؤلف مجموعة البحث في العملية الأولية) .
- ١٩ - مجلة الطلبة - سبتمبر سنة ١٩٦٦ ، مارس سنة ١٩٦٧ .
- ٢٠ - المادة العاشرة من القانون ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ .
- ٢١ - قبل سنة ١٩٥٢ كان هناك ١٧٢٧ جمعية تعاونية زراعية تضم حوالى ٤٩٨ ألف عضو ، ورأسالمها حوالى ٦٦٠ ألف جنيه . الكتاب السنوى - الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء - القاهرة سنة ١٩٧٢ .
- ٢٢ - تطورت الجمعيات التعاونية التابعة للاصلاح الزراعى من ٧٢ جمعية سنة ١٩٥٤ الى ٥٥٢ جمعية سنة ١٩٦٦ ، وقد أسست أول جمعية من هذا النوع في ٤ مارس سنة ١٩٥٤ .
- الاصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى - وزارة الاصلاح الزراعى القاهرة سنة ١٩٦٤ ص ٨٤ .
- ٢٣ - قدرت الزيادة العائدة من تسويق القطن تعاونيا بحوالى ٢,٨ جنيه بالنسبة للفنطار ، المعروف أن الفدان ينتج حوالى خمسة قناطر (المرجع السابق - ص ٥٢) .
- ٢٤ - في سنة ١٩٦٥ كان هناك ٧ مراكز صيانة واصلاح لاساسية و٦ ورش إصلاح للألات . (المرجع السابق ص ٦٠) .
- ٢٥ - دافع سيد مرمى الذى كان مسؤولا عن الاصلاح الزراعى عن اشراف الدولة على جمعيات الاصلاح الزراعى .
- سيد مرمى - الاصلاح الزراعى ومشاكل السكان - القاهرة سنة ١٩٧١ ص ١٣٧ - ١٣٨ .
- ٢٧ - محمود عبد الفضيل - توزيع الدخل والتغيرات الاجتماعية في الريف المصرى .. مرجع سابق ص ٨٢ / ٨٤ .
- فتحى عبد الفتاح - التعاونيات الزراعية في مصر - مجلة مشاكل السلم والاشتراكية - براج - فبراير سنة ١٩٧٢ .
- ٢٧ - انشؤ البنك الائتمالى الزراعى سنة ١٩٢١ برأس مال قدره مليون جنيه - وساهمت الحكومة بـ ٥٠ ٪ من رأس المال . وفى سنة ١٩٦٤ دخلت الجمعيات التعاونية الائتمانية كساحم في البنك وبلغ رأسماله ١٢,٩ مليون جنيه ، وكانت معظم خفماته تذهب لكبار الزراع .
- شارل عيسوى - مصر الثورة - لندن سنة ١٩٦٢ ص ٣٦١ - ٣٦٢ .
- فتحى عبد الفتاح - القرية المعاصرة - القاهرة سنة ١٩٧٢ ص ٥٠ - ٥٢ .
- ٢٨ - يؤكد الدكتور فؤاد مرمى أن معظم سلفيات البنك قد ذهبت الى الطبقات الرأسمالية التى استخدمها في شراء الآلات أو مزيد من الأرض .
- فؤاد مرمى - هلا الانتعاش الاقتصادى - القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٢٧٧ - ٢٧٦ .
- ٢٩ - بلغت القروض الأخيرة والمتوسطة لدى حوالى ٢١ مليون جنيه ، ذهب ٧٥ ٪ منها أى حوالى ٢٥ مليون جنيه في شراء آلات ودفع أجور العمال .
- وزارة الزراعة - الاقتصاد الزراعى - القاهرة - يوليو ١٩٦٨ .

- ٣٠ - في نهاية سنة ١٩٦٧ خرجت أصوات من البرلمان تطالب بإلغاء نظام التسويق التعاوني للمحاصيل تحت حجة أن ذلك يحد من حرية الفلاح في بيع عاصيله .
- فتحى عبد الفتاح - القرية المعاصرة .
- مجلة الطليعة - القاهرة - سبتمبر ١٩٦٧ .
- ٣١ - كانت سيلة تحديد سعر تسويق القطن تعاونيا بحجة بالفلاح الصغير ، فقد كان سعر القطن المحدد سنة ١٩٦٧ ١٤,٥ جنيه مصري في حين كان سعر تصديره ٢٠,٥ جنيه وقد أمكن تحصيل ٤٤ مليون جنيه من فروق السعر في الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٧ .
- للذكرة رقم ١٣٣ - من مطبوعات المعهد القومي للتخطيط القاهرة - ١٩٦٩ .
- روبرت ماريو ، الاقتصاد المصري من ١٩٥٠ - ١٩٧٠ ، القاهرة ١٩٧١ ص ١٢٤ - ١٢٥ .
- ٣٢ - ارتفع عدد الجمعيات التعاونية الزراعية في الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠ من ١٧٢٧ جمعية الى ٥٠٢٥ جمعية ، وفي نفس الفترة زادت العضوية من ٤١٨ ألف عضو الى ٣,١٤٠ مليون عضو كما زاد رأس المال من ٦٨١ ألف الى ٧,٤ مليون جنيه .
- الكتاب السنوي - الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء - القاهرة ١٩٧٣ .
- ٣٣ - القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٦
- ٣٤ - جرت تغييرات على هذا القانون ، وأصبح تعريف الفلاح هو من يملك أقل من عشرة أفدنة (أغنياء الفلاحين) ، وجرم الفلاحون الذين لا يعرفون القراءة والكتابة من عضوية مجالس ادارات الجمعيات التعاونية .
- ٣٥ - يجب أن ندرك أنه في سنة ١٩٧٠ لم يكن هناك مجلس أعلى للجمعيات التعاونية ، وكانت تشرف عليه المؤسسة التعاونية وهي مؤسسة حكومية .
- ٣٦ - ثبت أن ٨٠ ٪ من القروض التي تقدمتها الجمعيات التعاونية والمؤسسات الأخرى التي تقدم القروض قد ذهبت إلى أغنياء الفلاحين .
- على صبرى - مشكلات التحول الاشتراكي - القاهرة ١٩٦٧ .
- ٣٧ - أثبتت أبحاث كثيرة كيف أن للشرفين الزراعيين كانوا يعملون ضد مصالح فقراء الفلاحين وفي تعاون مع أغنياء وكبار المزارعين .
- مجلة الطليعة القاهرية - سبتمبر سنة ١٩٦٦ .
- جريدة الجمهورية - ١٣ - ١٦ يوليو ١٩٦٨ .
- ٣٨ - عبد الباسط عبد المعطى - الصراع الطبقي في القرية المصرية - القاهرة ١٩٧٨ .
- ٣٩ - فتحي عبد الفتاح - التعاونيات الزراعية في مصر - مجلة مشاكل السلم والاشتراكية براغ - سبتمبر ١٩٧٢ .
- ٤٠ - كتبت عدة مقالات سنة ١٩٦٨ اقترح فيها توحيد التعاونيات الزراعية وانتخاب مجلس أعلا للتعاون بهدف تحويل التعاونيات الزراعية إلى أشكال إنتاجية ، وقد رد البعض على ذلك بأنها أفكار شيوعية محزية .
- ٤١ - جرت مناقشات كثيرة حول هذا الموضوع ، من أهمها ماكتبه محمد حسنين هيكل في الأهرام معبرا عن رأي عبد الناصر بتحويل هذه الأراضي إلى مزارع دولة . ورد سيد مرعي الذي كان يعمل نائبا لرئيس الوزراء فرفض هذه الفكرة وطالب بتوزيع الأراضي المستصلحة ، ووصف فكرة مزارع الدولة بأنها فكرة شيوعية تتنافى مع التطبيق الاشتراكي في الزراعة المصرية .
- سيد مرعي - الأهرام العدد رقم ٢٨٥٧٦
- ٤٢ - ليس صدفة أن ينضم كل من رئيس الهيئة العامة للتعاونيات خلال الستينيات (محمود فوزي) وكذلك أمين الفلاحين (عبد الحميد غازی) لحزب الأحرار بعد الساج بتكوين الأحزاب في منتصف السبعينيات ، وهو حزب ليبرالي يميني .
- ٤٣ - محمد رشاد - سرى للغاية «من ملفات اللجنة العليا لتصفية القطاع» القاهرة ١٩٧٧ .
- ٤٤ - على صبرى - مشكلة التطوير الاشتراكي .
- ٤٥ - خطاب جمال عبد الناصر دمنهور - ١٥ يونيو ١٩٦٦ .
- ٤٦ - محمد رشاد - سرى للغاية ص ٤٦ ، ٤٨ .
- ٤٧ - من الملاحظ أن كل أعضاء اللجنة (٣٣) كانوا ضباطا في الجيش أو البوليس (١٠ من الخابرات والباقي من المباحث العامة) .
- محمد رشاد - سرى للغاية ص ٥٢ - ٨٠ .
- ٤٨ - أعطى ميثاق العمل الوطني من الناحية النظرية أهمية واسعة للدور الذي يمكن أن تلعبه التعاونيات الزراعية لاعادة الحياة في الريف من جديد ، ولكن التطبيق جاء مختلفا في أحوال كثيرة .
- ٤٩ - قال انجلز « إننا نقف بحزم إلى جانب الفلاح الصغير ، ويجب ألا نرغمه على دخول التعاونية الزراعية قبل أن يقتنع ، نشرح له الأمر وترك

له حرية اتخاذ القرار .

وقال لينين « إن التعاونية الزراعية هي الحل الوحيد ، فهي السبيل إلى التقليل من مخاطر توزيع الأرض قطعا صغيرة ، والتعاونيات هي الطريق لدم القوى الفلاحية ضد الكولاك والطغليين .»

ف . ا . لينين - التحالف بين العمال والملاحين - طبعة موسكو سنة ١٩٦٦ ص ٢٩٧ ، ٢٩٩ .

٥٠ - جرينبرج : من للمساعدة الفلاحية إلى الزراعة الاشتراكية .. ص ٥٧ .

٥١ - المرجع السابق .

٥٢ - فؤاد مرسى - هذا الانفتاح الاقتصادي ص ٢٢٩ - ٢٦٤ .

٥٣ - الشادوف والطمبور والمحراث والساقية ، ولكنها أدوات كانت تستخدم منذ أكثر من ألف عام .

٥٤ - تفاصيل أكثر في الفصل الأول .

٥٥ - في الفصل الأول مزيد من التفاصيل حول الموضوع .

٥٦ - القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الجزء الثالث مادة ٣٢ .

٥٧ - نلاحظ أن كبار الملاك استخدموا هذه النقطة « التفتت » في للذكرة التي قسموها من خلال اضرارهم ضد توزيع الأراضي ، متجاهلين أنهم تاريخيا للمسؤولون من تلك الظاهرة .

٥٨ - سعد هجرس ، الاصلاح الزراعي ، الفلسفة والتاريخ - القاهرة ١٩٧٠ - ص ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

سيد مرسى : الاصلاح الزراعي في مصر ص ١٨٣ .

٥٩ - القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ : المادة الرابعة .

٦٠ - القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ : المادة التاسعة .

٦١ - سيد مرسى - تفتت الأراضي الزراعية في مصر - مطبوعات المعهد العالي للدراسات الاشتراكية .

٦٢ - محمود عبد الرؤوف - التخطيط الزراعي في مصر - مطبوعات المعهد القومي للتخطيط يونيو ١٩٧٢ - ص ٢٥ ، ٢٦ .

عبد الفتاح فرج - التخطيط في القرية - مطبوعات المعهد القومي للتخطيط - القاهرة ١٩٧٢ .

٦٣ - جمعت هذه الاحصائية من مصادر مختلفة ، منها مطبوعات المعهد القومي للتخطيط والاحصاء الزراعي الرابع ، والجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء .

٦٤ - سيد مرسى - تفتت الأراضي الزراعية في مصر - ص ٥ ، ٦ .

٦٥ - طبقت في البداية سنة ١٩٦٠ في مائة قرية ثم امتدت في جميع القرى بعد خمس سنوات .

٦٦ - قرر محمود فوزي رئيس المؤسسة التعاونية أن الأجهزة الادارية لعبت دوراً كبيراً في تطبيق تجربة نواج .

أحمد حسن - دراسة ميدانية عن الدورة الزراعية - مطبوعات المعهد القومي للتخطيط - ١٩٧٠ .

٦٧ - أحمد حسن - المرجع السابق / ص ٢٣ .

٦٨ - د . جلال رجب ، وأحمد حرب ، عقبات في طريق التطور الزراعي ، مجلة الطليعة - سبتمبر سنة ١٩٧٠ .

٦٩ - دراسة لقسم الابحاث في جريدة الجمهورية - ١٣ يونيو سنة ١٩٦٨ .

- تقرير عن قرية بسنديلة - مجلة الطليعة - سبتمبر سنة ١٩٦٦ .

٧٠ - ندوة عن التعاونيات الزراعية - جريدة الجمهورية - مارس سنة ١٩٦٨ .

فتحى عبد الفتاح - القرية المعاصرة بين الاصلاح والثورة ، ص ٧٠ ، ٧٢ .

٧١ - ابراهيم الميسوى - نقد للاستراتيجية الرأسمالية في الزراعة ، مطبوعات المعهد القومي للتخطيط - القاهرة سنة ١٩٧٢ .

٧٢ - سيد مرسى - التفتت في الأراضي الزراعية للمصرية ص ١١

٧٣ - مشاكل في طريق التطور الزراعي - الطليعة - سبتمبر سنة ١٩٧٠ .

L. Lends carge - D. Alexander

The a gricuetural Potentials of the middle east New York 1971 - S. 243

٧٤ - عمرو عيسى الدين وآخرون - ندوة عن ميكنة الزراعة للمصرية مجلة مصر المعاصرة - القاهرة - يناير سنة ١٩٦٨ .

محمود عبد الرؤوف - اقتصاديات الميكنة الزراعية ، مطبوعات المعهد القومي للتخطيط - القاهرة يوليو سنة ١٩٧٢ .

٧٥ - تروض التعاونيات الزراعية - نشرة بنك التليف التعاونى - القاهرة سنة ١٩٦٤

- ٧٦ - فتحى عبد الفتاح - القرية المعاصرة بين الاصلاح والثورة - القاهرة سنة ١٩٧٤ .
- ٧٧ - جريدة الجمهورية - ندوة حول مستقبل الاراضى الجديدة - ١٣٠٦ فبراير سنة ١٩٦٩ .
- سيد مرمى - ست مقالات في جريدة الاهرام - ابتداء من العدد ٢٨٥٧٦ إلى ٢٨٥٨٠ .
- ٧٨ - محمود عبد الرؤوف - اقتصاديات الميكنة الزراعية ص ١٩ .
- ٧٩ - محمود عبد الرؤوف - المرجع السابق ص ٢١ . ٢٢ .
- ٨٠ - وزارة الزراعة - تقرير عن الميكنة الزراعية - القاهرة - ١٩٥٩ .
- ندوة عن ميكنة الزراعة المصرية - مجلة مصر المعاصرة - يناير سنة ١٩٦٨ .
- ٨١ - مكرونا - التطور الاقتصادى فى المجتمع الاشتراكى - موسكو ص ٨٤ .
- ٨٢ - محمد رشاد - سرى للغاية - ص ١٢٠ .
- قسم الأبحاث بجريدة الجمهورية - دراسة ميدانية فى عشر قرى مصرية ١٣ يونيو سنة ١٩٦٨ .
- ٨٣ - محمود فوزى - التعاونيات وتطور الادارة المحلية - وزارة الادارة المحلية - القاهرة سنة ١٩٦٩ .
- ٨٤ - أورد الدكتور فؤاد مرسى فى كتابه « هذا الانتاح الاقتصادى » إحصائية عن توزيع الملكية فى الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٧٣ مأخوذة عن نشرة للجهاز المركزى للأسعار ، وهى توضح أن من يملكون حصة أفدنة فأقل انخفضت نسبتهم من ٩٤ ٪ من الملاك سنة ١٩٦٥ إلى ٨٥ ٪ كما انخفضت ملكياتهم من ٥٧ ٪ إلى ٢٦ ٪ من الاراضى الزراعية ، أما من يملكون من ٥ - ١٠ أفدنة فقد زادت ملكيتهم من ٩,٥ ٪ إلى ١١ ٪ ، أما من يملكون أكثر من ١٠ أفدنة فقد ازدادت نسبتهم من ٢ ٪ إلى ٦ ٪ ، وزادت ملكياتهم من ٢٢,٤ ٪ إلى ٦٢,٧ ٪ .

الفصل الرابع

تطور القوى العاصلة في النزعة وتوزيع الدخل

قبل الدخول في القضية الرئيسية لهذه الدراسة والخاصة بالطبقات في الريف ، لابد من عرض قضيتين تحتلان أهمية خاصة :

أولا - تطور القوى العاملة في الريف في الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٧٠ من خلال تطور القوى العاملة المصرية بشكل عام ، وتدخل في هذا الاطار السمات الخاصة لهذا التطور ، توزيع القوى العاملة الزراعية وفقا لحجم الحيازات وحجم القوى العاملة العائلية والقوى المأجورة ، البطالة الزراعية السافرة أو المقنعة ، هجرة القوى العاملة من الريف الى المدينة وعوامل الطرد والجذب .

ثانيا - تطور الدخل الزراعى ونصيبه في الدخل العام ، مساهمة الزراعة في الاقتصاد القومى بشكل عام ، ثم توزيع هذا الدخل بين الطبقات والفئات المختلفة العاملة في الزراعة ، الأمر الذى يسهل كثيرا توصيف هذه الطبقات والفئات على أسس اقتصادية واجتماعية واضحة .

حجم وتطور القوى العاملة الزراعية

من الحقائق الشائعة أن حجم ونسبة القوى العاملة الزراعية في بلد ما يمكن أن يحدد الفرق بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة ، وتستند هذه الفكرة على أساس توصيف المجتمعات المتخلفة أو النامية بأنها تلك التى تزيد فيها نسبة القوى العاملة الزراعية عن ٥٠ ٪ من القوى العاملة بشكل عام (الصناعة - التجارة - الإنشاءات - الخدمات .. الخ)^(١)

وإذا كنا نتفق بشكل عام على هذه المقولة فإننا نتحفظ بضرورة أن نضع في الاعتبار الظروف المحددة في مجتمعات معينة وسماتها الخاصة .

وترتبط بهذه الحقيقة ، حقيقة أخرى هى أنه كلما زاد حجم القوى العاملة في القطاعات غير الزراعية وخاصة الصناعة كلما أدى ذلك ليس فقط الى انخفاض نسبة العاملين في الزراعة بل وأن يصبح القطاع الصناعى هو العامل الديناميكي في تطوير المجتمع ومؤسساته الإنتاجية بما في ذلك الزراعة^(٢) .

وفي البنيان الاقتصادى المصرى كان واضحا منذ ثلاثينيات هذا القرن سيادة القطاع الزراعى ، فبين كل عشرة من العاملين كان هناك سبعة يعملون في الزراعة^(٣) .

وفي نفس الوقت كانت مؤشرات تطور السكان في الفترة من ١٩٢٧ - ١٩٦٦ توضح انخفاضا نسبيا في سكان الريف لحساب السكان في المدن .

جدول
تطور السكان في الريف والمدن في مصر^(٤)

١٩٣٧ - ١٩٦٦

عدد السكان «بالألف»	١٩٣٧	١٩٤٣	١٩٦٠	١٩٦٦
سكان الريف	١١٤٨٤	١٢٧٠٤	١٦١٣٠	١٧٨٧٣
سكان المدن	٤٤٣٦	٦٣٦٣	٩٨٦٤	١٢١٨٣
مجموع السكان	١٥٩٢٠	١٨٩٦٦	٢٥٩٨٤	٣٠٠٥٤
نسبة سكان الريف الى السكان عامة	% ٧٢,١	% ٦٧	% ٦٢	% ٥٩,٤

المصدر : الكتاب السنوي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (١٩٦٦)

وإذا أضفنا الى ذلك صورة لتطور القوى العاملة وتوزيعها بين القطاعات المختلفة وخاصة بعد سنة ١٩٥٢ فسنجد هناك عددا من المؤشرات الواضحة (انظر الجدول) .

جدول
توزيع القوى العاملة على القطاعات المختلفة
١٩٤٧ - ١٩٧٠ « بالألف »

القطاع	١٩٤٧	%	١٩٦٠	%	١٩٦٥	%	١٩٧٠	%
الزراعة	٤٠٨٦	% ٦١,٧	٣٦٠٠	% ٥٦,٨	٣٧٨٠	% ٥١,٥	٤٠١٢	% ٥٠,١
الصناعة	٧١٠	% ١٠,٧	٨٠٤	% ٩,٦	٨٢٥	% ١١,٢	٩٢١,٦	% ١١,٥
الخدمات	٢١٩٩	% ٢٧,٨	٢١٠٧	% ٣٣,٦	٢٧٢٨,٤	% ٣١,٣	٣٠٤٠,٦	% ٣٨,٤
المجموع	٦٩٩٥	% ١٠٠	٦٥١١	% ١٠٠	٧٣٣٣,٤	% ١٠٠	٨٠٠٤,١	% ١٠٠

المصدر : الكتاب السنوي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

القاهرة - يونيو ١٩٧٠ - السكان ، العمالة الانتاجية - المعهد القومي للتخطيط القاهرة - ديسمبر سنة ١٩٧٤

● تراجعت نسبة العاملين في الزراعة من ٦١,٧ % سنة ١٩٤٧ الى ٥١,١ % سنة ١٩٧٠ وبالرغم من هذا التطور ، فإن القطاع الزراعي ظل هو القطاع الرئيسي في الاقتصاد حيث يعمل فيه أكثر من نصف القوى العاملة . ويتضح من تطور الصناعة أنه بالرغم من زيادة نسبة العاملين فيها إلا أنها ليست في الوضع الذي يمكنها من استيعاب الفائض من القوى العاملة الزراعية ، فلقد زادت نسبة العاملين في الصناعة في هذه الفترة بنسبة ٦ % ، في حين زادت بشكل ملحوظ نسبة ما يسمى « بالقطاع الثالث » أى قطاع الخدمات^(٥) .

● إن التغيرات التي طرأت على توزيع القوى العاملة في تلك الفترة والارتفاع الشديد في نسبة العاملين في الخدمات لا يعكس ملامح صحية تماما ، والتفسير المنطقي لتلك الزيادة الكبيرة في العمالة في قطاع الخدمات هو أنها جاءت نتيجة سياسة الحكومة في الستينيات سواء في التوسع في الانشاءات والمشروعات الكبيرة أو في الالتزام بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد الفنية .

ولا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن الارتفاع في نسبة قطاع الخدمات هو أمر غير مفيد من الناحية الاقتصادية ويحمل معه أضرارا في بعض النشاطات التي يمارسها .

ويذهب الباحثون الى أن من الأسباب الرئيسية لتضخم قطاع الخدمات في الدول النامية ، ومصر منها ، هو وجود أعداد كبيرة ممن يطلق عليهم « ذوى الأعمال الحرة » من أمثال الحرفيين أو الباعة المتجولين ، والخدم ومندى السيارات .. وغيرهم من أصحاب الحرف الهامشية والذين تقدر نسبتهم من القوى العاملة في مصر بحوالى ٢١٪^(٦)

وقبل الدخول في تحليلات حقيقية لتوزيع القوى العاملة في مصر ، فإنه من الضروري رصد ظاهرة هجرة العمالة من الريف الى المدينة والآثار المترتبة عليها .

الهجرة الى المدينة وعوامل الجذب

تعتبر هجرة القوى العاملة من الريف الى المدينة إحدى السمات المميزة لدول العالم النامي وخاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وقد أوضحت الإحصائيات أن الهروب من الريف (نحو المدينة) أصبح اتجاها عاما في كل دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية^(٧) ، وذلك تطور طبيعي في تلك البلدان .

فالهجرة من الريف الى المدينة بحثا عن العمل والرزق ، وحيث تتوفر ظروف خدمات أفضل مثل التعليم والصحة ، كانت تحدث في مصر بشكل واضح ، وازدادت في الخمسينيات والستينيات وخاصة بعد القيام بمشروعات صناعية كبيرة والتوسع في المرافق والخدمات ، وقد بان هذا الاتجاه واضحا في أعقاب الحرب العالمية الثانية (انظر الجدول)

جدول تطور سكان الحضر والريف في مصر

(١٩٢٧ - ١٩٧٠)

السنة	تعداد السكان	سكان الريف	%	سكان المدن	%
١٩٢٧	١٤,٠٨٣	١٠,٣٦٧	% ٧٤	٣,٧١٦	% ٢٦
١٩٣٧	١٥,٨١١	١١,٤٢٩	% ٧٢	٤,٣٨٢	% ٢٨
١٩٤٧	١٨,٨٠٥	١٢,٠٦٠	% ٦٧	٦,٣٠٢	% ٣٣
١٩٦٠	٢٥,٧٧١	١٦,١٢٠	% ٦٣	٩,٦٥١	% ٣٧
١٩٧٠	٣٣,٣٢٩	١٩,٣٣١	% ٥٨	١٣,٩٩٨	% ٤٢

المصدر : تطور السكان في مصر - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - القاهرة ١٩٧٠

ولقد أخذت الهجرة في مصر اتجاهين :

اتجاه الهجرة من الصعيد الى وجه بحرى بشكل عام .

واتجاه الهجرة من المحافظات الريفية نحو المدن الكبرى والقاهرة والاسكندرية بشكل خاص^(٨) انظر

الجدول :

جدول

الهجرة من والى المحافظات المختلفة

(١٩٦٠ - ١٩٦٥) التعداد بالآلف

القاهرة	٢٧٤	+	القرية	٤٥	—
الاسكندرية	٧٢	+	المنوفية	٧٤	—
بورسعيد	٨	+	البحيرة	١٣	—
الاسماعيلية	١٢	+	الجيزة	٤٦	+
السويس	١٢	+	بنى سويف	٥٤	—
الدقهلية	٢	—	الفيوم	٢٢	—
الشرقية	٢٠	—	المنيا	٧٢	—
القليوبية	٦	—	أسيوط	١١	—
كفر الشيخ	٢٧	—	سوهاج	٢٨	—
قنا	٦٠	—	أسوان	١٩	+

المصدر : تطور السكان في مصر - الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء

ويوضح هذا الجدول اتجاهات الهجرة . فهناك سبع محافظات فقط ، وكلها مراكز حديثة ، هي التي ازدادت فيها القوى العاملة ، أى أنها كانت مراكز جذب وهي القاهرة والاسكندرية والجيزة وأسوان والسويس والاسماعيلية وبورسعيد . بينما فقدت بقية المحافظات ذات الطابع الريفى نسبة واسعة من القوى العاملة المهاجرة . بل إنه بتحليل مفصل للهجرة داخل كل محافظة ريفية على حدة نجد هناك هجرة داخلية أيضا من القرى الى المدن الكبيرة والصغيرة داخل المحافظة نفسها .

ولهذه الهجرة من الريف الى المدينة عوامل كثيرة يرتبط بعضها بظروف القوى العاملة في الزراعة والبعض الآخر بالطموحات والآمال التي تقدمها المدينة وترتبط بها . فعوامل الطرد تتمثل أساسا في النقص الشديد في الأرض الزراعية والأعداد الكبيرة من المعدمين ، وأيضا الحائزين القزميين الذين لا توفر لهم ممتلكاتهم الصغيرة هم وعائلاتهم ضروريات الحياة .

وبالإضافة الى ذلك هناك دوافع أخرى منها مثلا الهجرة طلبا للعلم أو للعمل . وفي دراسة أجراها المركز القومى للبحوث الاجتماعية^(٩) نجد أن : ٥٠ ٪ من المهاجرين الى المدن الكبرى كان دافعهم البحث عن

عمل ، ١٨ ٪ بسبب تغيير مواقع عملهم ، ١٨ ٪ بسبب الزواج ، ٢,٥ ٪ طلبا للعلم ، ٢,٥ ٪ بسبب كوارث غير محددة وحوالى ١٠ ٪ لم يكن هناك دوافع محددة^(١٠) .

وترتبط الهجرة فى الأساس بالوضع الاقتصادى للمهاجرين ، وغالبيتهم من الفلاحين المعدمين أو الذين يحوذون مساحات قزمية .

وهناك عوامل أخرى للهجرة تختلف من مدينة الى أخرى ، وبشكل عام تقدم المدينة نموذجاً أفضل للتقدم وحياة أسهل بالنسبة للمهاجرين ، ونذكر هنا على سبيل المثال توافر العلاج الطبى نسبياً وإمكانيات التعليم والعمل المتوافرة بشكل أفضل .

ومن الناحية التاريخية أدت المركزية وكذلك عمليات الاحتلال الأجنبى المتعاقبة لحقبة تاريخية طويلة الى أن تتحول للمدينة المصرية إلى مركز إدارى فى الأساس ، وتميزت بذلك عن نشأة وتطور غالبية المدن الأوروبية كمراكز تجارية . فلقد كانت المدينة المصرية هى مركز الحاكم أو من ينوب عنه ، وبالتالي استحوذت على الجانب الأكبر من الخدمات والمزايا التى جعلتها أملاً جاذباً لقطاعات واسعة من السكان وخاصة الفلاحين المقهورين وعائلاتهم^(١١) .

أما فى الخمسينيات والستينيات فقد كانت هناك عوامل جذب أخرى :

● بالنسبة لمدن كأسوان والسويس وحلوان وكفر الدوار والاسكندرية ، تعود عوامل الجذب الى التطور الصناعى فى هذه المدن . لقد أدى بناء السد العالى وعدد من مشروعات الصناعة الثقيلة فى أسوان الى تصاعد سريع فى عدد السكان فيها ، والتى كانت حتى أوائل الخمسينيات مجرد قرية كبيرة . وقد حدث نفس الشيء بالنسبة للسويس والمدن الأخرى التى ذكرناها والتى أقيم فيها فى تلك الفترة عدد من المشروعات الصناعية^(١٢) .

● ومثلاً فى القاهرة ، أدى الازدهار الصناعى النسبى الى إتاحة حوالى ٣٥٠ ألف فرصة عمل جديدة فى الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٤ بينما كان السكان يتزايدون كل ثلاث سنوات بنفس هذا الحجم .

ويتضح من ذلك أن عوامل الطرد من الريف كانت أكبر من عوامل الجذب فى للمدينة ، الأمر الذى جعل إمكانية المدينة فى استيعاب المهاجرين محدودة . وقد نتج عن ذلك أن غالبية الشرائح المهاجرة للمدن ظلت بدون عمل أو انشغلت فى أعمال جانبية وطفيلية وأحياناً قذرة . وأقام هؤلاء فى أحياء وعشش فى ظل أوضاع وظروف قاسية للغاية ، الأمر الذى نراه بوضوح فى تلك الأحياء الفقيرة فى القاهرة والاسكندرية .

البطالة كعامل مؤثر فى الهجرة من الريف

للبطالة فى الريف أشكال مختلفة ، فهناك البطالة الكاملة ، وهناك البطالة الموسمية ثم هناك أيضاً البطالة المقنعة . ولقد أدى هذا الى صعوبة الوصول الى صورة محددة عن البطالة فى الريف . وقد ذهب عدد من الباحثين الى التقليل بدرجة كبيرة من نسبة البطالة الزراعية . وقد قدرت إحدى هذه الدراسات تلك البطالة بما لا يزيد عن ٢,٥ ٪ من القوى العاملة (أى حوالى ١٧٥ ألف عاطل)^(١٣) . وذهبت الى اعتبار هذه النسبة مسألة طبيعية فى النشاط الزراعى الانتاجى وقد قامت على بحث أجراه المعهد القومى للتخطيط

بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية سنة ١٩٦٤ ، وأشارت في تفصيلاتها أنه في شهور الذروة في الزراعة (الإعداد - تنقية الدودة - الحصاد) لا توجد بطالة على الإطلاق ، ولكنها توجد فقط في الشهور الأخرى وبشكل محدود . (١٥)

وهناك تحفظات كثيرة على هذه التقديرات . فالواضح من النظرة الأولى أن الدراسة لم تضع في اعتبارها البطالة المقنعة ، أي أن يقوم عدد كبير بعمل لا يحتاج في الواقع إلا عدداً أقل بكثير . ومن ناحية أخرى فإن دراسات كثيرة قد ذهبت إلى تقدير نسبة البطالة في العمل الزراعي بـ ٢٥٪ من مجموع القوى العاملة الزراعية ، وأن هذه النسبة أو الفائض من القوى العاملة موجود أيضاً حتى في شهور عمل الذروة . (١٦)

ونعتقد أن الفروق الرئيسية في هذه الدراسات ترجع إلى الخلط بين فائض العمالة البشرية في الريف والبطالة دون تحديد علمي لحجم كل منها ، ويعود ذلك إلى الافتقار الشديد لإحصائيات دقيقة ، كما يعتقد من ذلك أيضاً طبيعة الإنتاج الزراعي وحجم العمل العائلي الذي يصعب تحديده .

ومع ذلك فقد بذلنا بعض المحاولات معتمدين على أسس معقولة لتحديد حجم البطالة في الريف .

وقد قدرت إحدى الدراسات عدد العائلات المقيمة في الريف كالآتي : (١٧)

١٩٦١ -	٩٧٠,٠٠٠	ألف عائلة وبنسبة ٣٠ ٪ من العائلات العاملة
١٩٦٥ -	٩٢٥,٠٠٠	ألف عائلة وبنسبة ٢٨ ٪
١٩٧٠ -	١,٢٧١	مليون عائلة وبنسبة ٣٣ ٪

ويقدر متوسط العائلة الريفية بخمسة أشخاص . وهذا لا يعني أن كل أفراد العائلات المقيمة لا تعمل ، فبال تأكيد هناك من يجد عملاً دائماً أو موسمياً .

فإذا عرفنا أن ٤٠ ٪ من أفراد هذه العائلات المقيمة من الأطفال تحت سن ١٢ سنة فإنه لا يمكن حسابهم ضمن القوى العاملة (١٨) تصبح الإحصائية كالتالي ح

١٩٦١ -	٥٨٢,٠٠٠	عائلة أي	٢,٩١٠	مليون شخص عامل
١٩٦٥ -	٥٤٥,٠٠٠	عائلة أي	٢,٧٢٥	مليون شخص عامل
١٩٧٠ -	٧٦٦,٠٠٠	عائلة أي	٣,٨٤٠	مليون شخص عامل

فإذا خصمنا من هذه الأعداد التقديرات الخاصة بالقوى العاملة بالفعل في الزراعة سواء عمل دائم أم موسمي ، يمكن أن نحصل على صورة تقريبية للبطالة في الريف .

وتقدر القوى العاملة بالفعل في الزراعة في السنوات المذكورة كالآتي :

١٩٦١ - ٢,٤٥٨ مليون ، فإذا طرحنا هذا الرقم من التقديرات الإجمالية ، لعدد من هم في سن العمل في الريف في ذلك الوقت ، يبقى لدينا ٥٠٠ ألف شخص هم من يمكن أن نعدم في إطار البطالة الدائمة .

ووفقاً لهذا المنهج فإن البطالة الدائمة في الريف تقدر بـ ١٦ ٪ من مجموع القوى العاملة في الريف سنة

١٩٦٠ ، ١٤ ٪ سنة ١٩٦٥ ، ٣٠ ٪ سنة ١٩٧٠ .

أما بالنسبة لفائض العمالة ، أى الذين يعملون بالفعل ولكنهم يعتبرون من الناحية الإنتاجية أكثر مما يحتاجه العمل (العمالة الكاذبة) ، فهناك دراسة قام بها أحد أساتذة جامعة الاسكندرية ، حاولت تحديد حجم هذا الفائض من خلال حصر الاحتياجات الحقيقية للإنتاج الزراعى مقدرا بساعات العمل فى سنوات محددة .

وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه فى سنة ١٩٦١ كانت احتياجات العمل الحقيقى تتطلب ٢,٥ مليون عامل فى حين كان عدد الذين يعملون فى الزراعة ٤,٢ مليون (سواء عمال أو ملاك يعملون فى أرضهم) .

ووفقا لذلك يصبح هناك ١,٨ مليون يعتبرون كفائض عمالة أو عمالة كاذبة ، يمكن الاستغناء عنهم دون أن يتأثر الإنتاج .

وأكدت دراسات لاحقة صدق هذه الدراسة وما أسفرت عنه ، وخاصة دراسة قام بها المعهد القومى للتخطيط بالتعاون مع منظمة العمل الدولية (٢٠) .

ولاشك أن وجود فائض عمالة بهذا القدر لا يعنى فقط سوء توزيع شديد للقوى العاملة ، بل إنه يؤثر بشكل سلبى خطير على الانتاج الزراعى والدخل الزراعى معا . (٢١)

وحقى نهاية الستينيات كانت هذه المشكلة تمثل عبئا حقيقيا ليس فقط بالنسبة للإنتاج الزراعى بل وبالنسبة للإنتاج القومى بشكل عام .

وقد لعبت عوامل عدة دوراً فى ذلك ، منها تخلف أساليب ووسائل الإنتاج ، كما أدت الى استمرار الجمود النسبى فى علاقات الانتاج (٢٢) .

توزيع القوى العاملة الزراعية

جدول توزيع القوى العاملة الزراعية وفقا لحجم الملكية

حجم الملكية	عدد الحائزين الذين يعملون فى أرضهم	القوى العاملة التى لاتأخذ أجر	العمالة المأجورة الدائمة	العمالة للوقت
أقل من فدانين	٨١٠ ألف - ٥٠%	٨٤٤ ألف ٢٢٢	٥٢ ألف ٨	٢٢١ ألف ٨٢
٢ - ٥	٥٤٧ ألف ٢٤	١٠٥ ألف ٤٢	٢١٧ ألف ٢٦	٥٤٩ ألف ٢٥
٥ - ٢٠	٢٢٢ ألف ١٤	٥٦٤ ألف ٢٢	٢١٧ ألف ٢٦	٥٤٩ ألف ٢٠
أكثر من ٢٠	٢٢ ألف - ٢	٨٩ ألف ٢	٢١٢ ألف ٢٥	٤٦٨ ألف ٢٥
المجموع	١٦١٢	٢٥٤٧	٦٠٨	١٨٥٠

المصدر : التعداد الزراعى الرابع - الجزء الأول - الباب الرابع ص ٢٠٧ - القاهرة ١٩٦١ .

في دراسة أجريت في أوائل السبعينيات حول تقسيم القوى العاملة الزراعية ، أكدت هذه الصورة :

- في الحيازات الزراعية الصغيرة والقزمية (أقل من فدانين) يعمل ٥٠ ٪ من مجموع القوى العاملة في الزراعة أي ٢,٥١٧ مليون شخص ، ١٩ ٪ (٥٠٠ ألف شخص) من العمالة الموسمية . وتبلغ نسبة العمالة العائلية ٨٥ ٪ ، أما بالنسبة للعمالة المأجورة فلا تتعدى ١٥ ٪ (٣٣) .

- في المزارع التي تقع بين ٥ إلى ٢٠ فدانا يعمل بها ٢٣,٤ ٪ من مجموع القوى العاملة الزراعية ، منها ٥٠ ٪ عمالة عائلية ، ٥٠ ٪ عمالة مأجورة .

- في المزارع التي تقع بين فدانين وخمسة أفدنة ، يعمل ١٩ ٪ (٩١٢,٠٠٧ ألف شخص) من مجموع القوى العاملة الزراعية ، منها ٢٠ ٪ عمالة موسمية ، وتبلغ العمالة العائلية ٦٥ ٪ والعمالة المأجورة ٣٥ ٪ .

- المزارع التي تزيد عن ٢٠ فدانا ، يعمل بها ١٢,١ ٪ من مجموع القوى العاملة الزراعية منها ٨٤,٩ ٪ عمالة مأجورة (٢٤) .

جدول العمالة المأجورة في الزراعة وفقا لحجم الحيازة

حجم الحيازة	العمالة الدائمة	العمالة العائلية	العمالة المأجورة
٢ فدان فأقل	١,٧٠٦ مليون	٩١ ٪	٣ ٪
٢ - ٥	١,٧٢٤	٩٣ ٪	٧ ٪
٥ - ٢٠	١,٠٠٣	٧٤ ٪	٢٢ ٪
٢٠ فأكثر	٣٣٤	٣٥ ٪	٦٥ ٪
المجموع	٤٧٦١	٨٠ ٪	١٥ ٪

المصدر : مأخوذ من إحصائيات الإحصاء الزراعي الرابع الجزء الأول - - الفصل الرابع ص ٢٠٨ .

ويتضح من هذه الجداول :

- إنه كلما قل حجم الحيازة كلما زادت نسبة العمل العائلي ، وعلى العكس ، تزداد نسبة العمالة المأجورة مع زيادة حجم الحيازة .

- إن العمالة المأجورة تتركز في الحيازات الكبيرة والمتوسطة إذ تبلغ ٨٥ ٪ من مجموع القوى العاملة فيها ، بينما تستحوذ الحيازات التي تزيد عن ٢٠ فدانا على ثلثي العمالة المأجورة الدائمة .

- أما بالنسبة للعمالة الموسمية والمؤقتة ، نجد نسبتها عالية في الحيازات التي تقع بين خمسة فدادين وعشرين فدانا إذ تبلغ حوالي ٦٢,٥ ٪ من مجموع العمالة الموسمية ، وفي الحيازات التي تزيد عن ٢٠ فدانا تبلغ ٢٥ ٪ ، وتقل نسبة العمالة الموسمية في الحيازات الصغيرة لأقل من فدانين إذ تبلغ حوالي ١٢ ٪ .

الأمية كعامل اقتصادى

تعتبر الأمية مظهرا من مظاهر تخلف علاقات ووسائل الإنتاج ، ويقدر ماهى نتيجة لهذا التخلف ، بقدر ماتلعب دورا مساعدا في الحفاظ على جود هذه العلاقات . ولذلك يمكن اعتبارها عاملا من عوامل التمايز الطبقي والفئوى في الريف باعتبار أن لها أبعادا اجتماعية واقتصادية .

ولقد أدت الفكرة الخاطئة في اعتبار مشكلة الأمية مجرد مشكلة ثقافية ، إلى التقليل من خطورتها ، الأمر الذى انعكس في الأساليب والوسائل المتراخية وغير الجادة في بعض الأحيان لمواجهتها .

وإذا عرفنا أن نسبة الأمية تبلغ ٥٠,٥ ٪ من جميع القوى العاملة في الزراعة والتي تقع في سن الإنتاج بين ١٢ إلى ١٨ سنة ، فإننا نستطيع أن ندرك الدور السلبي الخطير الذى تلعبه بالنسبة للإنتاج الزراعى . (٣١) وبالرغم من الإجراءات التى اتخذت لمواجهة هذه المشكلة ، مثل جعل التعليم الأساسى إلزاميا (ست سنوات) ومجانيا ، إلا أن الأمية ظلت تحتل نوبا عالية بين القوى العاملة الريفية .

جدول

نسبة الأمية في مصر

(الأعمار التى تزيد عن ١٠ سنوات)

السنة	الرجال	النساء	النسبة الكلية
١٩٣٧	٧٦ ٪	٩٤ ٪	٨٥ ٪
١٩٤١	٦٥ ٪	٨٤ ٪	٧٥ ٪
١٩٦٠	٥٦ ٪	٨٣ ٪	٧١ ٪
١٩٦٦	٥٢ ٪	٧٩ ٪	٦٥ ٪

المصدر : السكان والتنمية - من مطبوعات الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء - القاهرة يونيو سنة ١٩٧٣

وهناك إحصائيات تفصيلية توضح أن نسبة الأمية في الريف أعلى منها في المدن ، ٧٦,٧ ٪ في مقابل ٥٦,٨ ٪ (٣٢) .

وقد توصلت الدراسات الجادة حول مشكلة الأمية في مصر والريف بوجه خاص إلى عدة عوامل اجتماعية واقتصادية :

● عدم توافر المدارس الكفيلة باستيعاب كل من هم في سن الإلزام (٦-١٢) . ووفقا لإحصائيات وزارة التربية والتعليم سنة ١٩٦٣ أمكن استيعاب ٧١,٦ ٪ من الأطفال الذين بلغوا سن المدرسة الابتدائية ، وفى سنة ١٩٦٨ بلغت هذه النسبة ٧١,٩ ٪ ومعنى هذا أنه من البداية ، هناك حوالى ٣٠ ٪ ممن هم في سن الإلزام لم تتح لهم الفرصة لدخول المدارس الابتدائية وهم بمثابة رصيد سنوى كبير للأمية (٣٨) .

● وتتضح الصورة أكثر عندما ندخل في تفصيلات حول هذه النسبة ، فبينما تبلغ نسبة الإلزام في المدن الكبرى (القاهرة - الاسكندرية) حوالى ٩٥ ٪ ، تنخفض هذه النسبة بدرجة كبيرة في الأقاليم وخاصة

المحافظات الزراعية . في البحيرة تبلغ نسبة الإلزام التي أمكن استيعابها ٦٦ ٪ وفي القليوبية ٥٢ ٪ وفي كفر الشيخ ٦١ ٪ ، وقد نتج ذلك عن سوء التوزيع التقليدي لميزانية التعليم ، فبينما استأثرت العاصمتان بنصيب الأسد ، قلت الميزانيات الموجودة للتعليم في المحافظات ، فالتلميذ في المدارس الابتدائية في محافظة القاهرة يكلف ١٣,٨ جنيه في العام بينما يتكلف زميله في محافظة الغربية أو المنيا حوالى ستة جنيهات فقط^(٢٩) .

● ثم هناك مشكلة التسرب خلال المرحلة الابتدائية ، فقد ثبت أن أعداداً كبيرة من التلاميذ يهجرون المدرسة في الفصل الأول أو الثانى أو الثالث ، وينضمون بذلك الى جيش الأمية الخطر .

وتقدر الإحصائيات الرسمية عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية في الفترة بين ١٩٥٦ - ١٩٦٧ بحوالى ٦,٦٥ مليون طفل ، تسرب منهم في السنة الدراسية الأولى ٢٢١ ألف ، أى بنسبة ٥ ٪ من المجموع ، وفي السنة الثانية تسرب ٧٢١ ألف ، أى ١١ ٪ من المجموع ، وحتى السنة السادسة تسرب ١,٢ مليون تلميذ أى بنسبة ١٩ ٪ .

ومعنى ذلك أن ٦٥ ٪ من التلاميذ الذين يدخلون المدرسة الابتدائية يهجرونها بعد عام أو عامين أو ثلاثة دون نحو حقيقى لأميةهم ، الأمر الذى الذى يزيد تعقيد المشكلة ويوضح أبعادها الخطرة .

● إنخفاض مستوى ونوعية التعليم ، الأمر الذى يساعد على الأمية ، حتى أنه ثبت في بعض الحالات أن التلاميذ الذين ينهون دراستهم الأساسية (حتى الفصل السادس) لا يجيدون القراءة والكتابة . ويقوم بالتدريس في المدارس الابتدائية ، مدرسون ليسوا على درجة عالية من الكفاءة ، بعضهم لم يحصل إلا على شهادة الابتدائية .

وحق بالنسبة لفصول نحو الأمية المسائية ، فقد ثبت وجود خلل خطير جعلها أداة عاجزة ، وتقول الإحصائيات إنه في الفترة من ١٩٥٥ - ١٩٦٠ ، التحق بهذه الفصول حوالى ١٣ مليون شخص بالغ لم يحصل على شهادة نحو الأمية منهم سوى ٥٤٠ ألف ، أى بنسبة ٦ ٪ فقط^(٣٠) .

إنها صورة مؤلمة تعكس ولاشك خلا اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا . فالظروف الاقتصادية الحادة التى يعيشها فقراء الفلاحين وعمال الزراعة تحرمهم من استفادة أطفالهم بفرص التعليم ، فهم يحتاجون لهم إما للعمل في حقولهم أو للعمل لدى الآخرين .

ولنفس الأسباب تتعثر الجهود المبذولة لهو أمية الكبار . فهؤلاء ليس لدى غالبيتهم وقت فراغ يعطونه للدراسة حيث يكونون مطالبين بالعمل اليومى الشاق بحثا عن لقمة العيش لهم ولأسرهم^(٣١) .

كما أن الأجهزة الإدارية العاملة في الريف والتي ترتبط ارتباطات عضوية بأغنياء الفلاحين ليست متحمسة للعمل على نحو أمية فقراء الفلاحين وعمال الزراعة .

ومن ناحية أخرى طالب ممثلوا أغنياء الفلاحين وكبار الملاك في البرلمان بجرمان الأميين من تولى أى مراكز قيادية في الجمعيات التعاونية وجرمانهم من حق ترشيح أنفسهم للأجهزة التشريعية .

وهذا وقعت تلك الطبقات الكادحة بين شقى الرحى ، أجهزة غير حريصة على نحو أميتهم وظروف اقتصادية صعبة لاتتيح لهم « نعمة » التعليم ، ومطالبة في نفس الوقت بجرمانهم من حقوقهم السياسية .

وقد أدى ذلك الى عدة حقائق :

● إن الهدف المعلن في هذه الفترة بالقضاء على الأمية لم يتحقق من الناحية الفعلية وظلت الإنجازات محدودة للغاية في هذا المجال ، ومازالت نسبة الأمية عالية وخاصة بين عمال الزراعة وفقراء الفلاحين .

● إنه بالرغم من أن الأمية في حد ذاتها هي انعكاس للتخلف الشديد في علاقات الإنتاج القائمة ، إلا أنها لعبت دورا في الحفاظ على هذا التخلف ، وظلت تلعب دورها في عزل قطاعات واسعة من القوى العاملة في الزراعة عن المشاركة الفعلية في الحياة السياسية والاجتماعية ، كما قدمت أرضية مثالية لأشكال الاستغلال المتخلفة ، وللحفاظ على مفاهيم وتقاليد وقيم عتيقة يرجع بعضها الى عصور الرق والإقطاع كالقدرية والخوف الزائد من السلطة والجهل الشديد وتدشين البؤس الطبقي تحت دعاوى تتخذ من الدين ستارا لها (٣٣) .

● إن الأمية ليست مجرد مشكلة ثقافية ، فبالإضافة الى أبعادها السياسية والاجتماعية الخطيرة ، فإن لها بعدا اقتصاديا أشد خطورة ، وهناك دراسات وأبحاث عديدة أثبتت ارتباط الأمية بانخفاض الإنتاج ووسائله وعلاقاته بشكل مباشر (٣٣) ، ولعل هذا هو السبب الرئيسى في الخلل الذى حدث في تناول هذه القضية ، فلقد كان ومازال الهم الأول للمسؤولين هو تحجيم القضية في صورتها الأدنى كشكلة ثقافية ، ولذلك تركزت الجهود في اللجوء الى جهاز الدولة العتيق لحلها مستخدما وسائل تقليدية غير ناجعة . وجرى عليها ماجرى على معظم القوانين والإجراءات التقدمية والوطنية التى اتخذت ، حين ضاعت وتضاءلت في مناهات الأجهزة البيروقراطية ذات الطابع الطبقي المعادى لحركة الجماهير .

الدخل الزراعى - التطور والتاريخ

من السهل وفقا للإحصائيات الحصول على صورة لتطور الدخل الزراعى بل وصافى هذا الدخل في تلك الفترة ، ولكنه من الصعب الحصول على صورة دقيقة لتوزيع هذا الدخل ، فلقد تطور الدخل الزراعى من ٢٦٩ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ الى ٤١٧ مليون جنيه سنة ١٩٦٠ الى ٦٩٠ مليون جنيه سنة ١٩٦٧ .

جدول

الدخل القومى من الزراعة

السنة	القيمة الاجمالية للإنتاج الزراعى	قيمة النفقات الزراعية	صافى الدخل
١٩٥٢	٤١٨,٢٧٠	١٤٨,٣١٧	٢٦٩,٩٥٣
١٩٥٥	٤٤٠,٤٣٤	١٢٦,٥٩٥	٣١٣,٨٣٩
١٩٦٠	٥٨٣,٦٤٥	١٦٦,٠٤٣	٤١٧,٦٠٢
١٩٦٥	٩٠٦,٠٥٣	٢٩١,٤٦٧	٤١٦,٥٨٧
١٩٦٩	١٠٧٤,٧٨٣	٢٩٩,١٤٠	٧٧٥,٦٤٣

الإنتاج ، ٢٠ ٪ من خلال ارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية ، وليس لدينا شك أن هذه التقديرات فيها مبالغة .

بداية فليس لدينا أى دليل على أن نفقات وتكاليف الزراعة لم ترتفع وبنفس القدر في هذه الفترة ، بل ربما كان العكس صحيحا ، ففى دراسة أجرتها مجموعة في جريدة للساء القاهرية (أغسطس سنة ١٩٥٨) ، أشارت الى أنه كان على المنتفعين أن يدفعوا سنويا ٤٠ جنيهيا مصرياً عن كل فدان^(٢٨) ، ومن ناحية أخرى فلا بد أن يكون الدخل الحقيقى أقل بكثير من هذه التقديرات ، هذا اذا وضعنا في الاعتبار ارتفاع نفقات المعيشة في المناطق الزراعية في تلك الفترة بنسبة ٦٥ ٪ .

جدول

دخل الفدان الصافى في مناطق الاصلاح الزراعى

(من سنة ١٩٥٢ - ١٩٦٥) بالجنيه المصرى

١٩٦٥	١٩٦٠	١٩٥٢	
٨٤	٧٥	٥٥	الدخل العام
١٣ -	١٠ -	١٠ -	نفقات الانتاج
٦ -	٦ -	٦ -	النفقات العادية
١ -	١٢ -	١٢ -	ثمن الأرض
٦٤	٤	٢٧	الصافى

للمصدر : كال واسحق ، الإصلاح الزراعى في الجمهورية العربية المتحدة نشرة جامعة اكسفورد - الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، مايو - سنة ١٩٦٨ .

وفى دراسات عديدة أخرى أجريت في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات ثبت أن ظروف الإنتاج في أراضى الإصلاح الزراعى قد زادت نفقاتها بدرجة كبيرة ، وخاصة النفقات التعاونية حتى أن البعض من هؤلاء المنتفعين كان في حالة مديونية متصلة .^(٢٩)

أما بالنسبة للإيجارات ، فلاشك أن القانون الذى حدد إيجارات الأراضى الزراعية بسبعة أمثال الضريبة المدفوعة على الأرض قد أدى من الناحية العملية الى زيادة دخل حوالى ٧٠٠ ألف عائلة تستأجر حوالى ٣ مليون فدان ، وتقدر هذه الزيادة بما يتراوح بين ١٠ ، ٢٠ جنيه للفدان الواحد .^(٣٠)

وأىضا بالنسبة للإيجارات العينية والمشاركة فقد نص القانون على أن يتقاسم المالك والمستأجر نفقات العمل الزراعى والمحصول ، وهذا يعنى أن ظروف المستأجر قد تحسنت بالفعل عما كان عليه الوضع سنة ١٩٥٢ ، حيث لم تكن هناك أسس محددة تحكم هذه العلاقة ، وخاصة بالنسبة لمحصول القطن الذى ثبت أن المستأجرين لم يكونوا يحصلون منه إلا على نسبة الخمس من إنتاج الأراضى المؤجرة .^(٣١) ومن الطبيعى أن

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء وتقديرات الدخل القومى من الزراعة القاهرة - - يونيو سنة ١٩٧٣ : ص ٢٣٠ ، ٢٣١ .

وبالرغم من الازدياد النسبي للدخل من الزراعة إلا أن مساهمة الزراعة فى الدخل القومى انخفضت من ٢١ ٪ الى ٢٨ ٪ ، وهذا أمر إيجابى فى حد ذاته ، إذ ازدادت مساهمة الصناعة فى نفس الفترة من ٢٠ ٪ الى ٢٢ ٪ (٣٤) . وتأتى مساهمة الدخل الزراعى من ستة مصادر مختلفة :

- الضريبة الزراعية .
- فرق الأسعار لبعض الحاصلات الزراعية المصدرة .
- ضرائب التصدير .
- الدخل من الإصلاح الزراعى .
- ملكية الشعب لأراضى الأوقاف .
- تسويق بعض المنتجات الزراعية .

وقد بلغ الدخل من الضريبة الزراعية سنة ١٩٦٧ حوالى ٢١,٨ مليون جنيه ، أما الدخل من فروق أسعار الحاصلات المصدرة فقد بلغ فى نفس العام ٨ مليون جنيه ، وبلغ دخل المنتفعين من الإصلاح الزراعى ٨,٢ مليون جنيه . أما تسويق بعض المنتجات الزراعية فقد بلغ ١,٤ مليون . وبلغ مجموع الدخل الناتج من هذه المصادر الستة ١٠٦,٢ مليون جنيه سنة ١٩٦٧ (كان فى سنة ١٩٥٢ ٣٣,٥ مليون جنيه) وهذا يعنى أنه تضاعف حوالى ثلاث مرات (٣٥) وتوضح هذه الحقيقة أن المساهمة المالية للزراعة فى مصادر الدخل القومى قد ازدادت بنسبة أكبر من زيادة الدخل الزراعى نفسه الذى لم يتعد الضعف فى هذه الفترة (٣٦)

أثر الإصلاح الزراعى فى الدخل :

تدور تساؤلات كثيرة حول الدراسات التى أجريت حول الدخل من الإصلاح ، وهى دراسات محدودة وغالبيتها مستعجلة ومصادرهما الأساسية الإحصائية الرسمية . وبالرغم من التحفظات على كثير من هذه الدراسات إلا أنها قد تفيد فقط فى عكس الاتجاه العام . ولقد حاول المعهد القومى للتخطيط إجراء دراسة ميدانية حول التوزيع الحقيقى للدخل الزراعى فى مصر فى الستينيات ، وحتى نهاية السبعينيات لم يكن هذا البحث قد تم ، وقامت عقبات عملية ومالية كثيرة فى مواجهته . ومع ذلك فلقد كان علينا بذل محاولات للوصول الى صورة لتوزيع هذا الدخل أقرب الى الحقيقة ، معتمدين على بعض إحصائيات المتاحة سواء بشكل رسمى أو بجهود ذاتية .

دخل المنتفعين من الإصلاح :

شمل توزيع الأرض وفقا لقوانين الإصلاح الزراعى ٣٤٢ ألف عائلة ، وقد رت بعض الدراسات أن دخل هذه الأسر قد زاد بنسبة ٥٠ ٪ (٣٧)

فى حين أن دراسات أخرى قد توصلت الى أن الدخل الصافى من الفدان سنة ١٩٦٥ قد بلغ ضعف الدخل الصافى سنة ١٩٥٢ . وقسمت الزيادة التى بلغت ٥٠ ٪ الى قسمين : ٣٠ ٪ ناتجة عن زيادة حقيقية فى

يلعب قانون الإيجارات الجديد دورا في زيادة دخل المستأجر على حساب « المالك الغائب » .

جدول

نسبة الايجارات النقدية من الدخل الزراعى

(١٩٥٠ - ١٩٧٠)

العام	الدخل الزراعى	%	الإيجارات النقدية	%
١٩٥١	٣٥٢	١٠٠	٥٨	١٦ %
١٩٦١	٣٧٣	١٠٠	٤٨	١٣ %
١٩٦٥	٥٢٨	١٠٠	٤٦	١٠ %
١٩٦٨	٦٤٤	١٠٠	٤٨	٧,٥ %

المصدر : محمود عبد الفضيل - التطور والتغيرات الاجتماعية في مصر الزراعية ص ٦٤ - سمير رضوان : الإصلاح الزراعى - القاهرة سنة ١٩٧٨ ص ٣٤ .

وقد لعبت عوامل أخرى دورا في محاصرة هذه الزيادة ، منها تحايل كبار الملاك وأغنياء الفلاحين على القوانين ، ومنها الحاجة الملحة لصغار المستأجرين وحضوعهم لبعض الشروط الجائزة وغير القانونية . وفى سنة ١٩٦١ ، أكدت وثائق اللجنة العليا لتصفية الإقطاع أن المستأجرين كانوا يتعرضون لضغوط شديدة من أجل قبول شروط للإيجار يفرضها كبار الملاك ،^(٤٢) وسواء بالنسبة للإيجارات النقدية أم بالنسبة للإيجارات العينية .^(٤٣) ولكن المؤكد أن كبار المستأجرين (من ١٠ - ٥٠ فدان) قد استفادوا بشكل مطلق من قوانين الإيجارات .^(٤٤)

ولقد كان لقوانين الإيجارات أثرها المباشر على دخل العمال الزراعيين وخاصة المادة التى تنص على جعل الحد الأدنى لأجر العامل الزراعى ١٨ قرشا ، كما نص على ألا تتجاوز ساعات العمل فى اليوم ٨ ساعات ولم يبدأ تطبيق ذلك من الناحية الواقعية إلا عندما بدأت الدولة مشروعاتها الكبرى فى أواخر الخمسينيات فى بناء السد العالى ، واستصلاح مساحات واسعة من الأراضى الزراعية . وفى عديد من الدراسات التى أجريت على دخل وأحوال العمال الزراعيين ثبت أنه لم يحدث تغير جذرى فى تلك المجالات .^(٤٥)

• ويقدر روبرت ما برو فى دراسة له الدخل السنوى لعائلة معدمة سنة ١٩٥٠ بحوالى ٢٦ جنيها وفى سنة ١٩٦٥ (٥٩ جنيها) فإذا وضعنا فى اعتبارنا أن تكاليف المعيشة قد زادت فى هذه الفترة بنسبة ١٠ % ، تكون الزيادة الحقيقية ٣٠ % فقط .^(٤٦) ولقد أجرى سمير رضوان دراسة تفصيلية ، وقائمة على بعض الأسس المتينة ، حول تطور الدخل الزراعى . وقد اعتمد فيها على دراسة لم تنشر قام بها المعهد القومى للتخطيط مع منظمة العمل الدولية فى هذا المجال . وقد حاول إعطاء صورة لحركة وتطور الأجور الحقيقية لعمال الزراعة منطلقا من اعتبار سنة ١٩٣٨ هى سنة الأساس .

جدول
تطور الأجر الحقيقي لعمال الزراعة

العام	متوسط الأجر قرشا	النسبة	معدل تكاليف المعيشة	معدل الزيادة الحقيقية في الأجر
١٩٣٨	٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٤٨	١٠	٣٣٣	٢٧١	١٣
١٩٥٢	١٢	٤٢٠	٢٦٥	١٦٠
١٩٦٢	١٢,٥	٤١٧	٣٣٧	١٢٣
١٩٦٥	٢٢	٧٠٤	٥١٩	١٣٥
١٩٧٠	٢٥	٨٠١	٥٧٦	١٣٨

المصدر : سمير رضوان - الإصلاح الزراعي - مرجع سابق ص ٣٠ - ٣١ .

وهناك دراسة أخرى أجريت على الفترة بين ١٩٥٠ - ١٩٧٠ بالنسبة لدخل عمال الزراعة ، توصلت الى نفس النتائج تقريبا ، فعلى اعتبار أن سنة الأساس (١٠٠) هي سنة ١٩٥٠ ، بلغت الزيادة سنة ١٩٧٠ (١٩٠) . (٤٧)

وتستطيع القول أن غالبية الدراسات الجادة حول توزيع الدخل الزراعي قد توصلت الى حقائق متقاربة ، من أن الإصلاح الزراعي قد لعب دوراً إيجابياً في إعادة توزيع هذا الدخل ، وخاصة بالنسبة لعمال الزراعة من خلال وضع حد أدنى للأجور ، والبدء في مشروعات زراعية كبيرة أتاحت فرص عمل أوسع وخاصة بالنسبة للعمالة الموسمية . وأن هذه الفترة قد شهدت كذلك زيادة ملموسة في تكاليف المعيشة ، وخاصة أسعار الحاصلات والمواد الغذائية الضرورية^(٤٨) .

توزيع الدخل الزراعي

إن أحد الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة هو الوصول الى صورة حقيقية واضحة لتوزيع الدخل الزراعي على الطبقات والفئات المختلفة في الريف بعد تطبيقات قوانين الإصلاح الزراعي ، وقد دفعنا الفقر الشديد في الإحصائيات المتوفرة حول هذا الموضوع الى اعتماد عدة وسائل ، منها البحث في تطور الأنماط الاستهلاكية في القرية ، وحساب الزيادة الحقيقية في دخل الفدان (إيجار أم ملكية) كذلك حساب الأجور ونسبتها من الدخل وكذلك عائد الملكية ، والعوائد الحقيقية للأراضي المؤجرة .

واعتمدنا في ذلك الأساس على بعض الدراسات التي لم تنشر أو نشر بعضها ، مع إجراء بعض التعديلات ، وتظل الدراسة التي أجراها سمير رضوان من خلال العمل المشترك بين المعهد القومي للتخطيط ومنظمة العمل الدولية ، هي أقرب الدراسات الى الحقيقة .

جدول

العام	الدخل الزراعى مليون جنيه	الأجور بالمليون جنيه	نسبتها من الدخل %	عائد الملكية بالمليون جنيه	% من الدخل
١٩٥٢ / ١٩٥١	٢٥٢	٦٠	١٧	٢٩٢	٨٣
١٩٦٠ / ١٩٥٩	٤٠٦	٩٨	٢٤	٣٠٧	٧٦
١٩٦٥ / ١٩٦٤	٥٢٨	٦٧	٢٢	٣٦١	٦٨
١٩٦٨	٦٨٨	٢١١	٣١	٤٧٧	٦٩
١٩٧٩	٧٢٧	٢١٨	٢٨	٥٥٤	٧٢
١٩٧٠	٧٧٤	٢٢٥	٢٩	٥٤٩	٧١

المصدر : سمير رضوان - اصلاح الزراعى ص ٢٤ . محمود عبد الفضيل - تطور وتوزيع الدخل ص ٦٢ .

ومن قراءة الجدول يتضح أن نسبة الأجور في الدخل الزراعى قد أخذت في الارتفاع منذ أوائل الخمسينيات وحتى نهاية الستينيات مع تراجع نسبى لنصيب عوائد الملكية ، ولاشك أن ذلك يعكس تطوراً إيجابياً في توزيع الدخل حيث يؤكد قيمة الدخل من العمل على حساب الملكية ، ولكننا نلاحظ في نفس الوقت أن هذا الاتجاه الإيجابى قد بدأ في التراجع النسبى مرة أخرى منذ منتصف الستينيات .

وفي دراسة منفصلة لسمير رضوان حول تطور التناسب بين الأجر والملكية في توزيع الدخل الزراعى وصل الى أنه في السنوات الأولى للبعينيات وصلت نسبة الدخل من الأجور ٢١ % ، بينما قفزت نسبة عوائد الملكية مرة أخرى الى ٧٨ % وهى صورة قريبة إلى الوضع الذى كان في سنوات (١٩٥٠ - ١٩٥٢) .

كما أن نسبة الدخل من الإيجارات وصل إلى أدنى مستوى له سنة ١٩٦٧ فكان ٧ % ، وهو تطور إيجابى آخر في صورة توزيع الدخل ، وإن كان هناك ما يؤكد أن تلك النسبة قد بدأت ترتفع من جديد في السنوات التالية . (٤٩) .

دراسات سابقة :

وهناك محاولات وجهود بذلت لمحاولة الوصول الى صورة واقعية لتوزيع الدخل الزراعى بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة . ويلاحظ أن الغالبية العظمى لهذه المحاولات قد انطلقت من أرضية منهجية واحدة .

لقد بذل كل من سمير أمين وشارل عيسوى محاولات مبكرة في هذا الصدد ، تقف عند نهاية الخمسينيات ، ولقد وصل الاثنان الى رسم صورة هذا التوزيع على النحو التالى :

جدول
توزيع الدخل الزراعى بين الفئات والطبقات الاجتماعية
العاملة فى الريف

الفئات	العدد الاجالى بالمليون	نسبتهم الى سكان الريف	الدخل بالجنيه	النسبة	دخل الفرد بالجنيه
المعدمين	١٤	% ٧٣	٥٠	% ١٥	٣,٥
فقراء الفلاحين أقل من فدان	١,١٧٥	% ٦	٧	% ٢	٦,١
الفلاحون المتوسطون ١ - ٥ فدان	٢,٠٨٥	% ١٥	٧٩	% ٢٣	٢٦,٨
الفلاحون الأغنياء ٥ - ٢٠ فدان	٠,٨٧٥	% ٥	٧٦	% ٢٣	٨٦,٤
الرأسمالين الزراعيين أكثر من ٢٠ فدان	٠,١٥٠	% ١	١١٦	% ٣٦	٧٧٣,٣
المجموع		% ١٠٠	٣٢٥	١٠٠	١٧,١

المصدر : سمير أمين - مصر الناصرية - باريس سنة ١٩٦٤ ص ١٠ ، ١١

شارل عيسوى - مصر الثورة - مرجع سابق ص ٢١٨ جدول

توزيع الدخل الزراعى بين الفئات والشرائح المختلفة ١٩٦١

الشرريحة	الدخل مليون جنيه	النسبة الى الدخل الزراعى العام %	عدد العائلات بالالف	النسبة الى سكان الريف	متوسط دخل الفرد بالجنيه
عمال الزراعة والمعدمون	٣٩	٩,٧	٩٧٠	٣٧	٤٠
أقل من ٥ أفدنة	١١٣	٢٨	١,٣٨١	٥٣	٨٢
٥ - ٥٠ فدان	١٣٠	٣٢,٣	٢٥١	٩	٥٨
أكثر من ٥٠ فدان	٦٩	١٧	١٠	١	٦٩٠٠
عوائد الايجار المالك الغائب	٥٢	١٣			
الاجالى	٤٠٣	١٠٠	٢,٦١١	١٠٠	١٥٥

ومع عدم تقليلنا من الجهد المبذول ، إلا أن لنا تحفظات كثيرة بالنسبة لهذا التوزيع ، فبداية هناك خطأ فى حصر عدد سكان الريف فى سنة ١٩٥٨ ، فقد كانوا لا يتعدون فى هذه الفترة ١٦ مليون ،

وليس ١٩ مليون ، مثلما أثبت الجدول .

كما أن توزيع الفئات والشرائح لم يكن دقيقا ، واعتمد التقسيم على أسس نظرية بحتة وليست واقعية ، منها مثلا اعتبار الشريحة الحائزة بين فدان الى خمسة من متوسطى الفلاحين . فضلا عن أن هذا التوزيع لا يعطى صورة عن التطور الذى حدث فى توزيع الدخل ، فلقد حصر نفسه فى سنة ١٩٥٨ ، وكانت قوانين الإصلاح الزراعى جديدة ومحدودة ولم تعكس نفسها بالكامل بعد .

على أن المحاولة التى بذلها فيما بعد كل من دونالد ميد وروبرت ماريو فى هذا الصدد كانت أكثر نضجا إذ تعرضا لمساحة زمنية واسعة كفيلة بعكس بعض أهم نتائج الإجراءات والقوانين التى اتخذت فى المجال الزراعى وتأثيرها الفعلى على الدخل الزراعى وتوزيعها .^(٥٠) وقد توصلا الى بعض الحقائق التى نوجزها فيما يلى :

- أنه لم يحدث تغيير جذرى بالنسبة لدخول العائلات المدممة .
- أن ثمة ارتفاع ملحوظ قد جرى فى نصيب أغنياء الفلاحين من الدخل الزراعى . وقد حدد فى هذه الفئة بين من يحوزون فدائين وبين من يحوزون خمسة الى ١٠٠ فدان .
- إن دخل كبار الملاك قد انخفض بشكل ملحوظ . وبالرغم من أن الصورة التى قدمها ماريو كانت أكثر تحديدا ، إلا أن هناك الكثير من التحفظات والشكوك حول واقعية هذا التوزيع ، وهناك الخطأ أيضا فى منهج توزيع الفئات والشرائح الريفية ، وخاصة بالنسبة لتوصيفهم لأغنياء الفلاحين ، والصورة التى قدمها عبد الفضيل تمضى على نفس الأسس التى قدمها كل من ماريو وميد ولنا هنا بعض التحفظات كذلك :
- لقد اعتمد مثلما فعل من سبقوه الى متوسط الدخل الإجمالى للفدان ثم قام بضرب هذا الدخل ومضاعفته وفقا لما تحوزه الشريحة حسب تقسيمها ، وقد اعترف ماريو بهذا الخطأ إلا أن المفروض الوصول الى الدخل الصافى وليس الدخل الإجمالى .
- هناك خلل فى تقييم عدد العائلات المدممة ، وخلط بين عدد السكان الحائزين ، وعدد العائلات المدممة .

● وضع « المالك الغائب » كشرريحة منفصلة الدخل ، وهى بالتأكيد ليست كذلك ، فهى موزعة على شرائح الحيازة المختلفة .

وبالرغم من كل هذه التحفظات ، إلا أن كل تلك المحاولات قد ساعدت ولاشك على إعطاء ملامح عريضة ، وإن لم تكن دقيقة ، لأثر الإصلاح الزراعى فى توزيع الدخل القومى ، أو على الأقل رصد الاتجاهات الاساسية لهذا التوزيع . ولقد حاولنا من ناحيتنا ، معتمدين على بعض النتائج التى توصل لها سمير رضوان ، الدخول الى صورة أدق لتوزيع الدخل الزراعى ، وذلك من خلال تحليل لبعض الإحصائيات التى توفرت عن تطور الأنماط الاستهلاكية المختلفة بين الطبقات والفئات الاجتماعية فى الريف .

كذلك الاعتماد بشكل أساسى على التقديرات الرسمية أو تقديرات بعض الرسميين المسؤولين عن الزراعة فى ذلك الوقت ، مضافا الى ذلك أنهم توقفوا عند سنة ١٩٦٥ ، وهى وإن كانت تحتل مساحة زمنية كفيلة

بعكس الاتجاهات الرئيسية لأثر الإصلاح الزراعى فى توزيع الدخل ، إلا أنها ليست مكتملة ولا تغطى المرحلة الناصرية بالكامل .

وبالرغم من أن محمود عبد الفضيل ، مستفيدا من كل الجهود السابقة ، قد حاول إعطاء صورة أخرى تفصيلية عن توزيع الدخل الزراعى إلا أن محاولته ، تثير نفس التحفظات السابقة ، بالإضافة الى أنه حصر نفسه فى السنوات العشر الأولى للإصلاح الزراعى .

جدول
أنماط الاستهلاكات بين السكان فى الريف وفقا لمجموعات
الدخول - ١٩٥٨ / ٥٩ - ١٩٦٤ / ٦٥

أولا : ١٩٥٨

فئة الدخل	متوسط استهلاكات الأمرة	عدد الأمر (بالآف)	مجم الاستهلاكات السوى بالجنيه	نسبة المترام
٣٥ جنيه	٢٠,٦	٤٢	٨٦٤	٠,١٩
٢٥ - ٥٠	٣٩,٤	٢٧٩	١٠٩٩٤	٢,٦٤
٥٠ - ٧٠	٦٣,١	٤٦٠	٣٩٠٤٤	٩,١٢
٧٠ - ١٠٠	٨٨,٣	٤٤٢	٣٩٠٢٨	١٧,٨٢
١٠٠ - ١٥٠	١٢٣	٧٤٨	٩٢٠٠٧	٢٨,٣٣
١٥٠ - ٢٠٠	١٧٢,٧	٤٤٣	٧٦٤٩١	٥٥,٢٨
٢٠٠ - ٢٥٠	٢٢٢,٠	٢٤٦	٥٤٦٠٨	٦٧,٥٦
٢٥٠ - ٣٠٠	٢٧١	١٢٤	٣٦٤٢٥	٧٧٥,٦٨
٣٠٠ - ٣٥٠	٣٣٨	١٢٧	٤٢٠١٣	٨٥,٢٧
٣٥٠ - ٤٠٠	٤٧٥,٩	٨٩	٤٢٣٥٢	٩٤,٧
٤٠٠ - ٥٠٠	٧٠٧	١٨	١٢٧٣٧	١٧,٥٥
٥٠٠ - ١٠٠٠	٨٦٨٦,٥	٤	٢٤٦٦	٩٨,٣٢
١٠٠٠ فأكثر	١٥٠٨	٥	٧٥٧٤	١٠٠
المجموع	١٤٧	٢٠٣٧	٤٤٨٥٧٤	

جدول
توزيع الانماط الاستهلاكية في الأسر الريفية

تقسيم نفقات الاستهلاك	%	١٩٥٨	١٩٦٤	١٩٧٤
الفئة الدنيا	٢٠	٦,٣٥	٦,٩٥	٥,٨٠
الفئة الثانية	٢٠	١١,٢٩	١١,٨٥	١١,٢٧٠
الفئة الثالثة	٢٠	١٥,٦٥	١٦,٠١	١٥,٧١
الفئة الرابعة	٢٠	٢٢,٧٨	٢٢,٤١	٢١,٠٩
الفئة الخامسة	٢٠	٤٣,٩٣	٤٢,٧٢	٤٦,١٣
القيمة	١٠	٢٨,٢٢	٢٧,٥٢	٣١,٠١

جدول
توزيع الدخل الزراعي بين الفئات والشرائح المختلفة

الشرائح	الدخل ملين جنيه	النسبة الى الدخل الزراعي العام	عدد العائلات (بالآلاف)	النسبة الى سكان الريف	متوسط دخل الفرد بالمهنة
عمال الزراعة (الأجر)	٢٠	% ٥,٥	١,٢١٧	% ٠,٥٥	١٦,٤
الحائزون لأقل من ٥ فدان	٥٥	% ١٥	% ٨٧	% ٣٥	٧٠
٥ - ٢٠	٩٢	% ٢٥	٢٠١	% ٩	% ٥٨
أكثر من ٥٠ فدان	١٤٤	% ٣٩	١٥	% ١	٩٦٠٠
الايجار الملاك	٥٨	% ١٥,٧			
الاجمالي ٣٦٩	١٠٠	٢,٢٢٠	١٠٠	١٦٦	

ويتضح من الجدول أنه كان هناك تحسن نسبي في سوء توزيع الانماط الاستهلاكية في الأسر الريفية في الفترة بين ١٩٥٨ - ١٩٦٥ .

كما يتضح كذلك أن الاستهلاك السنوي للشرائح الدنيا من الدخل قد ازداد بشكل نسبي في الستينيات ، في نفس الوقت الذي شهدت الأنماط الاستهلاكية للشرائح العليا بعض الانخفاض .

فئة الدخل	عدد الأسر (بالآلف)	مجموع الاستهلاك (بالآلف جنيه)	نسبة الترام
٢٥ فأقل	١٩,٤	٢٢٢	٠,٢
٢٥ - ٥٠	٢٨,٦	٤٨٢١	٠,٥٠
٥٠ - ٧٠	٦٤,٢	١٣٩٩٩	١,٨٩
٧٥ - ١٠٠	٨٨,٤	٢٠٤١٢	٤,٩٣
١٠٠ - ١٥٠	١٢٥,٦	١٢٦٤٧٩	١٧,٥٢
٢٠٠ - ٢٥٠	٢٢٢,٨	١٣٧١٥٩	٤٦
٢٥٠ - ٣٠٠	٢٧٢,٨	١١١٨٤٩	٥٧,١٤
٣٠٠ - ٤٠٠	٣٤٢,٣	١٥٩٥٢٩	٧٣,٠٢
٤٠٠ - ٦٠٠	٦٧٨,٧	٥٧٠٠٧	٩٢,٧٥
٦٠٠ - ١٠٠٠	٨٨٩,٥	٢١٣٤٨	٩٤,٨٨
١٠٠٠ فأكثر	١٥١٢,٤	٥١٤٢٣	١٠٠٠
المجموع	٤٤٨٠	١٠٠٤٢٨٠	

المصدر : ١ - بحث عن ميزانية الأسرة ١٩٥٨ - ١٩٥٩ - اللجنة المركزية للإحصاء

٢ - الجهاز المركزي للسكان والتنمية والإحصاء (١٩٦٤ - ١٩٦٥) القاهرة - ١٩٧٢

ويلاحظ في النهاية أن هذا الاتجاه في التقارب النسبي بين الأنماط الاستهلاكية لشرائح الدخل المختلفة قد بدأ يتوقف ، بل وتزداد الهوة مرة أخرى في نهاية الستينيات ، وهو نفس الشيء الذي حدث بالنسبة لتوزيع الدخل . وفي السبعينيات تحقق هذا الاتجاه بشكل واضح .

ويمكننا رصد ذلك بسهولة من مقارنة لتوزيع الأنماط الاستهلاكية للأسرة الريفية وفقا لشرائح الدخل بين سنوات ١٩٥٨ - ١٩٦٤ - ١٩٧٤ .

إن الجدول يوضح اتجاهها في المرحلة الأولى من ١٩٥٨ - ١٩٦٤ الى ازدياد نصيب الشرائح الدنيا (٤٠ ٪) وفي نفس الوقت انخفاض في نصيب شرائح القمة (٣٠ ٪) . بينما ينعكس ذلك الوضع في المرحلة الثانية - ١٩٦٤ - ١٩٧٤ ، ويرتفع من جديد نصيب شرائح القمة مع انخفاض نسبي للشرائح الدنيا . وفي النهاية يمكننا أن نلخص أثر قوانين الإصلاح الزراعي في توزيع الدخل على الفئات والطبقات العاملة في الزراعة في النقاط التالية :

- أن توزيع الدخل هو في المحل الأول انعكاس مباشر لتوزيع الملكية ، وبالتالي فلقد تأثر توزيع الدخل بمدى التغير الذي طرأ على توزيع الملكية بعد القوانين الإصلاحية .
- لما كانت قوانين الإصلاح الزراعي قد أصابت بالدرجة الأولى طبقة كبار الملاك الاقطاعيين وشبه الاقطاعيين ، فقد انعكس ذلك بشكل واضح في انخفاض دخولهم .
- ساعدت قوانين تحديد الامجارات وكذلك وضع حد أدنى ، لأجور عمال الزراعة والتراحييل في محاصرة علاقات الانتاج شبه الاقطاعية لصالح علاقات رأسمالية أكثر تقدما .
- تمكن متوسطو الفلاحين وأغنيائهم من زيادة نسبتهم من الدخل الزراعي .
- ازاداد بشكل نسبي دخل صغار وفقراء الفلاحين ، وكانت الزيادة أقل بالنسبة للفرد .
- تحسن أيضا وبشكل نسبي دخل عمال الزراعة .
- استفادة مطلقة لأغنياء الفلاحين وكبار الملاك .

هوامش

R. Slepnbagen- Lozial Klassen in der A grangesells chaft.

Hoselit 2= Socioloagical aspects of Economic growth- New York 1960.

2F. Doring= The Share of agriculture in a growing Populotion.

FAO, Vol VIII, N 819 1959

٢ - السكان - العمل والانتاج في الزراعة المصرية - مطبوعات المعهد القومى للتخطيط - القاهرة ، ١٩٧٤ .

٤ - المرجع السابق .

٥ - عمرو عوى الدين - التركيب الاقتصادى فى التجربة المصرية - مجلة الطلبة مارس ١٩٦٨ .

البنیان الطبى فى البلدان النامية ، مجموعة من المؤلفين السوفيت ، صدر مترجما عن دمشق سنة ١٩٦٢ - ص ٢٨ ، ٢٩ .
للمرجع السابق .

٨ - كانت عوامل الطرد قوية بشكل خاص فى الصعيد ، لعدة أسباب منها اتساع ملكية كبار الملاك بشكل أكبر ، محدودية الأرض للتزعة ، وكذلك الفيضان الذى كان يفرق مساحات زراعية واسعة طوال شهور الصيف .

٩ - فى دراسة مشتركة لمنظمة العمل الدولية مع المعهد القومى للتخطيط جاء بها ، أن ٢٦ ٪ من الذين هاجرون من الريف الى المدينة ينتون الى أسر يقل دخلها عن ٥٠ جنيها فى العام ، ٤٠ ٪ يقع دخلها بين ٥٠ - ٧٠ جنيها ، ٢٢ ٪ من ٧٠ - ١٠٠ ، وأن ٨٦ ٪ منهم لا يملك أرضاً ، ٦٥ ٪ يؤجرون مساحات صغيرة من الأرض .

الدراسة المشتركة لمنظمة العمل الدولية ومعهد التخطيط القومى ، القاهرة ١٩٧٦ .

١٠ - محمود عارف - الهجرة الريفيه الى المدينة - مركز الدراسات الاشتراكية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

١١ - يوجد فى القاهرة ٢٠ ٪ من جميع العاملين فى جهاز الحكومة ٥٢ ٪ من جميع الأطباء ، ٥٨ ٪ من الهندسين ، ٥٣ ٪ من الهندسين الزراعيين .

١٢ - فى بعض الحالات كانت هناك ظروف موضوعية وإيجابية للهجرة ، مثلاً الحال فى الهجرة الى محافظتى كفر الشيخ ومديرية التحرير حيث كانت هناك مشروعات واسعة لاستصلاح الأراضى .

١٣ - محمود عبد الفضيل 116-115 P- Developement, income distribution & Social Changes in rural Egypt

١٤ - ر . ماريو - الاقتصادى المصرى - ١٩٥٠ - ١٩٧٠ القاهرة ١٩٧٦ ص ٢٩٤ - ٢١٥ .

● زيادة السكان فى مصر ومشكلة التطور فى مصر - الهيئة العامة للتبئة والإحصاء - نوفمبر ١٩٧٧ .

١٥ - P - 1969 - International Labour Orgonization - Rural employment Problems in U.R.E. genev

53 .

١٦ - عمرو عوى الدين - الاستثمار الزراعى والعمالة فى مصر منذ سنة ١٩٣٥ . رسالة الدكتوراة - لندن ١٩٦٦ ص ٧٣ .

- ١٧ - محمود عبد الفضيل - توزيع الدخل والتغيرات الطبقية في مصر الزراعية .
- ١٨ - الهيئة العامة للتعبئة والإحصاء - زيادة السكان . نوفمبر سنة ١٩٦٦ ص ١٦٢ .
- ١٩ - منير الزلاقي - البطالة الزراعية في مصر ص ٢٢ عثمان الخولي - الزراعة العربية - الاسكندرية ١٩٦٨ ص ١١٨ .
- ٢٠ - عمرو محي الدين - الاستثمار الزراعي والملاحة في مصر .. ص ٧٧ .
- ٢١ - شارل عيسى - مصر في الثورة .
- عثمان الخولي - فائض الموارد البشرية - مطبوعات وزارة الحكم المحلي القاهرة - ١٩٦١ .
- ٢٢ - فتحي عبد الفتاح - القرية للمعاصرة بين الإصلاح والثورة - ص ١٧٧ ، ١٨٢ .
- ٢٣ - محمود عبد الرؤوف - التخطيط الزراعي في مصر - القاهرة ١٩٧٢ ص ١٤ ، ١٨ .
- ٢٤ - التعداد الزراعي الرابع - وزارة الزراعة .
- ٢٥ - عبد الباسط عبد المعطي - الصراع الطبقي في القرية المصرية ص ١٥٢ ، ١٥٥ .
- ٢٦ - المرجع السابق .
- ٢٧ - السكان والتنمية - الهيئة العامة للتعبئة والإحصاء - يونيو سنة ١٩٧٥ .
- حامد عمار - في بناء البشر - القاهرة ١٩٦٤ ص ١٨٠
- ٢٨ - السكان والتنمية ص ٢٠٨ ص ٢٠٩ .
- ٢٩ - للمرجع السابق ص ٢٠٩ .
- ٣٠ - حامد عمار في بناء البشر - ص ١٩٤ - ١٩٥ .
- ٣١ - عبد الباسط عبد المعطي - الصراع الطبقي .. ص ١٧٥ .
- ٣٢ - محمد رشاد - سرى للغاية .. ص ٢٢ - ٣٠ .
- ٣٣ - حامد عمار - في بناء البشر - ص ١٣٢ ، ص ١٣٤ ، ص ١٨٠ .
- خليل سرى - للملكية الرينية الصغرى - ص ١٤٢ ص ١٤٤ .
- زكي شمعة - ندوة عن التخطيط الاقليمي - دور الزراعة في تمويل مشروعات التنمية في مصر - يونيو سنة ١٩٧٠ ص ٢٢ .
- ٣٥ - سعد نصار - التطور الاشتراكي في الزراعة المصرية - مصر المعاصرة - القاهرة سنة ١٩٦٩ .
- ٣٦ - زكي شمعة - دور الزراعة في التمويل ...
- ٣٧ - G. Soab : The Egyptian agromiein Aeform in Egypt- P. 120- 121 .
- ٣٨ - أنور عبد الملك - مصر مجتمع عسكري - بيروت ١٩٦٨ ص ٧٣ .
- ٣٩ - محمود عبد الخالق - الإصلاح الزراعي في مصر (١٩٥٣ - ١٩٦٣) رسالة دكتوراة لم تبشر - لندن ١٩٧١ .
- سمير رضوان - الإصلاح الزراعي والفقر في الريف المصري - منظمة العمل الدولية .
- ٤٠ - M. Eshag & M. Kamal : agramim reform in U.A.R. Bulletin of order University Mars 1968 .
- ٤١ - FAO revluw - Part II; Neumber IV November / December 1969 .
- ٤٢ - محمد رشاد - سرى للغاية ص ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٧٥ .
- ميشيل كلما - حول الصراع الطبقي في الريف - مجلة الطبيعة - سبتمبر سنة ١٩٦٦ ص ٥٥ .
- ٣٣ - تقرير عن بعض قرى الشرقية والنقيلية - مجلة الطبيعة - سبتمبر سنة ١٩٦٦ .
- ٣٤ - عادل غنم - ملاحظات حول تطور العلاقات الاقتصادية في الريف مجلة الطبيعة - سبتمبر سنة ١٩٦٦ .
- ٤٥ - سمير رضوان - الإصلاح الزراعي والفقر في الريف ص ٥٧ .
- ٤٦ - روبرت ماريو - الاقتصاد المصري (١٩٥٠ - ١٩٧٠) ص ٣٣٢
- ٤٧ - محمود عبد الفضيل - توزيع الدخل والتطور في الريف ص ٦٨ .
- ٤٨ - ر . ماريو - الاقتصاد المصري ص ٣٣٤ .
- سمير رضوان الإصلاح الزراعي ص ٣٢ ، ٣٣ .
- ٤٩ - المرجع السابق .
- سمير رضوان ص ٥٣ .
- ماريو ص ٣٣٥

٥٠ - قدم دونالد سيد صورة عن توزيع الدخل الزراعى فى الفترة بين ١٩٥٠ الى ١٩٦٠ على النحو التالى :

النسبة %	الدخل	نسبته الى الدخل الزراعى العام	الدخل بالمليون جنيه	الشرائح الاجتماعية
٥	٢٠	٥,٤	٢٠	● لآجور عمال الزراعة
٧	٢١,٧	١٢,١	٤٨,٥	● المستأجرين
٧	٢٨,٧	٦,٥	٢٤,١	● أقل من فئادتين
٥٢	٢١٨,١	٤٢,٧	١٦٠,٧	● من ٢ - ٥٠ فئانا
٢٩	١٢٢,٥	٢١,٢	١١٤,٩	● فوق ٥٠ فئانا
١٠٠	٤٢٢	١٠٠	٣٨	● مجموع الدخل الملم

المصدر : Meed: Growth and Stuctural Change in the Eegyption economy Ilionis 1967 P. 78

أما ماربر فقدم صورة أخرى لتوزيع الدخل وإن كانت تتمشى مع تقديرات ميد كالآتى :

النسبة من الدخل الزراعى %		الشرائح الاجتماعية
١٩٦٥	١٩٥٠	
٨	٩	المعلمين
٣٤	١٧,٥	ملاك أقل من خمسة أفدنة
٥٦	٤٨,٥	ملاك ما بين ٥ - ١٠٠
٤	٢٥	ملاك أكثر من ١٠٠ فدان

المصدر : ر . ماربر — الاقتصادى المصرى (١٩٥٠ - ١٩٧٠) ص ٣٣٥

الفصل الخامس

التصنيف الطبقي والعلاقات الاجتماعية في الريف

الملامح الاجتماعية للتصنيف الطبقي

ما زالت مشكلة التصنيف الطبقي في البلدان النامية من القضايا التي تثير جدلا واسعا في الأدبيات والاقتصادية ، واتسع هذا الجدل بشكل خاص بعد حصول هذه البلدان على استقلالها السياسي .

فالبنيان الاجتماعي المشوه في تلك البلدان ، والإزدواجية الممثلة في تواجد الشكل الاقتصادي المتقدم جنبا إلى جنب الأشكال التقليدية المتخلفة والتعايش بين أنماط متوازنة ومتباينة وأحيانا متصارعة ، كذلك العلاقة غير المتكافئة بين مجالات النشاط الانتاجي المختلفة ، بالإضافة إلى العوامل التقليدية والعائلية ... الخ .

كل ذلك يجعل مهمة أى بحث علمي حول التصنيف الطبقي في تلك البلدان مسألة صعبة ومعقدة وخاصة في الريف^(١)

ومن الملامح الهامة التي تتميز بها علاقات الطبقات المختلفة في البلدان النامية وجود شرائح كبيرة نسبياً من الفئات المتداخلة . ويجد الانسان أنه من الصعب مثلاً أن تعتبر الغالبية العظمى للعامل الزراعيين في تلك البلدان ، بروليتاريا حقيقة حيث أن قطاعا واسعا منهم يملكون أو يحوزون مساحات قزمية .

كذلك من الصعب وصف المنتجين المستقلين أي الذين لا يبيعون قوة عملهم وأيضاً لا يستغلون عمالاً آخرين بأنهم بورجوازية صغيرة ، لغالبية هؤلاء المنتجين الصغار المستقلين في البلدان النامية ، يختلف أسلوب استغلالهم لوحدهم الانتاجية الصغيرة اختلافاً بينا ، ففيهم من يمكن تصنيفه بأنه انتاج طبيعي ، وآخر نصف طبيعي ، حتى أسلوب الانتاج الرأسمالي الصغير . وذلك يصبح من الصعب بل من الخطأ اعتبار هؤلاء المنتجين الصغار

بورجوازية صغيرة ، لأن شكل الانتاج الصغير مرتبط في النهاية بطبيعة الانتاج وعلاقاته السائدة في المجتمع ككل .

وعندما نتعرض للوضع الطبقي في مصر ، وخاصة في الريف فإننا سنواجه حتما كل هذه المشاكل بالرغم من أن خصوصية التطور في الأوضاع في مصر لا تجعل منها نموذجا قياسيا للأوضاع في دول آسيا وأفريقيا . فهناك عدد من الأسباب التاريخية والاقتصادية والاجتماعية التي تجعل هذه القضية في مصر ، وأيضاً في الريف ، أكثر وضوحاً وبلورة منها في بلدان نامية أخرى كبيرة .

محاولات سابقة :

نستطيع القول أنه وحتى قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ وصدر قانون الاصلاح الزراعي كان الوضع الطبقي في الريف مبلورا وواضحاً^(١) . وقد لعب الاصلاح الزراعي والقوانين والاجراءات الأخرى التي اتخذت في مجال تنظيم وتطوير الانتاج الزراعي دورا مؤثرا على الوضع الطبقي . وقد تعرض عدد من الباحثين لهذا الموضوع ، بعضهم ذهب إلى القول بأن ثمة تغييراً جوهرياً قد طرأ ، بينما قال البعض من تأثير هذه الاجراءات على وضع وعلاقات الطبقات المختلفة في الريف . والغالبية العظمى لهذه الدراسات اعتمدت في الأساس على تقسيمات نظرية جاهزة وقامت على بنیان من الاحصائيات التقليدية دون اقتحام حقيقي وواقعي للجذور الحقيقية في هذا الميدان .

وبالرغم من أنت سمير أمين في كتابه « مصر النهرية » ، ونضيف إليه أيضا محمود عبد الفضيل ، قد حاولا بشكل أعمق في مجال التصنيف الطبقي في الريف المصري ، إلا أنها ورغم تميز جهدها عن جهود أخرى ، ظلا في النهاية أسرى التحليلات الكلاسيكية^(٢) ، فكلاهما استطاع بحق أن يقدم صورة تقريبية لعلاقات الانتاج ووضع ودور القوى العاملة في الانتاج الزراعي ولكن من الناحية الأخرى نجد أن المقولات النظرية العامة هي التي سادت عندما حاولا أن يقدموا صورة للطبقات والفئات الاجتماعية . فقد اعتمدا في الأساس على عامل الملكية باعتباره العامل الأوحده في التفرقة بين الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية في الريف .

وقد أدى ذلك بالطبع إلى أخطاء عديدة منها التجاهل شبه التام لعلاقات الانتاج الاقطاعية ومنها اعتبار الشريحة التي تملك من ٥ إلى ٢٠ فدانا بورجوازية ريفية .

فالعلاقات المتبادلة بين الطبقات والفئات المختلفة وصراعاتها وتأثيرها وانعكاس ذلك على الحياة الاجتماعية في الريف والعوامل التقليدية وأيضاً الجديدة ، التي قد تحد من نفوذ الشريحة أو توسع منها ، كل ذلك لا نجد له أثراً في ذلك النمط من التحليلات النظرية .

وثمة دراسة أخرى متميزة قام بها عبد الباسط عبد المعطى حول هذا الموضوع وإن كان قد حدد نفسه في أربع قرى^(٣) . ولكنه استطاع ولا شك أن يخرج ببعض النتائج الهامة فقد

أثبت أن الاعتماد فقط على حجم الملكية في التقسيم الطبقي في الريف قد يكون مضللاً إذا وضعنا في الاعتبار اتساع ظاهرة الإيجار في الزراعة المصرية . وشدد عبد المعطى في دراسته على أهمية شكل وأسلوب استغلال الأرض أى نوعية أدوات الانتاج المستخدمة ونوعية المحصول . بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى تلعب في تقديره دوراً هاماً في تصنيف الطبقات والفئات المختلفة في الريف . من هذه العوامل التي فصلها الأمية ، درجة الوعي السياسى والثقافى والمشاركة في أشكال النشاط والتنظيمات المختلفة في الريف ، وحركة واتجاه الصراع الطبقي وأشكاله ...^(٥)

أسس التقسيم الطبقي في القرية المصرية :

تعتمد الدراسة التي قننا بها حول التصنيف الطبقي على اعتبار أن علاقات الملكية في الريف هي العامل الرئيسى المحدد ، ولكنها ليست العامل الوحيد . ونحن نؤكد من البداية ذلك لى نعلن افتراقنا التام في المنهج عن هذه الدراسات التي تقلل كثيراً من أهمية علاقات الملكية في هذا المجال ، هذه الدراسات التي تبالغ كثيراً في دور « العوامل غير الاقتصادية » وهي بذلك لا تخلع العلاقات الاجتماعية من جذورها الاقتصادية فقط بل إنها تقلل أيضاً من أهمية الصراع الطبقي في المجتمعات وتحدده في إطار قانونى^(٦) .

ولذلك نحن ننطلق في تحليلنا للأوضاع الطبقيّة في الريف بداية من منطلق التفرقة بين من يملكون ومن لا يملكون ، أن العامل الثانى فهو التفرقة بين من يحوزون ومن لا يحوزون ، واضعين في الاعتبار النسبة العالية للأراضي المؤجرة ، ومن الواضح أن الحيازة هنا لا تعنى الملكية .

أما العامل الثالث فهو شكل وأسلوب استغلال هذه الملكية أو الحيازة أى التفرقة بين من يعمل على أرضه ومن لا يعمل ، ووسائل وأدوات الانتاج المستخدمة ، حجم العمالة المستخدمة وشكل العائد من الانتاج ... الخ .

ولقد كان لمجموعة الدراسات الميدانية التي قام بها الباحث أو اشترك فيها دور هام في اكتشاف عوامل أخرى كثيرة ، ثقافية وسياسية واجتماعية ، بل وحتى جغرافية ، لتحديد الملامح المميزة للطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية العاملة في الريف ، وانعكاس الاجراءات الاجتماعية والاقتصادية التي اتخذت في تلك الفترة على البنيان الطبقي في الريف ن وقبل أن ندخل في تحديد لهذه الطبقات والشرائح فإن لنا ملاحظتين :

أولاهما :

أن التغيير الأساسى في الوضع الطبقي في الريف تمثل في تصفية الطبقات الاقطاعية وشبه الاقطاعية ووضع فئات البورجوازية الزراعية في المقدمة .

ثانيتها :

أن قاعدة البنيان الهرمى الطبقي فى الريف (فقراء الفلاحين وعمال الزراعة) قد طرأ عليها تغيرات نسبية فى الحجم والدور والمهمة ، ولكن هذه التغيرات لم تصل أبداً إلى الدرجة المكثفة أو الجذرية .

أثر الإصلاح على القوى الاجتماعية فى الريف

الملاك الاقطاعيون وشبه الاقطاعيين :

جاءت كل الاجراءات الإصلاحية فى مجال الزراعة موجهة فى الأساس ضد هذه الطبقة ، ومع ذلك فإنه من الضرورى مناقشة حجمها ودورها وردود فعلها وهى تواجه عملية التصفية المستمرة .

وتمثل العائلة المالكة بالاضافة إلى العائلات العشر التى وجه لها قانون سبتمبر ١٩٥٢ الضربة الأولى النواة الأساسية لهذه الطبقة ، التى لعبت طوال النصف الأول من القرن العشرين دوراً أساسياً فى تجميد علاقات الانتاج ومثلت عقبة هامة إزاء أى تطور فى الحياة الانتاجية والسياسية والثقافية ، ليس فى القرية فحسب ، بل وفى المجتمع المصرى كله .

لقد كانت كل الاجراءات الخاصة بتحديد الملكية الزراعية وتحديد الإيجارات ومصادرة أراضي الأسرة المالكة وتطوير العمل التعاونى الزراعى والمهام الجديدة الخاصة بالتسويق ، وتنظيم الدورة الزراعية ، تستهدف ضرب هذه الطبقة المسيطرة ، والتى لم تستسلم بسهولة بل من الغريب إنها ظلت تقاوم وبأشكال مختلفة ولفترة تزيد عن أربعة عشر عاماً لم نذ أعلن عدلى للموم أحد رموز الطبقة قمرده فى محافظة المنيا وحمل لواء المعارضة المسلحة ضد حركة الضباط الأحرار وإصلاحهم الزراعى ، وحتى قيام عيد أسرة الفقى فى المنوفية باغتيال أحد القادة المتقدمين فى قرية كشيخ سنة ١٩٦٦ ، كان من الواضح أن هذه الطبقة ، وبالرغم من إسقاطها من قمة السلطة السياسية ووجود سلطة أخرى وطنية ومعادية لها ، إلا أنها ظلت متواجدة وأحياناً بأشكال قوية لفترة طويلة قبل أن يتم تصفيتها .

بل إننا نستطيع القول أنه حتى نهاية الستينيات ، وبالرغم من الضربات المميتة التى وجهت لها وهدم كيانها الأساسى كطبقة ، إلا أنها ظلت ذات بقايا وآثار عالقة فى بعض المناطق التى لم تصف فيها تماماً .

ولقد أشار الرئيس جمال عبد الناصر فى بعض خطبه سنة ١٩٦٦ إلى المقاومة الطبقيّة المريرة لهذه الطبقة من أجل الاحتفاظ بنفوذها الاجتماعى والسياسى فى القرية والحياة المصرية بشكل عام ، بل إنه وحتى تشكيل اللجنة العليا لتصفية الاقطاع سنة ١٩٦٦ والاجراءات العنيفة التى اتخذتها إزاء بعض رموز هذه الطبقة مثل مصادرة أراضيهم وإغلاق

قصورهم في الريف ، وطرد ممثليهم من البرلمان وبعض الأجهزة الحكومية ، كان وما زال لهم وجود فعال في حياة القرية المصرية . ولقد أدت إلى هذا الواقع الغريب عدة عوامل : -

— حدد الإصلاح الزراعي الأول سقف الملكية بـ ٢٠٠ فدان للفرد ، كانت في الواقع ٣٠٠ فدان لو أضفنا الزوجة والأولاد ولقد أعطى ذلك الفرصة لغالبية العائلات الإقطاعية للإحتفاظ بنفوذها التقليدي في القرية .

— كانت الملكية المتزوجة والزائدة عن الحد طبقاً لقوانين الإصلاح الزراعي ، يصرف عنها تعويضات سخية لهؤلاء الملاك الأمر الذي أوحى بأنهم لم يفقدوا نفوذهم وقدراتهم المادية .

— كانت مهمة تنفيذ قوانين الإصلاح الزراعي والإصلاحات الأخرى التي اتخذت تقع بشكل كامل على عاتق أجهزة الدولة في غياب شبه تام لوجود أحزاب أو منظمات سياسية أو جماهيرية فعالة . ولقد كان من الطبيعي أن يكون لهذه الطبقة نفوذها داخل أجهزة الدولة ، تلك الأجهزة التي لم يطرأ عليها تغيرات جذرية ، بل إنه حدث أن بعض القيادات الرسمية والتي أوكل لها تنفيذ قوانين الإصلاح الزراعي ، كانت تنتمي إلى هذه الطبقة أو تتعاطف معها ، بل إن رئيس المحكمة العليا المختصة بتطبيقات قوانين الإصلاح الزراعي في الستينيات كان ينتمي بالفعل إلى هذه الطبقة (٧) .

ولا شك أن الأسلوب الإصلاحي ، والذي أعتمد في الأساس على إجراءات إدارية مع الابتعاد التام عن (بل وأحياناً مطاردة) أية تحركات أو منظمات جماهيرية ، قد أعطى فرصة كبيرة لهذه الطبقة بأن تجرى أكبر قدر من التخريب قبل أن تصفى ويتحول قطاع هام منها إلى كبار ملاك رأسماليين .

البرجوازية الزراعية الكبيرة

لقد كانت هناك فئات هامة من البرجوازية الزراعية متواجدة بالفعل على الخريطة الطبقيّة قبل ثورة ١٩٥٢ وكانت مصالحها أحياناً وتوجهاتها السياسية والإجتماعية تتناقض مع الطبقة المسيطرة في ذلك الوقت والمتشبلة في كبار الملاك الإقطاعيين وشبه الإقطاعيين ولكن هذه الشرائح الرأسمالية ظلت ، حتى قوانين الإصلاح الزراعي ، تعمل في ظل الطبقة المسيطرة وفي تداخل معها (٨) .

وقد دفع قانون الإصلاح الزراعي الأول إلى بلورة أكثر لموقف ودور البرجوازية الزراعية كما أعطى لها الفرصة لأن تستقل بشكل نهائي عن مواقع الإقطاعيين . ورحبت عناصر البرجوازية الزراعية بقوانين الإصلاح الزراعي ووصفتها بأنها قوانين عادلة وضرورية (٩) .

وقد تميزت تلك الطبقة عن غيرها بثلاثة ملامح أساسية :

— الإشراف على زراعة حيازتها بنفسها - سواء كانت ملكية أم إيجاراً وإنتهاج أسلوب المزارع الواسعة التي تستخدم العمال المأجورين أو الموسمين .

— إدخال وسائل وأساليب إنتاج حديثة مثل التوسع في استخدام الماكينات والالات الزراعية والوسائل العلمية الحديثة .

— الانتاج من أجل السوق والصناعة . مثل الخضر والفاكهة وقصب السكر والقطن ، بل إن بعض هؤلاء الملاك الرأسماليين كانوا يملكون ، في نفس الوقت ، مصانع لإنتاج السكر والغزل والنسيج وتعبئة الفواكه .

وفي الفترة بين ١٩٥٢ - ١٩٦١ كانت كل القوانين التي صدرت تصب في الأساس في طاحونة مصالح الملاك الذين تزيد ملكيتهم عن ٢٠ فداناً وخاصة القوانين المنظمة للإيجارات والتعاونيات الزراعية التي استفادوا منها بدرجات كبيرة ^(١٠) وبالرغم من أن قوانين الإصلاح الزراعي الثاني والتي جعلت الحد الأقصى للملكية ١٠٠ فدان قد مست القطاعات العليا من هذه الطبقة إلا أنها وبشكل عام استطاعت أن تدعم مواقعها على حساب التصفية المستمرة للفئات الإقطاعية وشبه الإقطاعية ^(١٢)

وحتى نهاية الستينيات كانت المزارع التي تتكون من ٢٠ فداناً فأكثر تبلغ ١٥,٢٨٤ مزرعة أى بنسبة ٣٢,٥ ٪ من الأراضي المزروعة .

وكانت هذه المزارع تستخدم ١٠ ٪ من مجموع القوى العاملة في الزراعة ، ٦٣ ٪ من القوى العاملة المأجورة .

وفي هذه المزارع كانت تعمل ٧٥ ٪ من كل الجرارات العاملة في الزراعة المصرية ، ٤٧ ٪ من آلات الري الميكانيكية وبلغ إنتاجها من الخضر والفاكهة والمحاصيل المستخدمة في الصناعة ٧٩ ٪ من مجمل هذا الإنتاج .

ومن الطبيعي أن تحتل هذه الطبقة مركز الثقل المحافظ في القرية . وفي أواسط الستينات وبعد أن رحبوا في المراحل الأولى بالإجراءات الإصلاحية التي استفادوا منها بدأوا يتخذون موقفاً متحفظاً ثم معادياً لأية إجراءات جديدة وقام ممثلوهم الأقوياء في البرلمان (مجلس الأمة) وفي التعاونيات والأجهزة الأخرى بالوقوف صراحة ضد أي محاولات لتطوير الإنتاج الزراعي وتنظيمه ^(١٣) .

ونظموا حملات قوية ضد القوانين المتقدمة التي كانت قد صدرت أو جرت حولها مناقشات وقد استطاعوا مثلاً إلغاء القانون الذي كان يعطى الاغلبية لمن يحوزون أقل من خمسة أفدنة في مجالس إدارات الجمعيات التعاونية - كما أوقفوا المشروع المتقدم في خلق تعاونيات زراعية منتجة في محافظتي كفر الشيخ وبني سويف ، وتمكنوا بعد ذلك من تصفية المشروع تصفية تامة . كما نجحوا أيضاً سنة ١٩٦٧ في الضغط من أجل بيع مساحات من الأراضي الجديدة المستصلحة والحيلولة دون خلق قطاع عام زراعي قوى في تلك الأراضي كما تمكنوا من إضفاء تفسيرات لتغيير بعض إجراءات تنظيم الأراضي المؤجرة مما يعطى للمالك فرصة أوسع وحرية أكبر في فرض شروطه على المستأجر أو حتى طرده .

وكانت مواقفهم السياسية والاجتماعية أكثر وضوحاً فقد أعلنوا بوضوح معارضتهم للسياسة التقدمية المعادية للإمبريالية التي تتبعها الحكومة والإرتباط القوي بدول المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفيتي ^(١٤)

وفي نهاية الستينيات وأوائل السبعينيات كان من الواضح أن هذه الطبقة قد بدأت تحتل مركزاً أساسياً ليس فقط في مجال السياسة الزراعية ، بل لقد عكست نفوذها السياسي والاجتماعي القوي ، بعد دعم مراكزها

الإقتصادية والإنتاجية ، في تواجدها المكثف في البرلمان و وحدات وقيادة الإتحاد الإشتراكي ، التنظيم السياسي الوحيد الذي كان يعمل على الساحة ، وكذلك في التعاونيات الزراعية ومجالس الإدارة المحلية .

وقد ساعدت على هذا الوضع ثلاثة عوامل أساسية :

- أن الغالبية العظمى للقوانين التي صدرت جاءت في الأساس في مصلحتها .
- أن أجهزة الدولة العاملة في الريف كانت تربطها روابط طبيعية ومصلحية بهذه الطبقة .
- إفتقاد حركة سياسية أو جماهيرية قوية بين الفلاحين . بل والوقوف ضد أية تحركات فلاحية منظمة تحت دعاوى كثيرة .

الرأسمالية الزراعية المتوسطة

وتقع هذه الفئة في الحيازات التي تقل عن ٢٠ فدانا حيث يتربع كبار الملاك الرأسماليين ، والتي تزيد ملكيتهم عن خمسة أفدنة حيث يقبع صغار الفلاحين .

وهناك ٢٢٦,٧٢٤ مزرعة تمثل ١٢,٨ ٪ من مجموع المزارع وتمتد على مساحة قدرها ١,٨٤٣,٣٠٠ فدان تمثل ٢٩,٧ ٪ من الأراضي المزروعة . ويعمل في هذه المزارع بالملكية أو الإيجار ٢٣٦,٧٠٠ ألف عائلة تمثل ٧,٦ ٪ من كل العائلات العاملة في الزراعة و ٢٣,٤ ٪ من كل القوى العاملة في الانتاج الزراعي . من بين هذه

النسبة هناك ٥٠ ٪ منها تمثل قوى العمل العائلية أما النصف الآخر فهي قوة عمل مأجورة . وتستخدم هذه الفئة ٢٠ ٪ من الجرارات ، ٢٥ ٪ من آلات الري الميكانيكي المستخدم في الزراعة المصرية (١٥) إلا أنه من الواضح أن هذه الفئة تنقسم الى شريحتين رئيسيتين :

- فقطاع منها ينتمى الى ما يمكن تسميته « بالملاك الغائبين » الذين يقسمون ملكياتهم الى مساحات صغيرة ويقومون بتأجيرها بأشكال الإيجار المختلفة ، تقدي أو عيني أو مشاركة في المحصول ، وغالبيتهم تقيم في المدن ، ويمتثلون منها ونشاطات أخرى بعيدة عن العمل الزراعي (موظفون - مهنيون - أعمال تجارية) . وهذه الشريحة تعتبر في واقع الأمر طفيلية على عملية الإنتاج الزراعي ، ولذلك فهي تمثل عقبة أمام تطور الإنتاج وعلاقاته .

ولما كانت عناصر كثيرة منها تحتل مراكز وسيطة أو حتى قيادية في أجهزة الدولة ، بما في ذلك الأجهزة العاملة في الريف ، فقد كان من الطبيعي أن تعرقل تنفيذ أية قوانين قد لا تكون في صالحها أو تمس هذه المصالح وخاصة قوانين تنظيم الإيجارات . وهي بالطبيعة والمصلحة تميل الى الإتجاهات اليمينية المحافظة ، وقد عارضت التوسع في مهام التعاونيات أو إقامة قطاع عام زراعي قوى لخطورة ذلك على مصالحهم وتفويضهم في بلادهم .

كما إستطاع عدد ليس بالقليل منهم أن يذهب الى البرلمان أو يحتل مواقع هامة في الإتحاد الإشتراكي بإعتبارهم ممثلين للفلاحين .

- أما الشريحة الهامة الأخرى ، فهي الذين يباشرون زراعة ملكياتهم أو حيازاتهم بأنفسهم ، وغالبيتهم

يقيمون في القرية ، ويمثل النشاط الزراعي الجانب الأساسي في عملهم ونشاطهم . ولقد إستفاد هؤلاء على طول الخط من كل القوانين التي صدرت في الخمسينات والستينات في مجال الزراعة ، فتحديد الملكية أعطى لهم ولملكياتهم المتوسطة حقيقة وتقوذاً أوسع ، كما أن التوسع في التعاونيات ومهامها ، وكذلك تنظيم الإيجارات إزاح من طريقها ، الفئات الطفيلية وأعطى لها الفرصة لتزيد من ملكيتها وحيثيتها ، ويتضح ذلك من أنها زادت من مساحة أراضيها من ٢٤,٥ ٪ الى ٢٩,٧ ٪ من مساحة الأراضى المنزرعة في الفترة بين ١٩٥٢ - ١٩٦٥ . وقد حصلوا على نصيب الأسد من مبيعات كبار الملاك للأراضى الزائدة عن الحد في الفترة الأولى من تطبيق قانون الإصلاح الزراعي ، فقد كانوا الوحيدين الذين تتوافر في أيديهم الأموال اللازمة للشراء .

كما أن التوسع في إعطاء القروض العينية والتقنية من خلال التعاونيات أتاح لهم قبل غيرهم فرصة أوسع في الحصول على نصيب أكبر من هذه القروض المعفاة من الفائدة (١٦) .

كما أن قوانين تنظيم الدورة وفر لهم ظروفًا مثالية لإستغلال صغار الفلاحين وإحتياجاتهم الأساسية من القمح والأرز والذرة ، وأصبحوا هم سادة السوق في القرية والسوق السوداء بشكل خاص .

ولما كانت هذه الفئة تقيم في القرية ، فقد كانت هي التي قادت في الواقع نضال الفلاحين في الصراع الوطني والطبقي الذي كان محتدماً قبل ثورة ١٩٥٢ ضد الإحتلال البريطاني والقوى الإقطاعية وشبه الإقطاعية وعلى رأسها القصر ، لذا كان من الطبيعي أن تحتل معظم المراكز القيادية في القرية سواء من الناحية السياسية أو التنفيذية أو الإنتاجية « العمدة والمشايخ » ورؤساء الوحدات المحلية ووحدات الإتحاد الإشتراكي . « وقد أكدت دراسات عديدة أن هذه الفئة تحتل ٧٠ ٪ من مواقع القيادات في المنظمات الجماهيرية والسياسية المختلفة العاملة في القرية والأقاليم . (١٧)

على أنه يمكن تقسيم هذه الفئة من متوسطى الحائزين الى ثلاث شرائح رئيسية وفقاً لحجم ونوعية القوى العاملة في الحيازة الواحدة :

فهناك الشريحة الدنيا وهي التي تعتمد على قوة العمل العائلية في زراعة أراضيها ولاستخدم أية قوة عاملة أخرى مأجورة ، ربما فيما عدا أوقات الذروة في الحصاد ، ووضع هذه الشريحة اقتصادياً وإجتماعياً يقترب الى حد كبير من وضع صغار وفقراء الفلاحين .

أما الشريحة الوسطى فهي تستخدم بالإضافة الى قوة العمل العائلية ، قوة أخرى مأجورة سواء بشكل دائم أو موسمي أما الشريحة العليا فهي غالباً ما تستخدم عمالة مأجورة ، كذلك تتوسع في إستخدام الجرارات والآلات .

وبالرغم من التباين النسبي في مواقع هذه الشرائح الثلاث إلا أنه يجمعها عدة سمات أساسية مشتركة تضع حدوداً فاصلة بينها وبين صغار وفقراء الفلاحين .

فهى تحقق فائضاً من الإنتاج تبيعه في السوق ، وتوسع من ممتلكاتها في الأرض والماشية ، كما يمتلك غالبتهم بيوتاً متميزة في القرية وأحياناً بعض الملكيات الأخرى مثل الآلات الزراعية والماشية .

ومن الناحية السياسية لعبت هذه الطبقة الوسطى الزراعية دوراً ثورياً في الريف وفي الحياة المصرية بشكل عام وذلك في النصف الأول من القرن العشرين ، وقادوا في واقع الأمر نضال الفلاحين ضد الإقطاع والاستعمار . وقد كانوا هم القيادة الحقيقية في الريف إبان ثورة سنة ١٩١٩ ، كما قادوا هبات الفلاحين ضد الإقطاع والأسرة المالكة في قرى يهوت وكفور نجم في الشرقية والدقهلية في سنوات ١٩٥٠ - ١٩٥٢ . واستقبلوا ثورة سنة ١٩٥٢ والإصلاح الزراعي بحماس كبير ، وقد كان من الطبيعي أن تختلف مواقفهم نسبياً بعد ذلك مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية والتغيرات التي بشرت بها الإجراءات الأكثر تقدماً خلال مرحلة الخمسينيات والستينيات .

وبعد إصدار تلك القوانين التي سميت بالإصلاح الزراعي الثاني سنة ١٩٦١ ، بدأت شرائح هامة منهم تتحسس مصالحها بل وتغير مواقفها ، مثلما حدث عندما أعلنوا بوضوح معارضتهم للقانون الذي كان يعطى لصغار الحائزين أغلبية في مجالس إدارة الجمعيات التعاونية ، كما عارضوا أيضاً التوسع في مهام الجمعيات التعاونية وخاصة في مجال تسويق الحاصلات الزراعية ، ووقف ممثلوهم في وحدات الاتحاد الاشتراكي وأجهزة الحكم المحلي ومجلس الأمة ضد فكرة إقامة قطاع عام قوى في الزراعة على الأراضي الجديدة المستصلحة ، وطالبوا بوضوح ببيع وتوزيع هذه الأراضي في قطع صغيرة .

وفي منتصف الستينيات ، وبالتحديد سنة ١٩٦٦ وبعد حادثة كشيش وإغتيال أحد العناصر القيادية والتقدمية العاملة في الريف على أيدي كبار الملاك ، ورد الفعل القوي بين صغار الفلاحين وعمال الزراعة ، الذي أوحى في تلك الفترة بإزدياد التحالف والفاعلية في الحركة السياسية لجماهير الفلاحين ، بدأ اتجاه أغنياء الفلاحين يميل بوضوح للمعسكر الآخر .

ولا شك أن موقف الفلاح المتوسط والموقف منه كان ومازال أحد القضايا الهامة التي أثارت مناقشات عديدة وخصبة بين القوى الثورية . ففي مرحلة الثورة الوطنية والديمقراطية غالباً ما يتخذ الفلاح المتوسط موقفاً مسانداً لجماهير الفلاحين ، بينما يبدأ هذا الموقف في التغير عندما تدخل الثورة في مرحلة التغيرات الاجتماعية والطبقية . ويزعج للغاية عندما يحس أن مركز الثقل والنفوذ في القرية سينتقل من يده إلى قوى أخرى وخاصة فقراء الفلاحين وعمال الزراعة^(١٨) وفي أوائل السبعينات كان من الواضح أن متوسطي الملاك والحائزين قد إختاروا في النهاية جانب الملاك الرأسماليين الكبار ضد الفئات الفقيرة في الريف ، وقد أدى إلى ذلك الوضع عوامل كثيرة منها الإفتقار إلى حركة جماهيرية فعالة في الريف ، والإعتماد التام على أجهزة الدولة في تنفيذ الإجراءات والقوانين في الريف .

والأمر يختلف تماماً عندما تتحول المعركة ضد الإقطاع والاستعمار إلى معركة داخلية ضد الإستغلال وكان غالبية متوسطي الملاك قد ترجوا بوضوح إنزعاجهم من التطورات الاجتماعية والاقتصادية ، وقد لعبت هذه الفئة دور « حصان طروادة » في دعم مراكز كبار الملاك والرأسماليين في الريف .

وقد أوضحت السبعينيات أنهم لم يقفوا فقط ضد الاتجاهات الثورية في الريف بل وعملوا على مطارتها وتصفيتها بكل الصور ، ولفتح الباب واسعاً أمام الإستغلال الرأسمالي المكثف في الريف ، هذا التطور الذي جعلهم أنفسهم أول الضحايا .

صغار الفلاحين الحائزين

تقول الإحصائيات أن المزارع التي حيازتها أقل من خمسة أفدنة تبلغ ١,٢٨٢,٢٤١ مليون مزرعة تبلغ مساحتها ١,٣٥٤,٤٢١ مليون فدان أي ٣٧,٩ ٪ من مجموع المساحة المزروعة (٢٠) ويعمل عليها ٣,٤٢٩,٧٦٤ مليون شخص أي ٧١ ٪ من مجموع القوى العاملة في الزراعة ، منهم ٩٠ ٪ من القوى العاملة العائلية ، والباقي ١٠ ٪ من القوى المأجورة غالبيتها العظمى لفترات موسمية . وتستخدم تلك المزارع ٧ ٪ من جميع الجرارات العاملة في الزراعة ، ١٧ ٪ من آلات الري الميكانيكية .

وتتميز هذه الفئة بثلاث سمات :

- إنها تعمل بنفسها في حيازتها الزراعية مستخدمة في الأساس القوى العاملة العائلية غير المدفوعة الأجر ، وبعض القوى العاملة المأجورة وبشكل محدد للغاية وفي فترات مواسم الذروة (التجهيز - الحصاد) .
- إنتاج مزارعهم يكاد يكفي بالكاد إحتياجهم الضرورية ، ولذلك تضطر الشرائح الدنيا منهم الى بيع قوة عملها والعمل كعمال زراعيين في بعض المواسم .
- تخلف الادوات والوسائل المستخدمة في الزراعة ، كما أنهم يزرعون غالباً محاصيل تقليدية للاستهلاك الذاتي والعائلي .

وهذه القسام الثلاث هي التي تميز ، طبقياً وإجتماعياً ، عن طبقة عمال الزراعة التي تقع أسفلهم مباشرة في السلم الطبقي ، كما تميز أيضاً عن فئة متوسطة الحائزين الذين يقعون في الشريحة الأعلى في السلم الطبقي .

وقد أدى التشابه الكبير في ظروف وأوضاع الشرائح الدنيا من هذه الفئة مع عمال الزراعة الى أن لجأ البعض الى تقسيمهم الى شريحتين : الشريحة العليا من صغار الحائزين وهي التي تقع حيازتها بين ٣ - ٥ أفدنة ، والشريحة الدنيا وهي التي تحوز أقل من ثلاثة أفدنة .

وبالرغم من وجود بعض المنطق في ذلك التقسيم ، إلا أننا لا نأخذ به ولا نذهب إليه . حقيقة تشابه الأوضاع الإجتماعية والمعيشية للشريحة الدنيا بدرجة كبيرة مع عمال الزراعة بل أن قطاعات هامة من هذه الشريحة الدنيا تضطر بالفعل للعمل جزءاً من الوقت كعمال زراعيين ، ولكن تبقى وضعيتهم كحائزين لتمثل فاصلاً حقيقياً بينهم وبين عمال الزراعة المعدمين ، بل إنهم قبل غيرهم حريصون على هذا التميز . وهذا يجعل تقسيم هذه الشريحة الى فئتين تقسماً مصطنعاً وغير حقيقى .

ومن الطبيعى أن يكون للإصلاح الزراعى والإجراءات الأخرى التي اتخذت في مجال تنظيم الإنتاج أثرها الواضح على أوضاع هذه الفئة ، ومن السهل القول أنها ومنذ سنة ١٩٥٢ قد تمكنت من زيادة نصيبها من الأراضى الزراعية كما اتسعت قاعدتها البشرية (٢١)

ففى سنة ١٩٦٥ كانت هناك مساحة قدرها ٧٧٣,١٣٧ ألف فدان قد وزعت على ٢٦٦ ألف فلاح وفقاً لقوانين الإصلاح الزراعى .

ولا غلك إلا أن نتحفظ إزاء بعض الإحصائيات في هذا الخصوص وخاصة وأن بعضها يختلف باختلاف مصادرها ، إلا أنه من المؤكد أن علينا ونحن نورد المساحة التي يزرعها صغار الحائزين ، أن نضع في إعتبارنا أن هناك بعضاً من متوسطى الملاك قد يدخلون في هذه الإحصائيات نظراً لتوزيع ملكياتهم قطعاً صغيرة في أكثر من مكان أو قرية .

فقوانين تحديد الملكية ، وتنظيم الإيجارات ، والتوسع في مهام التعاونيات الزراعية ، وعدد آخر من الإجراءات كان لها تأثيرها الإيجابي في أوضاع هذه الفئة ، وإن كانت الأبحاث والدراسات الميدانية العديدة قد توصلت الى أن هذا التغير لم يكن جذرياً .

ويعود ذلك الى ثلاثة عوامل هامة :

● سيادة دور الفلاح الغنى وكبار الملاك الذين يحوزون بين ٥ - ٥٠ فداناً ، فهؤلاء ظلوا يضعون أيديهم على ٥٠ ٪ من الأراضي الزراعية ، وكانت تقع في أيديهم المراكز الأساسية في المؤسسات السياسية (الاتحاد الاشتراكي) والإنتاجية (التعاونيات) والإدارية (المجالس المحلية) بالإضافة الى الوظائف التقليدية في القرية مثل العمد والمشايع .

● تولى أجهزة الدولة مسؤولية تطبيق الإجراءات والقوانين الإصلاحية بشكل شبه مطلق وهذه الأجهزة التي لم تطرأ عليها تغيرات جذرية ، وخاصة العاملة في القرية ، ظلت محافظة بدرجة كبيرة على تركيبها

البيروقراطية والمعادية للفلاح ، وخاصة العاملون في وزارة الزراعة ، (المهندسون والفنيون) وفي البنوك التي تتعامل مع الفلاح .

● غياب حركة سياسية وجاهيرية فلاحية منظمة ، والحساسية المفرطة إزاء أية تحركات سياسية أو جاهيرية بين فقراء الفلاحين وعمال الزراعة ، حتى أن اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي ، وهو التنظيم السياسي الوحيد الذي كان مسموحاً له بالعمل ، كثيراً ما فصلت من عضويتها عناصر فلاحية نشيطة تحت دعوى أنها تمارس نشاطاً مغريباً .

وقد أدت تلك العوامل الثلاثة في الأساس الى تعطيل أو الحد من الفاعلية الحقيقية لكثير من الإجراءات المتقدمة التي اتخذت وكان من الممكن أن تكون لها تفاعلاتها الأعق على وضعية صغار وفقراء الفلاحين ، بل وأنه تحت الضغوط المباشرة لأغنياء الفلاحين الذين عمدوا أنفسهم كسادة جدد في القرية ، أمكن إلغاء عدد من القوانين التي كانت تستهدف دعم وحماية صغار الفلاحين ، مثل القانون الذي كان ينص على أن يتشكل مجلس إدارة الجمعيات التعاونية بحيث يكون ٥/٤ المجلس من يحوزون خمسة أفدنة فأقل ، ومثل القرار الخاص بالتوسع في إنشاء مزارع تعاونية ومزارع دولة على الأراضي الجديدة المستصلحة .

كما نجح ممثلو البرجوازية الزراعية في البرلمان (مجلس الأمة) في إستصدار قرار يمنع إنتخاب أى فلاح أمي ، يجهل القراءة والكتابة ، في قيادة أية مؤسسة أو وحدة سياسية أو إنتاجية عاملة في الريف ، واضعين في الإعتبار أن نسبة الأمية بين فئة صغار وفقراء الفلاحين تصل الى حوالي ٩٠ ٪ ، فإن هذا القرار يعنى من الناحية العملية صكوكاً بالحرمان ضد مشاركتهم في أى عمل سياسى أو إنتاجى في القرية .

عمال الزراعة

ويمثلون القاعدة العريضة في الزراعة المصرية ، وليس لهم وجود على خريطة الحيازة أو الملكية ، ولقد بدأت هذه الفئة تظهر بوضوح في القرية المصرية في سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر عندما بدأت قوانين الملكية الزراعية المصرية تتطور وتستقر ، وعندما إستحوذ الملاك الإقطاعيين وشبه الإقطاعيين على الجزء الأكبر من المساحة المتزرعة (٢٦)

وفي سنة ١٩٥٢ كان هناك حوالي ٢ مليون عامل زراعى لا يملكون أو يحوزون أية مساحة من أرض ، ويبيعون قوة عملهم للملاك أو للدولة بشكل دائم أو موسمي ، ويحصلون على أجور نقدية أو عينية .

وقد قدر عدد عمال الزراعة سنة ١٩٧٥ بـ ٢,٤٥٨ مليون عامل في حين أن مجموع القوى العاملة في الزراعة قدرت ذلك العام بـ ٤,٠٤٨ مليون ، ومعنى ذلك أن ٦٠ ٪ من العاملين في الزراعة من العمال الزراعيين لا من الحائزين ، ولقد أدت الى ذلك عدة عوامل وتطورات من أهمها : (٢٨)

● زيادة عدد سكان الريف في الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٧٠ بمعدل أكبر من زيادة المساحة المتزرعة . فقد ارتفع عدد سكان الريف في تلك الفترة من ١٣,٧ مليون الى ١٨,٧ مليون أى بنسبة ٤٠ ٪ في حين أن المساحة المتزرعة لم تزد إلا بنسبة ٨ ٪ (من ٥,٧ مليون الى ٦,٤ مليون في نفس الفترة) .

● تواصل سياسة التفتيت في الأراضي الزراعية نظراً لسياسة توسيع قاعدة الملكية الصغيرة التي كانت السياسة الزراعية المعلنة للإصلاح ، وقد أدى ذلك الى الوضع المتردى الذي أصبح فيه ٢,٢٥ مليون من مجموع الحائزين أى بنسبة ٧٢ ٪ ممن يملكون فدانا فاقلاً ، وقد أدت سياسة التفتيت الى إضافات سنوية متصلة للعمال الزراعيين .

● بالرغم من كل الإجراءات التي اتخذت ، فقد استمرت سياسة تركيز الملكية بشكلها النسبي والمطلق . ففي سنة ١٩٧٠ كان ٥ ٪ من الملاك يحوزون على ٤٥ ٪ من الأراضي كما حدث في هذه الفترة نمو نسبي للملكيات المتوسطة والكبيرة . ومن ناحية أخرى أدت قوانين تحديد الملكية الى إتجاه البعض من أصحاب الملكيات الكبيرة والمتوسطة الى زراعة أرضهم بأنفسهم معتمدين في الأساس على القوى العاملة العائلية ، وقد قلل ذلك من مساحة الأراضي المؤجرة التي كانت تستوعب جزءاً من العائلات المعتمدة .

● كما أن الأراضي الزائدة عن الحد والتي وزعت ، ذهبت الى صغار الفلاحين لا للمعتمدين وفقاً للقانون . بالرغم من أن نسبة العمالة الزراعية قد إنخفضت في تلك الفترة من ٥٤ ٪ الى ٥٠ ٪ من القوى العاملة في البلاد سنة ١٩٦٧ ، إلا أننا نلاحظ أن الزيادة التي طرأت على القوى العاملة في الصناعة لم تتعد ٢ ٪ في تلك الفترة (من ١٠,٥ ٪ الى ١٢,٥ ٪) أى أن الزيادة في النشاطات الصناعية لم تستوعب قطاعات هامة من العمال الزراعيين .

وهناك فرق كبير بين العمل الجدى على نحو الأمية ، وهذا لم يحدث على أى حال ، وبين إستغلال ذلك لإستبعاد فقراء الفلاحين وعمال الزراعة فى الأساس من التشكيلات القيادية للعمل فى القرية . كما أن السياسة المعلنة فى ذلك الوقت « بتوسيع قاعدة الملكية الصغيرة » وقفت حائلاً دون تطوير حقيقى للأوضاع الإنتاجية والسياسية لمجاهير الفلاحين فى بناء تعاونيات إنتاجية تقوم على المساحات الكبيرة قادرة ليس فقط على دفع العمل السياسى والإجتماعى لصالح هؤلاء الذين لا يجوزون إلا على مساحات قزمية لا تكاد تفى بمطالبهم الأساسية فى الحياة .

وقد ظل صغار وقرء الفلاحين فى واقع الأمر ، لا تملك الغالبية العظمى منهم سوى ظروف حياتية وإجتماعية متدنية ، وإعتاد أكبر على الشرائح العليا من أغنياء الفلاحين ، ومن ناحية أخرى فإن هذا « الوهم » ظل يلعب دوره فى الرغبة فى تميز هؤلاء الحائزين الصغار والفقراء عن عمال الزراعة والمعدمين ، الأمر الذى خلق تناقضاً فى المصالح بين تلك الفئات والتى لم تكن تختلف كثيراً فى ظروف حياتها السيئة (٢٣) وكان من نتائج ذلك أن وقع صغار وقرء الفلاحين تحت تأثير القيادة المباشرة لكبار الملاك وأغنياء الفلاحين ، حتى أنهم كثيراً ما وقفوا فى وجه قوانين كانت تستهدف مصلحتهم هم ، مثل القوانين الخاصة بالتسويق التعاونى وإنشاء مزارع تعاونية تجريبية واسعة . لقد أدى فقدان الوعى بين هذه الفئة الى تبنيها لوجهة نظر البورجوازية الزراعية والدفاع عنها فى بعض الأحيان . (٢٤) .

ومن الطبيعى أن يكون الوضع مختلفاً فى المناطق التى خضعت لتطبيقات قوانين الإصلاح الزراعى ووزعت فيها الأراضى على صغار المتفعين . ففى هذه المناطق لم تكن هناك فئات أغنياء الفلاحين ، وأدى ذلك الى تطوير حقيقى فى ظروف وأوضاع المتفعين الصغار مثلما يتضح من التوسع فى مهام التعاونيات الزراعية فى مناطق الإصلاح ، والتوسع كذلك فى إستخدام الآلات والوسائل العلمية . مما انعكس على الأوضاع الإجتماعية والسياسية بشكل واضح .

وقد تميزت مناطق الإصلاح الزراعى بوجود وعى فلاحى متزايد ، وبيان ذلك بوضوح فى مواقف ممثليهم فى البرلمان ، أو فى وحدات الإتحاد الإشتراكى ، وهم الذين كانوا يهاجمون فى ضرواة أخطاء أجهزة الدولة والتحالف الذى قام بين بعض هذه الأجهزة وبين أغنياء الفلاحين وكبار الملاك . إلا أن تلك المناطق وفى ظل السيادة المتزايدة لأغنياء الفلاحين ظلت تمثل مراكز متقدمة ومعزولة ، الأمر الذى أدى فى النهاية الى أن تفقد وضعيتها الخاصة وليس فقط قدرتها على الإشعاع .

ولقد غما فى هذه المناطق عمل سياسى وإنتاجى منظم لعب فيه الماركسيون والعناصر التقدمية دوراً ملحوظاً ، إلا أنه لم يستطع أن يتعدى حدود التجارب الخاصة الى ساحة الوطن ككل (٢٥) .

وفى نهاية الستينيات ، وخاصة بعد هزيمة ١٩٦٧ وسياسة التراجعات التى إرتبطت بها . كان من الواضح أن صغار وقرء الفلاحين كانوا يفقدون المزيد ، وتتوارى أكثر وأكثر الفرصة التى لاحت فى الستينيات لإجراء تغييرات جذرية فى أوضاع هذه الفئة الهامة .

وأصبح الفلاح الغنى ، هو السيد القائد للقرية بدون منازع .

عدد العائلات المعتمدة في الزراعة المصرية (٢٧)
١٩٥٠ - ١٩٧٠ (بالآلف)

١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٦١	١٩٥٠	
٣,٥٧٤	٣,٣٤٥	٣,٢٢٤	٢,٧٤٠	التعداد الكلى للعائلات المقيمة في الريف
٧٣٤	٦٣٥	٦٣١	٥٢٠	تعداد العائلات التى لاتعمل في الزراعة
١,٨٥٣	١,٧٨٥	١,٦٤١	١,٢١٧	تعداد العائلات الحائزة
١,٢٦٩	١,٢١٧	١,١٢٥	١,٠٠٣	العائلات التى لاتملك
				نسبة العائلات المعتمدة الى مجموع
% ٣٥	% ٣٥,٤	% ٤٠,٧	% ٣٣	العائلات العاملة في الزراعة

ويمكننا أن نقسم العمال الزراعيين الى ثلاث فئات :

أولاً : عمال القرية ، وهم الذين يعملون في أراضى الغير في نفس القرية أو في القرى المحيطة ، ويمثلون خليطاً من العمال والملاك أو المستأجرين لمساحات قزمية ، وغالبيتهم العظمى وخاصة الحائزون لمساحات قزمية يعمل في بعض المواسم وخاصة مواسم الذروة (الرى - إعداد الأرض وزراعتها - جمع القطن) ويزداد أعداد العمال في المحافظات التى تتميز بتركيز شديد في الملكية الزراعية مثل الدقهلية والمنيا (٢٨)

ثانياً : العمال الدائمون ، وهم الذين يعملون بعقود دائمة لدى كبار الملاك أو في بعض المشروعات الزراعية التى أقامتها الدولة مثل مديرية التحرير ، وقد شهدت هذه الفترة زيادة في أعدادهم نظراً لزيادة الاتجاه لدى كبار الملاك باستخدام المزيد من الآلات والوسائل الحديثة لزراعة أراضيهم ، من ناحية ، وشهدت من ناحية أخرى ، إتجاه سياسة النظام في ذلك الوقت الى مشروعات زراعية كبيرة سواء في مجال إستصلاح الأراضى أو إقامة المزارع التجريبية .

ثالثاً : عمال التراحيل ، وهم عمال موسميون يتم جمعهم من القرى عن طريق « مقاول الأنفار » للعمل في مشروعات زراعية كبيرة قد تستغرق شهراً أو شهرين ، وقد تكون لحساب مشروعات تقوم بها الدولة أو كبار الملاك (٢٩)

ويقدر عدد العمال الدائمين حوالى ٦٠٨ ألف عامل يعمل بعقود ثابتة في مزارع كبار الملاك أو مشروعات الدولة ، بينما يقدر عدد العمال الموسميين بـ ١,٨٥٠ مليون عامل . ولاشك أن النظام الوطنى لثورة ٢٣ يوليو كان مدركاً الى حد ما بمشكلة الزراعيين ، وكثيراً ما أشار الرئيس جمال عبد الناصر نفسه الى الظروف القاسية التى يعمل فيها هؤلاء العمال . وقد اتجهت القوانين إزاءهم في اتجاهين أساسيين .

● وضع حد أدنى للأجور .

● السماح لهم بإقامة تنظيماهم النقابية المستقلة (٣١)

أما فيما يتعلق بالأجور ، بالرغم من الزيادة الملحوظة إلا أنها ظلت دون الوفاء بالاحتياجات الأساسية للعائلة للعامل ، وقد أدت الزيادة السنوية في إعداد المدمين والإمكانيات المحدودة التي تقدمها الزراعة في شكلها الإنتاجي والغير منظم . كذلك التخلف الشديد لوسائل الإنتاج الى أن يضطر هؤلاء العمال للقيام بأعمال صعبة في مقابل أجور غير مناسبة . فقد أطلقت هذه الظروف الحرية لكبار الملاك والمقاولين لفرض شروطهم المجحفة (٣٢)

أما فيما يتعلق بنظم عمال الزراعة ، فلا بد وأن نسجل بأنه ولأول مرة من ذلك الحق . وقد تشكل إتحاد عمال الزراعة من ٤٢٠٠ لجنة نقابية شملت ١٥٠ ألف عامل زراعي ، وهي شبكة لا يستهان بها كان بإمكانها أن تلعب دوراً أساسياً في تطوير الحياة الإنتاجية والاجتماعية والسياسية بل والثقافية أيضاً في القرية المصرية ، ولكن الواقع العملي الذي أثبتته دراسات عديدة ، ظل بعيداً عن تحقيق هذه الأهداف ، فلقد كانت قيادات هذه اللجان النقابية تتمثل في الأساس في ممثلين لأجهزة الدولة ، أو كانت هناك حساسية مفرطة من جانب تلك الأجهزة إزاء أي تحرك حقيقي لنقابات عمال الزراعة ، كما دخلت في صفوفها عناصر إستغلالية كثيرة من مقاولي الأنفار وتجار القرى ، الذين وجدوا الفرصة سانحة لإستغلال هذه التنظيمات النقابية لتحقيق أغراضهم الذاتية ، وهناك أمثلة كثيرة على ذلك . (٣٣)

ليس هناك شك أن عمال الزراعة هم أكثر الفئات العاملة في الريف إستعداد لإجراء تطورات جذرية في الإنتاج وعلاقاته . فليس لديهم ما يفقدونه سوى فقرهم وبؤسهم ، وقد توافرت لديهم دائماً الرغبة والشجاعة في قيادة حركات التمرد الفلاحية ضد طغيان والإقطاع والاحتلال في فترات سابقة ، وقد حذر لورد كرومر ومن بعده كتشنر المعتمد البريطاني في مصر في أوائل القرن العشرين من خطورة الدور الذي يمكن أن تلعبه الطبقة العاملة الزراعية في مصر وفي التقارير التي أرسلها الى وزارة الخارجية البريطانية أشار الى أن « تلك الأعداد المتزايدة من المدمين وعمال الزراعة سيقعون للأفكار الاشتراكية الخطرة . مثلاً حدث في أوروبا وما زلنا نعالى منه (٣٤) » .

ومن الملاحظ أن كلا من كرومر وكشنر قد نصحا ، « بضرورة توسيع قاعدة الملكية الصغيرة وحمايتها كحل لمواجهة المخاطر التي أشار إليها » .

وفي سنة ١٩٤٢ عندما تصاعدت الحركة الوطنية والشعبية في مصر وصدر أو قانون بالسماح بتشكيل النقابات والإتحادات العمالية . حرص مشرعو القانون على إستثناء عمال الزراعة من هذا الحق (٣٥)

وبالرغم من السياسة المعلنة لثورة ٢٣ يوليو في مساندة حق هؤلاء العمال وفي العمل من أجل تحسين أوضاعهم ، إلا أننا لابد وأن نعترف أن الحساسية المفرطة إزاء أي نشاط نقابي حقيقي ومستقل ظلت سائدة من أجهزة الدولة ، وقد حلت كثير من التنظيمات النقابية لعمال الزراعة بدعوى سيطرة عناصر مخربة ، وهو التعبير الذي كان يطلق دائماً على العناصر اليسارية ، كما أن إعتقاد النظام الوطني على سياسة ، « توسيع قاعدة الملكية الصغيرة » قدم مبررات موضوعية لماصرة حركة النقابات العمالية الزراعية فلقد أصبح الهدف الرسمي هو الوصول الى مرحلة الحياة أو الملكية ولو على حساب الإنتاج وتنظيماته السياسية والجهادية .

لقد ساعدت ولا شك الإجراءات التي اتخذت لصالح العمال الزراعيين مثل وضع حد أدنى للأجور وتوفير جانب من الرعاية الصحية والاجتماعية لهم على إبتغالهم بشكل عام الى وضع أفضل ، وفي السنوات بين ١٩٦٤ - ١٩٦٦ ، كان من الواضح أن ثمة إرهابات قوية لحركة النقابات العمالية الزراعية وخاصة في المزارع الجماعية والتجريبية في بعض المحافظات ، التي بدأت تعى دورها جيداً في التحالف مع صغار الفلاحين للوقوف ضد أشكال الإستغلال المحتملة ، مثل أبو قرقاص (محافظة المنيا) وأرمنت (محافظة قنا) كما برزت من بينهم قيادات تقدمية ويسارية ، أشاعت لونا من الحياة والحركة في تلك التنظيمات (٣٦)

إلا أن حركة عمال الزراعة لم تكن بمعزل عن ضعف الحركة الفلاحية الجماهيرية بشكل عام ، كما أن سياسة « التراجع » التي أعقبت هزيمة ١٩٦٧ ، أنهت الى حد كبير الإرهابات الثورية لإجراء تغييرات ضرورية في الريف وعلاقات الإنتاج . وظل عمال الزراعة حتى بداية السبعينات في وضع اقتصادي واجتماعي لا يفضل كثيراً أوضاعهم السابقة ، بنسبة تزيد عن ٩٠ ٪ مقتدين للوعي الطبقي ، مهوورين من جميع الطبقات الأخرى حتى من صغار الملاك والحائزين الذين وإن لم تكن أوضاعهم الاقتصادية تفضلهم ، إلا أنهم كانوا دائماً حريصين على التمايز كحائزين في مواجهة هؤلاء المعدمين .

لقد كان وضعهم مناقضاً تماماً للأحلام والتصورات التي رسمها ميثاق العمل الوطني سنة ١٩٦٢ لدور نقابات عمال الزراعة « التي يمكنها أن تلعب دوراً رائداً في إعادة صياغة الحياة في الريف من جديد » (٣٧)

لقد كانت أحلام للميثاق صحيحة من الناحية النظرية . ولكن التطبيق العملي كان شيئاً آخر . فلقد كانت الإجراءات التي اتخذت طوال مرحلة النظام الناصري عاجزة عن إجراء تغييرات جذرية عميقة في الأوضاع الاقتصادية في القرية المصرية .

ملاحظات ختامية حول أثر قوانين الإصلاح الزراعى فى التركيب الطبقي للقرية المصرية

أولاً : لقد أدت هذه القوانين الى تصفية نهائية للفئات الإقطاعية وشبه الإقطاعية من خلال تصفية علاقات الإنتاج المتخلفة ، وقد تحولت شرائح من هذ الفئات الى ملاك كبار تحكمهم علاقات إنتاج رأسمالية فى الأساس ، وقد برز دور البرجوازية الزراعية الكبيرة واضحاً فى أواخر الستينيات ، وقائداً فى النصف الأول من السبعينيات .

ثانياً : احتل الفلاح الغنى والبرجوازية الزراعية المتوسطة ، وضعاً متميزاً طوال فترة التغييرات الإصلاحية ، فإن كل الإجراءات التى اتخذت كانت فى صالحهم على طول الخط ، وفى نهاية الستينات كان من الواضح أن الفلاح الغنى بطموحاته البرجوازية قد أصبح السيد الجديد فى القرية .

ثالثاً : بالنسبة لصغار وفقراء الفلاحين فقد طرأت على أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية تطورات إيجابية نسبية ، إلا أن هذا لم يغير بشكل جذرى دورهم الإنتاجى ووضعهم الطبقي ، وفيما عدا بعض المناطق التى وزعت فيها الأرض ، ظلوا غير قادرين على أن يلعبوا دوراً نشيطاً فى الحياة السياسية والاجتماعية والإنتاجية ، ووقعوا فى النهاية تحت سيطرة الفلاح الغنى باعتباره السيد الجديد ، والذى لعب دور حصان طروادة فى السبعينيات فى تصفية ومحاصرة كل الإجراءات التقدمية التى كانت قد اتخذت لصالح صغار وفقراء الفلاحين .

رابعاً : أما البروليتارية وشبه البروليتاريا الزراعية ، فلم يتح لها فرصة حقيقية لتلعب دورها « فى نسج أسلوب الحياة فى الريف الجديد » بالرغم من بعض الإجراءات الإصلاحية ذات الطابع الانسانى ، فقد حدد من دورها ونشاطها تلك السياسة التى أعتمدها النظام فى « توسيع رقعة الملكية الصغيرة » والحساسية المفرطة للنظام إزاء أى نشاط مستقل لتنظيماتها السياسية والجماهيرية ، كما ظلت معزولة عن حلفائها الطبقيين المتمثلين فى صغار وفقراء الفلاحين من ناحية ، ولم تتح لهم فرصة حقيقية للإندماج الكامل فى الحركة العمالية بشكل عام ، وخاصة البروليتاريا الصناعية .

ومن كل هذا يتضح أن إجراءات الإصلاح التى تمت فى مجال الزراعة فى تلك الفترة لم تستطع أن تجرى سوى تغيرات نسبية فى التركيبة الطبقية . فهى قد أعادت بناء الهرم الطبقي عندما أزاحت عن قمته الطبقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية ، ولكن ليحل محلها فى القمة أيضاً كبار الملاك الرأسماليين والفلاح الغنى . وظلت قاعدة الهرم الواسعة المتمثلة فى عمال الزراعة وصغار وفقراء الفلاحين فى القاع مع بعض التحسينات . ولكن الذى لا شك فيه أن الصراع الطبقي والاجتماعى فى الريف قد حقق دفعة واسعة نشطة ، فلقد أصبح الباب مفتوحاً وبشكل واسع لحركة التطور الرأسمالى فى الريف .

وهذا ما أكدته التطورات التى حدثت فى السبعينيات .

إيضاح ختامى

أود هنا أن أؤكد بعض الحقائق التى حاولت أن أشرحها فى ذلك العمل . والتى ربما أدى الفرق فى التحليلات العلمية والإحصائيات التى تفترضها هذه الرسائل ، كذلك الحيز المحدود ، الى عدم وضوحها .

فالذى لاشك فيه أن قيادة ثورة ٢٣ يوليو ، وعبد الناصر على رأسها ، قد خاضت نضالاً حقيقياً على المستوى الوطنى والقومى فى مطاردة الاستعمار والإمبريالية ، وبالرغم من أن إرهاصات التغييرات الإجتماعية قد بدأت فى الشهور الأولى للثورة ، إلا أنه وبعد عشر سنوات بدأت القيادة الناصرية تشق لنفسها طريقاً براجياتياً واضحاً فى إجراء تغييرات اقتصادية واجتماعية عميقة تستهدف بناء الاشتراكية ، وتصفية علاقات الانتاج الرأسمالية . وقد شملت حركة التأميمات الواسعة فى الستينات البنوك الأجنبية والمحلية وشركات التأمين والمؤسسات الصناعية والتجارية الكبرى ، وقطاعاً واسعاً من الشركات المتوسطة (حوالى ٨٠ ٪ من المؤسسات الصناعية) . كما ارتبط بذلك اتجاه قوى نحو التصنيع ووضع أسس الصناعة الثقيلة ، وبمعونة أساسية من الإتحاد السوفيتى ودول المعسكر الإشتراكي ، وقد أدى ذلك الى خلق قاعدة صلبة من القطاع العام فى الصناعة أثبت وجوده حتى بعد ما تغيرت التوجهات السياسية والإجتماعية فى السبعينيات مع سياسة « الإنفتاح الاقتصادى » التى سنها السادات .

وبالرغم من أن الستينيات قد شهدت أيضاً دفعة قوية فى هذا الاتجاه البراجياتى نحو الاشتراكية فى مجال الزراعة وعلاقات الإنتاج فى الريف ، إلا أن هذه الإجراءات ظلت محدودة ولم تتعد إطار تنظيمها على أسس رأسمالية .

ويرجع ذلك الى عدة عوامل :

أولاً : سيادة فكرة « توسيع قاعدة الملكية الصغيرة » باعتبارها الطريق المصرى لبناء الاشتراكية وقد قدمت هذه النظرية كبديل عن الحلول الاشتراكية الأخرى فى مجال الزراعة والتى يقوم على بناء تعاونيات إنتاجية واسعة ، بينما كان ميثاق العمل الوطنى ، والذى يعتبر فى الواقع « الوثيقة النظرية » للثورة يؤكد على ضرورة ملكية الشعب لوسائل الإنتاج الرئيسية فى الصناعة . ويعتبر القطاع العام هو الركيزة الرئيسية لذلك ، إلا أن الميثاق قد اتخذ موقفاً آخر بالنسبة للملكية الخاصة وتوسيع قاعدة الملكية الصغيرة باعتبارها الاختيار المصرى على طريق بناء الاشتراكية فى الريف ، ولقد كان من الواضح أن الخيار فى مجال الزراعة كان الاكتفاء بتصفية العلاقات الاقطاعية وشبه الاقطاعية لصالح الرأسمالية الزراعية .

ثانياً : لا شك أن ضرب وتصفية الرأسمالية الكبيرة فى الصناعة كان أسهل بكثير فى تلك الفترة من ضرب وتصفية الرأسمالية فى الزراعة والتى كانت قد أقامت لها بالفعل جذوراً عميقة فى الريف .

(*) كتب هذا الايضاح بعد الانتهاء من كتابة الرسالة وقبل مناقشتها ؟

ولقد لاحظنا هذا النفوذ عند صدور قوانين بتنظيم النقابات العمالية سنة ١٩٤٢ ، حينما استثنيت نقابات العمال الزراعيين من هذا الحق ، كما يلاحظ أن قيادات أساسية في تنفيذ السياسة الزراعية لثورة يوليو كانت تنتمى بالفكر والمصلحة للبرجوازية الزراعية ، مثل المهندس سيد مرعى الذى ظل المسؤول الأول تقريباً عن تنفيذ السياسة الزراعية لمدة ٢٠ عاماً . والمهندس محمود فوزى رئيس الهيئة العامة للتعاونيات ، والأستاذ عبد الحميد غازى أمين الفلاحين فى الاتحاد الاشتراكى العربى فى السبعينيات .

ولقد وضحت التوجهات السياسية والفكرية لهذه القيادات فى فترة السبعينات . ولعل التطورات التى حدثت فى السبعينات بالنسبة للتوجهات السياسية الاقتصادية ، وإعتماد سياسة الباب المفتوح ، تفسر أن هذا الانقلاب السلمى الذى تم ، كانت تسنده طبقات إجتماعية على رأسها كبار الملاك وأغنياء الفلاحين .

ثالثاً : عدم وجود حزب ثورى تعتمد عليه قيادة الثورة فى إجراء التغييرات المطلوبة ، وهناك إعتراف بأن الإتحاد الإشتراكى العربى بتركيبته وأسلوب عمله أبعد من أن يكون التنظيم الثورى المطلوب ، كما كانت هناك حساسية مفرطة إزاء أى تحركات ديمقراطية أو جماهيرية مستقلة . وقد أدى ذلك الى إعتماد مطلق على أجهزة الدولة التقليدية فى تنفيذ سياسة النظام وخاصة فى المجال الزراعى ، واضعين فى الإعتبار أن هذه الأجهزة ، والعاملة منها فى الريف بشكل خاص لم يطرأ عليها تغييرات جوهرية ، ظلت محتفظة بطابعها البيروقراطى والطبقى المميز المعادى فى الأساس لجماهير الفلاحين الفقراء وعمال الزراعة .

ونفس هذه الأجهزة ، أو غالبيتها ، هى التى أشرفت بعد ذلك على محاصرة وتصفية الكثير من الإجراءات التقدمية بعد سياسة « الانفتاح »

رابعاً : يبقى للإصلاح الزراعى فى مصر بعد عربى هام ، فلقد كان أول إجراء من نوعه يصدر فى العالم العربى ، كما كان من أوائل الإجراءات التى اتخذت فى بلدان العالم النامى وبعيداً عن النمط الأمريكى الذى أوحى به أو نفذته فى عدد من البلدان فى ذلك الوقت مثل إيران وتركيا وفرنموزا .

ولا شك أن قوانين الإصلاح الزراعى التى صدرت بعد ذلك فى سوريا والعراق والجزائر واليمن ، تمثلت الى حد كبير قانون الإصلاح الزراعى فى مصر بإيجابياته وسلبياته .

وفى النهاية ، وبغض النظر عن كل الانتقادات التى وجهناها الى هذا القانون ، فلقد فتح علينا طريقاً جديداً فى مصر والعالم العربى لإجراء تغييرات إجتماعية واقتصادية فى الريف فى إتجاه رأسالى .

هوامش

١ - تناولت مجموعة من الدراسات والمؤلفات العملية هذه القضية بالتفصيل ، ولدى الأدبيات الاشتراكية الحديثة هناك أربع أعمال أساسية يمكن الرجوع إليها وهي :

- 1 - Tamosz Szentes : The Political economy of underdevelopment Budapest-1971 P. 265 – 267 .
- 2 - T jaunenکو , M. Mirski and others; The Social Structure of developing Countries, Mosccow 1972 P. 99 – 110 .
- 3 - R. Stephenhagens P: Social classes in agricultural Societies – Paris 1969 .
- 4 - T. Tulpanov : economy and its application in the developing lands .
Moscow 1969

- ٢ - تناولنا في الفصل الأول تطور وأوضاع الطبقات والكتل الاجتماعية في الريف قبل ثورة ١٩٥٢ .
- ٢ - قدم سمير أمين في كتابه مصر الناصرية (مارس ١٩٦٤) تقسماً للطبقات الاجتماعية في الريف على النحو التالي :
- للحمى ● قراء الفلاحين (من يملكون أقل من فدان)
- متوسطو الفلاحون (من يحوزون بين فدان الى خمسة)
- أغنياء الفلاحين (من ٥ - ٢٠ فدان)
- الرأسمالية الزراعية (أكثر من ٢٠ فداناً)

وقد ألتقى معه الى حد كبير محمود عبد الفضيل في كتابه « التطور وتوزيع الدخل والطبقات في الريف »

- ٤ - عبد الباسط عبد المعطى : الصراع الطبقي في القرية المصرية - القاهرة ص ١٧٥
- ٥ - المرجع السابق ص ٢٠٥ ، ٢٠٧

٦ - قدم والتر روستو تصوراً رأسمالياً متكاملاً حول هذا الموضوع في كتابه - The Stages of economic growth , a non Communist manifesto - Cambirdge 1960

- ٧ - طارق البشرى - تقرير حول الإصلاح الزراعى - مجلة الطليعة - سبتمبر ١٩٦٨ .
- ٨ - كافتحت البرجوازية الزراعية الوليدة قبل ١٩٥٢ ضد سيطرة الإقطاع من خلال مشروعات قدمها ممثلوها في البرلمان .
- فتحى عبد الفتاح - القرية المصرية - القاهرة ١٩٧٢ .

٩ - أيد البنك الأهلى للمصرى وكذلك إتحاد الصناعات قانون الإصلاح الزراعى الصادر فى ١٩٥٤ . وكان يحتل مجلس الإدارة فيه عدد من أبرز كبار اللأك الرأسمالين مثل أحمد عبود / حافظ عفيفى / أمين يحيى / للغازى باشا .

١٠ - على صبرى - مشاكل التحول الإشتراكي - القاهرة ١٩٦٧ .

- ١١ - الإصلاح الزراعى الثانى (١٩٦١) مس فى الواقع الفئات العليا من الرأسمالية الزراعية .
- ١٢ - زادت نسبة ممتلكات من يملكون ٢٠ - ٥٠ فدان فدان فى الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٦٦ من ١٠,٩ ٪ من الأراضى الزراعية الى ١٢,٦ ٪ .
- ١٣ - يعتبر سيد مرعى نموذجاً قوياً لهذه الطبقة ، ولقد احتل طوال الخمسينات وفترة طويلة من الستينات مراكز قيادية فى السياسة الزراعية (وزير الزراعة والإصلاح الزراعى ونائب رئيس الوزراء) .
- ومنذ منتصف الستينات بدأ يتخذ مواقف مضادة لتوسيع مهام التعاونيات الزراعية ولإنشاء مزارع دولة فى الأراضى المستصلحة .
- ١٤ - فى دراسة مجلة الطبيعة القاهرية سنة ١٩٦٦ ، غير ممثلون لهذه الطبقة عن اتجاهات سياسية تتعلق بما أسماه اتباع سياسة واقعية والتقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية وعدم الإرتقاء فى أحضان موسكو ١١
- ١٥ - لا تلعب ملكية الحيوانات وللماشية دوراً هاماً فى التصنيف الطبقي حيث أن غالبية كبار الملاك الفئابين لم يكن لديهم إهتمام بتربية الماشية .
- ١٦ - ● على صبرى - مشكلات التحول الإشتراكي
- فؤاد مرسى - الإنفتاح الاقتصادى
- ١٧ - دراسة لقسم الأبحاث فى جريدة الجمهورية فى حشر قرى - الجمهورية ، مايو - يونيو ١٩٦٧
- ١٨ - كان الموقف من الفلاح للتوسط أحد القضايا الهامة التى شغلت للفكرين الثوريين وقد أعطى لينين إهتماماً خاصاً بالقضية الأولى إذ يقول « إننا نضع سياستنا على أساس فرض التحالف على الفلاح للتوسط . ومن الطبيعي أنه لن يوافق على الإستمرار فى بناء الإشتراكية وإجراء تغييرات جذرية ، وعلينا أن تثبت له بالدليل العلمى أن ذلك هو الطريق الوحيد الذى يجب أن نلجأ إليه ، فحينما يحتدم الصراع بين الفقراء والأغنياء ، بين الملاك وعمل الزراعة ، سيقف الفلاح للتوسط بين بين ، وسيحاول الأغنياء إغراءه ليعمل إلى جانبهم ، يقولون له أنت مالك وليس لك مصلحة مع العمال الفقراء ، ولكن العمال يقولون له : إن الأغنياء يسعون إلى إستغلالك وسرقتك ، وليس أمامك إلا أن تقف معنا فى مواجهة الأغنياء .
- ف ا . لينين : التحالف بين العمال والملاحين موسكو ١٩٦٦ ص ٣٣٢
- ١٩ - فى الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٥ : اتخذت عدة إجراءات وقوانين تساعد مرة أخرى على تركيز ملكية كبار الملاك ، وفى سنة ١٩٧١ صفيت مزارع الدولة وبيعت الأرض فى المراد الملقى ، وفى ١٩٧٣ جرى التحول من التوزيع التام إلى بعض الحاصل ، وفى سنة ١٩٧٤ صفيت قوانين الحراسات وأعيدت مساحات واسعة من الأرض لكبار الملاك وفى سنة ١٩٧٥ عملت قوانين الإعجازات بما يعطى للمالك حرية أوسع فى طرد المستأجر .
- فؤاد مرسى - الإنفتاح الاقتصادى ص ٣٦٦
- ٢٠ - ٢٨ ٪ من هذه المزارع ملكية خاصة ، والباقي خليط بين الملكية والإيجار .
- ٢١ - محمود عبد الفضيل - التطور وتوزيع الدخل والتميرلات الاجتاعية فى الريف
- ٢٢ - وزارة الزراعة - قسم الإحصائيات - القاهرة سنة ١٩٦٧
- ٢٣ - ٧٥ ٪ من يملكون حصة أفدنة فأقل ، يملكون فداناً فأقل .
- ٢٤ - من الصعب إعتبار صغار الملاك والفلاحين الذين يحتلون بين ١٠ ٪ الى ١٥ ٪ من العاطلين فى الزراعة بوجوازية صغيرة ، فالواقع أن الإستغلال الإقطاعى ونسبة الإقطاع السائد كان يحول دون بلورة طبقة حقيقية للفئات الإجتماعية فى الريف
- T. Jegenenko& others : Class Sturctwie in developing nations- Moscow 1979 P. 40- 54
- ٢٥ - كان الفلاحون فى مناطق الإصلاح الزراعى أكثر الفئات دفاعاً عن التطور
- ٢٦ - فى الفصل الأول تفصيلات عن وضع العمال الزراعيين فى نهاية القرن التاسع عشر
- ٢٧ - هناك مصادر مختلفة ، وأحياناً تعطى بيانات متناقضة ، ولكنها كلها توضح فى النهاية إتجاها عاماً ، وقد بدلنا جهداً من أجل الوصول إلى الصورة التقريبية ، لقد إعتدنا على بعض المصادر الرسمية الخاصة بالسكان ، وعلى بعض الدراسات الأخرى وخاصة دراسة سمير رضوان عن الإصلاح الزراعى والفقير فى مصر .
- ٢٨ - فى الإحصاء الزراعى الرابع لوزارة الزراعة (القاهرة سنة ١٩٦٦) كان توزيع العمالة فى الريف كالآتى : ٦٤ ٪ عمالة حائلية ٩ ٪ عمالة مأجورة دائمة ٢٤ ٪ عمالة رسمية ٢ ٪ عمالة كاملة .
- فى حين أن دراسات أخرى قدرت فائض العمالة للزراعة بنسب تتراوح بين ٢٥ ٪ الى ٣٠ ٪
- عرو عى الدين - ندوة من فائض العمالة الزراعية - بيروت سنة ١٩٧٥
- ٢٩ - عرو عى الدين - الإستثمار الزراعى والعمالة فى مصر - دراسة دكتوراة لم تشر - لندن ١٩٦٦ - ص ٧٣

٣٠ - محمود عبد الفضيل - التطور وتوزيع الدخول والتغيرات الإجتماعية ص ٦٢ ، ٤٠

٣١ - للمادة ٢٨ من قانون الإصلاح الزراعى الأول - سبتمبر سنة ١٩٥٤

٣٢ - قدم سمير رضوان صورة عن تطور الأجور الحقيقية لعمال الزراعة في الفترة من ١٩٢٨ - ١٩٧٤ كالآتي :

العام	الأجر للدفع	معدل الأجر	تكاليف المعيشة	الأجر الحقيقي
١٩٢٨	٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٤٨	١٠	٣٣٣	٣٧١	١٢٣
١٩٥٢	١٢,٥	٤١٧	٣٣٤	١٢٤
١٩٦٦	٢٥	٨٠١	٤٦١	١٧٠
١٩٧٠	٢٥	٨٠١	٥٧١	١٢٨
١٩٧٤	٢٢,٥	١٠٠١	٧١٢	١٢٥

سمير رضوان - الإصلاح الزراعى والفقر في الريف المصرى ص ٣١

٣٣ - أشار الرئيس جمال عبد الناصر في عديد من خطبة إلى الظروف الصعبة لعمال الزراعة والتراخيل (خطابه في مارس سنة ١٩٦٤ - وخطابه في ١٦ مايو سنة ١٩٦٥) وقد ثبت أن تقايات عمال الزراعة كان يسيطر عليها في كثير من الأحيان المقاولون والعمد وأغنياء الفلاحين

فتحى عبد الفتاح - القرية المعاصرة - ص ٢٥١

٣٤ - أحمد رشدي صالح - كرومر مصر - ص ١٢٢

٣٥ - كانت فكرة توسيع قاعدة الملكية الصغيرة مهيمنة على الحكام الإنجليز في أوائل القرن (كرومر وكنتشر) وكذلك على عدد من المصلحين في البرجوازية المصرية ، وكانت تقدم كبديل عن الإستقطاب الطبقي الذي يمكن أن يكون خطراً على تطور المجتمع في الريف ومواجهة مخاطر البلشفية والثورة العنيفة على حد تعبيرهم

خليل سري - للملكية الريفيه الصغرى ص ٤٦ ، ٤٨

يوسف محاس - الفلاح - القاهرة ١٩٢٨

مريت خالى - السياسة الزراعية ص ١٩

٣٥ - في بعض الفترات وخاصة في أعقاب تشكيل اللجنة العليا لتصنيف الإقطاع سنة ١٩٦٦ ، اندفع العمل في التظاهرات النقابية لعمال الزراعة وقد كان أحد رفاعى الإشتراكي للاركسى على رأس إتحاد عمال الزراعة لفترة ، ولكن ذلك لم يستمر طويلاً وخاصة بعد هزيمة سنة ١٩٦٧ وإتباع النظام لسياسة المهادنة الداخلية

٣٦ - ميثاق العمل الوطنى - القاهرة سنة ١٩٦٤

المراجع

١ - دراسات ميدانية إشتراك فيها المؤلف

- بحث عن العلاقات الإجتماعية في القرى ودور التنظيمات السياسية والجماعية ، قام بها قسم الأبحاث في جريدة الجمهورية تحت إشراف المؤلف ونشرت في الجريدة في الفترة من ١٣ الى ١٧ يوليو سنة ١٩٦٨ .
- دراسة ميدانية عن تطبيقات الإصلاح الزراعي في عدد من القرى المصرية وقد قام بها مجموعة من الباحثين من بينهم المؤلف ونشرت في مجلة الطليعة في عدد سبتمبر سنة ١٩٦٦ .
- دراسة عن السياسة والإفتتاح في الريف نشرت في مجلة الطليعة في فبراير سنة ١٩٦٨ .
- دراسة ميدانية قام بها المعهد العالي للدراسات الاشتراكية في بعض قرى الوجه القبلي (بنى سويف — أسيوط) نشرت سنة ١٩٦٧ .

٢ - الوثائق

- برنامج الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني « تنظيم ماركس » « من أجل الإستقلال الكامل والديمقراطية للجماهير » القاهرة ١٩٥١ .
- برنامج اللجنة العليا للتحرر الوطني « تنظيم ماركس » القاهرة ١٩٤٨ .
- وثائق إجتماعات مجلس الشيوخ - الدورة العادية يناير - أغسطس سنة ١٩٥٠
- وثائق إجتماعات مجلس النواب - الدورة العادية - يناير - مارس سنة ١٩٥٠
- ميثاق العمل الوطني - القاهرة سنة ١٩٦٢
- تقرير اللجنة العليا لتصفية الإقطاع - القاهرة سنة ١٩٦٠

٣ - الكتب والمؤلفات

(عربى ومترجم)

الحركة العمالية في مصر - القاهرة ١٩٦٧

• رؤوف عباس

- أمين عفيفى
- مجموعة علوية
- إبراهيم عامر
- سمير أمين
- حامد عمار
- مرزق عارف
- شهدى عطية
- هنرى عيروط
- طاهر عبد الحكيم
- جورج باسيلي
- هـ . شبلر
- ح . شبنو وآخرون
- ف . أ . لينين
- ف . أ . لينين
- ا . كروثلى
- عبد الفتاح فرح
- فتحى عبد الفتاح
- فتحى عبد الفتاح
- محمود فوزى
- مريت غالى
- سعد هجرس
- أحمد حسن
- أحمد لحية
- كريستوفر هيرولد
- خالد محمد خالد
- حسين خلاف
- عثمان الخولى
- عثمان الخولى
- أنور عبد الملك
- روبرت مابرو
- سيد مرعى
- المشكلة السكانية
- عبد الباسط عبد المعطى
- عمرو محى الدين
- فؤاد مرمى
- سمير رضوان
- محمود عبد الرؤوف
- تاريخ مصر الإقتصادى والمالى - القاهرة سنة ١٩٥٣
- مبادئ فى السياسة المصرية - القاهرة سنة ١٩٤٨
- الأرض والفلاح - القاهرة سنة ١٩٥٧
- مصر والناصرية - بيروت سنة ١٩٦٤
- فى بناء البشر - القاهرة سنة ١٩٦٤
- الهجرة الريفيه - القاهرة سنة ١٩٧٠
- طور الحركة الوطنية فى مصر القاهرة سنة ١٩٥٤
- الفلاح - القاهرة سنة ١٩٥٤
- الأقدام العارية - بيروت سنة ١٩٧٣
- الميكنة الزراعية - القاهرة سنة ١٩٦٠
- العمل والعمال فى مصر - القاهرة ١٩٣٢
- غط الإنتاج فى الآسيوى - بيروت ١٩٧٢
- التحالف بين العمال والفلاحين - موسكو سنة ١٩٦٦
- قراءة حول المشكلة الزراعية - موسكو ١٩٦٧
- الإستثمار الرأسمالى فى الشركات المصرية - القاهرة سنة ١٩٣٦
- الخطة الزراعية فى القرية - القاهرة ١٩٧٢
- القرية المصرية - القاهرة ١٩٧٣
- القرية المعاصرة - القاهرة ١٩٧٥
- التعاونيات وتطور الإدارة المحلية - القاهرة سنة ١٩٦٩
- السياسة الزراعية - القاهرة ١٩٤٦
- الإصلاح الزراعى ، الطريق والفلسفة - القاهرة ١٩٧٦
- الإيجار والتعاونيات فى مصر - القاهرة سنة ١٩٦٩
- تاريخ مصر الإقتصادى - القاهرة سنة ١٩٥٨
- بولابرت فى مصر - القاهرة سنة ١٩٦٤
- من هنا نبدأ - القاهرة ١٩٥٢
- تطور الملكية العقارية فى مصر - القاهرة ١٩٦٧
- فائض القوى البشرية - القاهرة ١٩٦٩
- الزراعة العربية - الاسكندرية سنة ١٩٦٨
- مصر مجتمع عسكرى - بيروت ١٩٦٨
- الإقتصاد المصرى (١٩٥٠ - ١٩٧٠) - القاهرة ١٩٧٠
- الإصلاح الزراعى - القاهرة ١٩٥٧
- القاهرة ١٩٧١
- صراع الطبقات فى القرية المصرية - القاهرة سنة ١٩٦٨
- مشكلة العمالة والسياسة - بيروت ١٩٧٥
- هذا الإنفتاح الإقتصادى - القاهرة ١٩٧٧
- الإصلاح الزراعى والفقر فى مصر - ١٩٧٨
- إقتصاديات الملكية الزراعية ١٩٧٣

مشروع الزراعة التعاونية ١٩٤٠	● إبراهيم رشاد
سرى جدا القاهرة ١٩٧٦	● محمد رشاد
عبد الناصر ومشكلة الفلاح ١٩٧٠	● محمد رشاد
التاريخ المصرى قبل وبعد الاحتلال البريطانى - القاهرة ١٩٧٧	● ف . روزنشتاين
كرومر فى مصر - القاهرة ١٩٤٧	● رشدى ضالح
الطبقة الوسطى فى مصر - القاهرة ١٩٥٧	● حسن الساعاتى
مشكلة الفلاح - القاهرة سنة ١٩٤٧	● صادق سعد
مشاكل التحول الإشتراكى - القاهرة ١٩٦٧	● على صبرى
تاريخ الفكر الإشتراكى فى مصر - القاهرة سنة ١٩٧٢	● رفعت السيد
الملكية الريفيه الصغرى - القاهرة ١٩٢٨	● خليل سرى
التركيب الطبقي فى الدول النامية - دمشق ١٩٧٢	● م . تشاجنيكو
فى أصول المسألة المصرية	● صبحى وحيدة
البطالة الزراعية فى مصر - الاسكندرية ١٩٦٩	● منير الزلاتى

٤ - كتب ومؤلفات باللغات الأجنبية

- g. Bar- History of land-ownrer Ship in Egypt Oxford 1969
- g. Clawson- Agriculturel Potentieils in middle and other east new york 1959
- E. Cromer- Modern Egypt Jenden 1968
- R. P. Dor Landreforms in Japan Oxford 1963
- M. Kamal Oxford 1963
- C. Essowi- Egypt in Revoltion Ox ford 1963
- J. Ellessowi A Critic of the Copitalist Strategy for agricultural developement Ciairo 1964
- M. Abdul Fadil
- Developement in come distirlution and Social change in rural Laonon 19575
- g jruneferg- From mutual a graraion assistance to Socialist a giculture in G. D. R Dresden
- B. Hoselselitz- Sociological aspects of econmmic growth- new York 1960
- M. Kojito- Landreform in Japan Tokyo 1959
- M. Abdul Khalik- Agricultural refrom in Egypt (unpulbisked sytudy)
- lindon 1971
- D. Mead- Gtoweh and structural change in the Egyptionas econmy Illionis 1976
- S. Radwon- The anotomy of rural Poverty
- E. Lee In Egypt- Geveve 1982
- W. Rostow- The Sytages of econmoic growth a man non Communnist mamfesto- Combridge 1960
- J. Soal Agraieis reform ivn Egypt Oxford 1963
- H. El Soal Middele Class in Egypt Coiro 1957
- NV. I. Lenin- Developenent of Copitalism in Russo Mocow 1957

- G. Seicle- Die Land wirtschaft in der DDR Leipzig 1962
- T. Szentes- The Political economy of underdevelopment Budapest 1971
- S. Trilponov- The Political economy and its application in the developing lands- Moscow 1969
- D. Warriner- Landreform and developement in midle East- Landon 1955
- F - Abdel Fatah - Agriculturi Co- op'eratives in Egyt8 Frunze. 1971.
- S. Martey- U.A.R overturining the pyramids F.A.O Review- 1969.
- D Socialist Transformation in U.A.R. agriculture- L'egypte Contempraine- Cairo 1969.
- F - Abdel Fatah - Agriculturi Co- op'eratives in Egyt8 Frunze. 1971.
- S. Martey- U.A.R overturining the pyramids F.A.O Review- 1969.
- S. Nossar - Socialist Transformation in U.A.R. agriculture- L'egypte Contempraine- Cairo 1969.
- R. Ghoneme - Economics and institutional organizations of Egyptian agriculture Since 1952. in Egypt Since the revolution - new york 1968

ه - المجلات والدوريات

- جريدة الأهرام - ● برنامج الحزب الشيوعى المصرى - ١٤ فبراير سنة ١٩٢١
- مناقشة مفتوحة حول مستقبل الأراضى الجديدة - مايو - يوليو سنة ١٩٦٨
- جريدة الجمهورية ● ● كيف إستطاع كبار الملاك التهرب من قانون الإصلاح - ٢٤ يناير ١٩٦٥
- ندوة حول الجمعيات التعاونية الزراعية - الدور المفضل - مارس ١٩٦٩
- ندوة حول مستقبل الأراضى الجديدة - ٦ - ١٣ فبراير ١٩٦٩
- جريدة الحساب ● مشكلة العمال الزراعيين - مارس ١٩٢٥
- جريدة المصرى ● مذكرة الأحزاب حول قانون الإصلاح - سبتمبر ١٩٥٢
- مجلة المؤيد ● صفحات من محضر إجتماع الجمعية العمومية - ١٨١٢
- مجلة الطلبة ● سبتمبر ١٩٦٦
- الطلبة الوفدية ● ١٩٤٩ - ١٩٥٢
- الهيئة العامة للتعبئة والإحصاء ● الكتاب السنوى - القاهرة ١٩٦٥ - ١٩٧٢
- السكان والتطور - القاهرة ١٩٦٩
- الدخل القومى فى الزراعة - القاهرة ١٩٧٢
- ميزانية الأسرة المصرية (١٩٦٤ - ١٩٦٥) يناير ١٩٦١ - ١٩٧٢
- وزارة الزراعة ● الإحصاء الزراعى الثالث ١٩٥٠
- الإحصاء الزراعى الرابع ١٩٦٧
- نشرة العلوم الزراعية القاهرة ١٩٦٢
- تقرير حول الميكنة الزراعية - القاهرة ١٩٥٩
- وزارة الإصلاح الزراعى ● الإصلاح الزراعى وإستصلاح الأراضى - القاهرة ١٩٦٤
- وزارة الادارة المحلية ● مطبوعات قسم الدراسات أبريل ١٩٦٩

- البنك الأهلي المصرى • التقرير الاقتصادى القاهرة ١٩٥٢
- التقرير الاقتصادى القاهرة ١٩٧٣
- المعهد القومى للتخطيط • الخطة الزراعية القاهرة ١٩٦٩
- السكان والعمل والانتاجية والزراعة القاهرة ١٩٧٤
- التعاونيات الزراعية وبنك التسليف القاهرة ١٩٧٣
- بحث عن توزيع الدخول القاهرة ١٩٧٣
- منطقة العمل الدولية • مشاكل العمال الزراعيين فى مصر جنيف ١٩٦٩

الفهرست

صفحة

٥	مقدمة
٩	الفصل الأول : علاقات الملكية والإنتاج قبل الإصلاح الزراعي
	الفصل الثاني : قوانين الإصلاح الزراعي ..
٣٣	من الذي خططها ، ومن الذي نفذها ؟
	الفصل الثالث : قوانين الإصلاح الزراعي وانعكاسها على علاقات
٥٧	وقوى الإنتاج
٨٥	الفصل الرابع : تطور القوى العاملة في الزراعة وتوزيع الدخول
١١٣	الفصل الخامس : التصنيف الطبقي والعلاقات الاجتماعية في الريف
١٣٧	المراجع
١٤٣	الفهرست

رقم الأيداع

٨٧ / ٢٣٥٦

طبع بدار المدينة المنورة
١١٤ ش مجلس الشعب — القاهرة

النشأة والتطور

دراسة علمية ونقدية موضوعية لهذه التطورات

لا يستطيع باحث جاد أن ينكر أهمية التطورات التي طرأت على المجتمع المصرى عقب إسقاط الملكية على يدى حركة الضباط الأحرار فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، كما أنه بالمثل لا يمكن القيام بدراسة علمية ونقدية موضوعية لهذه التطورات دون تلمس الأسباب الموضوعية والذاتية التى أدت إلى تحجيم هذه التطورات ، وتعويقها عن أن تواصل فعلها التقدمى فى المجتمع ، وأخيرا نمو عناصر سلبية تمكنت فى نهاية المطاف من الانتكاس بهذه التطورات والإنجازات ..

وفى هذا البحث يقدم الكاتب رؤيته للناصرية ، مركزا على قانون الإصلاح الزراعى وتطبيقاته باعتباره كان رأس الرمح فى سلسلة من الإصلاحات الاجتماعية الجوهرية ، وباعتبار الانقضاء عليه فيما بعد كان رأس الرمح فى عملية تراجعية شاملة فرضت على المجتمع المصرى بعد رحيل عبد الناصر .



مركز الدراسات والنشر
بمبنى جامعة القاهرة - القاهرة
تليفون ٢٠٠٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠٠٠